الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الآداب واللغات

قسم الآداب واللغة العربية

مواضع الخلاف في مسائل القياس بين الكوفيين و البصريين

ـدراسة الأدلة ـ

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الآداب واللغة العربية

تخصص: علوم اللسان العربي.

إعداد الطالب: **إشراف الأستاذة :**

دولة عتروس أسماء زروقي

السنة الجامعية:

1436هـ/1437هـ

2015 م/2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِى
شَىۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ
وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩

شكر وعرفان

أول الشكر إلى الملك القهار العزيز الجبار الرحيم الغفار القائل في كتابه:

﴿وما توفيقي إلاّ بالله عليه توكلت وإليه أنيب﴾

[هود آ88]

يقول علي ابن أبي طالب رضي الله عنه:

ماَ وَدَني أَحَدٌ إلاّ بذلْتُ له صَفْوَ المَوَدةِ منّي آخِرَ الأَبَد

فبذلا لصفو المودة وعرفانا لذوي الفضل بفضلهم أتقدم بالشكر إلى كل من أمدّ لي يد المساعدة أثناء إنجاز هذا البحث.

مقدمة

لقد شكَّلَ القرآن الكريم على مدى العصور محركاً للدّراسات اللغوية و النحوية ويعدُّ سببًا رئيسًا لنشأة النحو العربي، فمن المعلوم أن نشأة النحو كانت للحفاظ على النص القرآني و مُحاولةً للإحاطة بنظم تراكيبه و فصاحة ألفاظه ورقي أساليبه .

و لمّا كان لكل علم أُسس و أُصول تُشكل بناءه و ترسم طريقه،فقد قام النحو العربي على مجموعة من الأصول ساهمت في تشكيل قواعده وضبطها .

و يُعَدُ القياس النحوي أحد أهم هذه الأُسُس التي قامت بدور كبير في هذه العملية ، وأثْرت اللغة بألفاظ و تراكيب جديدة من خلال قياسها على ما سُمع من كلام العرب .

شُغف النحاة بالقياس و أولوه عناية بالغة ، و دارت حوله و حول مسائله الكثير من الخلافات و اشتدَّ هذا الخلاف بين نحاة البصرة و نحاة الكوفة ، فكان لاجتماع الطرفين في المجالس العلمية و المناظرات التي كانت تعقد بينهم الأثر الكبير في توسيع دائرة الخلاف .

و لقد عُني الباحثون قديمًا و حديثا بتتبع مسائل الخلاف في كتب النحو و خصُّوها بدراساتِ و أبحاثَ بعد تصنيفها وتبيين مواضع الخلاف فيها ، من هذا المنطلق جاء بحثنا الموسوم ب: "**مواضع الخلاف في مسائل القياس بين الكوفيين والبصريين _دراسة في الأدلة_**" .

و من الدوافع التي كانت سببا في اختيارنا لهذا الموضوع شغفي بهذا النوع من الدراسة والرغبة في الاطلاع على آراء و تحليلات النحاة وطرائق تفكيرهم، وقد بُنيَ بحثنا على الإشكال الآتي : كيف ظهر الخلاف بين الكوفيين والبصريين في مسائل القياس ؟ وما بيان الأدلة على ذلك؟ و كيف تجلت مواقف العلماء من أدلة كلا الطرفين ؟ وللإجابة على هذه التساؤلات ارتأينا خطة مكونة من فصلين مسبوقين بمدخل فضلا عن مقدمة وخاتمة

تطرقنا في المدخل لبعض المصطلحات التي رافقت القياس و شكلّت صورته ، وجاء الفصل الأول موسومًا بـ: "**مواضع الخلاف في مسائل القياس النحوية بين الكوفيين و البصريين**" متضمنا خمسة مباحث :

المبحث الأول : مسألة وقوع الفعل الماضي حالاً

المبحث الثاني: مسألة القول في العطف على اسم "إنَّ" قبل مجيء الخبر

المبحث الثالث : مسألة القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه

المبحث الرابع : مسألة القول في المنادى المفرد العلم معرب أو مبني

المبحث الخامس : مسألة القول في العمل في الخبر بعد "ما" النافية النصب

أما الفصل الثاني فجاء بعنوان : "**مواضع الخلاف في مسائل القياس الصرفية**" وتضمن هو الآخر خمسة مباحث :

المبحث الأول : مسألة القول في جواز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع مذكر سالم

المبحث الثاني : مسألة القول في "كلا" و " كلتا" مثنيان لفظا و معنًى أو معنًى فقط

المبحث الثالث : مسألة القول في أصل الاشتقاق الفعل أو المصدر

المبحث الرابع : مسألة في "أيمن في القسمِ" مفرد أو جمع

المبحث الخامس : مسألة القول في جواز التعجب من البياض و السواد دون غيرهما من الألوان

وذُيل البحث بخاتمة انطوت على أهم نتائجه وملحق تناولت فيه نشأة مدرستي البصرة والكوفة وأشهر أعلامهما ، ولقد اعتمد البحث آلية الوصف و المنهج المقارن القائم على عرض أدلة كلا الطرفين و الكشف عن مواضع الخلاف بينهما في مسائل القياس اعتمادا على حججهم ، دون اعتماد أسلوب الترجيح بين آراءهما،وبني البحث على دراسات سابقة أعلنت ميلاده أهمها: "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين :البصريين والكوفيين" "لابن الأنباري"و "التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين " "للعكبري" و"لتعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث" "لخالد بن سليمان الكندي.

ولقد اعترضتني أثناء إنجاز هذا البحث بعض الصعوبات أهمها : قلة المصادر الكوفية التي تُعَبِرُ عن توجههم و تمثل آرائهم إضافة إلى صعوبة فهم بعض النصوص و المعنى المراد منها .

ولا يسعني في الأخير إلاّ أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذتي المشرفة "أسماء زروقي" على كل ما قدمته من تصويبات لهذا البحث ، كما أشكر كل من مدّ لي يد المساعدة من أصدقاء و أساتذة راجية من المولى أن يوفقنا و يهدينا إلى سواء السبيل .

مدخل:

ماهية القياس

أشرق الإسلام على الجزيرة العربية معلنا حياة فكرية عقائدية جديدة ، غيرت ما كان سائدا ، ومع انتشار الإسلام و توسعه ،ودخول العجم في هذا الدين الجديد بدأ اللحن يتفشى على الألسنة ، فخاف العرب على قرآنهم و لغتهم من الذوبان في اللغات الأعجمية ، مما دفعهم إلى التفكير في علم يصون هذه اللغة ، فأسّسُوا لما عرف بعلم النحو .

يعرّف ابن جني النحو بقوله : « انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب و غيره كالتثنية و الجمع و التحقير، والتكسير و الإضافة و غير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها في الفصاحة ».[1]

و بناءا على هذا انطلق النحاة العرب يتتبعون كلام العرب الفصيح عن طريق النقل و الاستقراء ،وكانت هذه العملية خطوة حسية لا تشمل التجريد و بعد الانتهاء من الملاحظة و الاستقراء ، اللتين أجراهما النحوي على الكلام العربي المسموع تنتهي بذلك المرحلة الحسية ، و تبدأ مرحلة التجريد ،و هي استخراج المعقول من المنقول .[2]

و تحتاج هذه العملية إلى طريقة عقلية للتنظيم و التبويب و التصنيف [3] و هذا ما عُرف بالقياس .

أولا: تعريف القياس:

-1- تعريف القياس لغة:

---

[1]- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق ، محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية دب، دت ، ج1، ص 34.

[2]- ينظر : الأصول ، تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة، مصر ، دط ،2000،ص 62.

[3]- ينظر :أصول النحو العربي ، محمد خان ، مطبعة جامعة محمد خيضر ، بسكرة الجزائر ، ط1 ، 2012، ص 59.

جاء في لسان العرب " قاسَ الشيءَ يقيسهُ قيسًا و قياسًا و قيّسَهُ إذا قدّرهُ على مثالهِ ... و المقياسُ : المقدارُ. [1]

2- تعريف القياس اصطلاحا:

أما اصطلاحا فيعرّفه "ابن الأنباري" بأنه : « حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول » .[2]

ويعلّق الدكتور "محمد عيد" على هذا التعريف و يذهب إلى: « أن معناه قياس الأمثلة على القاعدة ذلك أن المنقول المطرد يعتبر قاعدة، ثم يقاس عليها غيرها » [3]

وعرّفه" ابن الأنباري" في موقع آخر بأنه « حمل فرع على أصل لعلة جامعة ».[4]

« و القياس بهذا المعنى يبتدعه النحوي تنبيها إلى علّة الحكم الثابت عن العرب بالنقل الصحيح و هذا ما يعنيه النحاة حين يقولون : « النحو كلّه قياس ».[5]

ثانيا: أقسام القياس:

قسّم النحاة ومن بينهم "ابن الأنباري" القياس النحوي إلى ثلاثة أقسام ، : قياس علة قياس الشبه ، قياس الطرد .

---

[1]– لسان العرب ، جمال الدين أبو الفضل بن مكرم بن علي (ابن منظور) ، دار المعارف القاهرة ، مصر ، دط ، دت، م5 / 3793 ،مادة(ق.ي.س).

[2]– الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري ، تحقيق: سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ط2 ،1971 ص45

[3]– أصول النحو العربي، محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، ط 4 1989 ص 68 .

[4]– الإغراب في جدل الإعراب ، ابن الأنباري، ص 93 .

[5]– القياس في اللغة العربية ، محمد حسن عبد العزيز ، دار الفكر العربي، القاهرة ، مصر، ط1 ، 1995 ، ص 20.

1- قياس العلة:

و يقصد بقياس العلة : حمل الفرع على الأصل لعلة جامعة بينهما كحمل ما لم يسم فاعله على الفاعل لعلة الإسناد.

2- قياس الشبه:

أما قياس الشبه فيحمل الفرع على الأصل لضرب من الشبه مثل إعراب الفعل المضارع ؛لأنه يتخصص بعد شياعه كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه ، فأعطى حكم الاسم في الإعراب ،فالعلة الجامعة بينهما هي الاختصاص بعد الشيوع.

3 - قياس الطرد:

ويقصد بقياس الطرد؛ أن الطرد هو الذي يوجب الحكم و اختلفوا في كونه حجة ؛لأن الطرد لا يفيد غلبة الظن .[1]

و يرى "محمد خير الحلواني" إن للقياس في تاريخ النحو العربي ثلاث وظائف لم يتحدث عنها النحويون القدماء و لكنّها تُستنبط من كلامهم و ألوان أقيستهم و هي : الاستنباط و التعليل و الرفض .

1: الاستنباط : يستخدم القياس لاستنباط قاعدة فالنجاة استنتجوا حكم بناء «لا» من قياسه على المركب المزجي.

2: التعليل : و قد يستعمل القياس لتعليل ظاهرة و إثباتها .

3: الرفض : و كثيراً ما يكون القياس وسيلة لرفض ظاهرة قال بها بعض النحويين من ذلك أن نحاة الكوفة يجعلون لام التعليل هي الناصبة للفعل المضارع ،

[1]- ينظر : الإغراب في جدل الإعراب ، ابن الأنباري ، ص 105 ، 108، 110.

فرفض البصريون ذلك ؛ لأن القياس يمنعه فلام التعليل مقيسة على الحروف المختصة بالأسماء». [1]

و ارتبطت بالقياس النحوي جملة من المصطلحات ساهمت في تشكيل صورته وبلورة مفاهيميه و تحديد خطواته :

1 +الأصل و الفرع : و يعتبران ركنان أساسيان من أركان القياس.

1-1مفهوم الأصل:

1 1- -أ- الأصل لغة:

الأصل لغة : جاء في لسان العرب «الأصل هو ما يُبتنى عليه غيره ».[2]

1 1- -ب- الأصل اصطلاحا:

أما اصطلاحا « فهو أصل الحرف أو الكلمة قبل أن يطرأ عليها أي تغيير كأن يقال أن أصل الألف في قال واو ».[3]

1 2- -مفهوم الفرع:

1-2- أ -الفرع لغة:

أما الفرع فيعنى في اللغة : « فرع الشيء ، وأعلاه ، ويقال هو فرع قومه للشريف منهم ».[4]

---

[1]- أصول النحو العربي،محمد خير الحلواني ، ص 92.

[2]- لسان العرب ،ابن منظور . م1/ص 89، مادة (أ.ص.ل)

[3]- معجم المصطلحات النحوية والصرفية ،محمد سمير نجيب اللبدي،مؤسسة الرسالة،عمان،الأردن،ط1،1985،ص11.

[4]- الصحاح ، إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عد الغفور عطار دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط4، 1990 ، / م4 ،ص 1256، مادة (ف.ر.ع)

1 -2- ب- الفرع اصطلاحا:

أما اصطلاحا :« فالفرع ما كان جزءا من الأصل أي أنه متفرع منه ».[1]

« وتجري فكرة الأصل و الفرع في النحو جريان الدم من الإنسان إذ نظر النحاة إلي اللغة العربية ، فبنوا القواعد على الأكثر، ثم جردوا أصولا نظرية شدوا فيها من أزر القواعد ، فجعلوا لكل باب نحوي أصلا عاما تنتظم ظواهره كافة ، وإذا وجدوا للباب عدة أدوات متشابهة العمل جعلوا واحد منها أصلا تتفرع عنه سائر أدوات الباب. [2]

2: الاطّراد والشذوذ :

2 -أ- الاطّراد والشذوذ لغة:

جاء في لسان العرب : «اطّرد الشيء ، تبع بعضهٌ بعضًا و جرى ، اطّرد الأمر استقام ، و اطّردت الأسماء إذا تبع بعضها بعضًا ، واطّرد الكلام إذا تتابع » .[3]، «وشذّ عنه يشذٌّ ، ويشذّ شذوذاً انفرد عن الجمهور وندر ».[4]

2- ب- الاطّراد والشذوذ اصطلاحا:

أما إذا ما جئنا إلى معناهما الاصطلاحي فقد عرفهما السيوطي : « المطّرد ما استمر من الكلام في الإعراب و غيره من مواضع الصناعة ،والشاذ ما فارق عليه بقية بابه وانفرد ».[5]

---

[1]- معجم المصطلحات النحوية و الصرفية ،اللبدي ، ص 190.

[2]- نظرية الأصل و الفرع في النحو العربي ، حسن خميس الملخ ، دار الشروق ، عمان الأردن ، ط 1 ، 2001 ، ص 25.

[3]- لسان العرب ، ابن منظور،م4،ص2652، مادة (ط.ر.د) .

[4]- المصدر نفسه ، م4/ 2219، مادة (ش.ذ.ذ)

[5]- الاقتراح ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الصفا ، القاهرة ، مصر ، ط1،1999 ، ص61.

« وعادة ما يطلق المطرد على المسموع عن العرب من ظواهر صوتية ، وصرفية و نحوية من مثل : الشواهد النحوية التي تدل على أن " لم" تجزم الفعل المضارع مطردة لأنّها أكثر من الشواهد النحوية التي تدل على أن " لم" تنصبه و يطلق الشاذّ على انعدام ورود الظاهرة اللغوية عن العرب ». [1]

3- العامل و المعمول:

تعدُّ نظرية العامل أرقى ما وصل إليه التفكير العلمي في النحو العربي إذْ ساهمت هذه النظرية في إعطاء صورة تفسيرية لظاهرة الإعراب في العربية و تقوم هذه النظرية على وجود عنصرين يؤثر واحد منها في الآخر ، فيساهمان معا في تشكيل علاقة تجمع بين مؤثر و متأثر.[2]

3-1- مفهوم العامل لغة واصطلاحا:

3-1-أ- العامل لغة:

وجاء في القاموس المحيط «أعمله ، استعمله غيره ، واعتمل عمل بنفسه » [3]
وجاء في الصّحاح : « أعمله وغيره ، واستعمله طلب إليه العمل ».[4]

---

[1]- التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم و الحديث ، خالد بن سليمان بن مهنا الكندي ، دار المسيرة ، عمان ،الأردن ، ط1،2007،ص 29

[2]- ينظر : التفكير العلمي في النحو العربي ، حسن خميس الملخ ، دار الشروق عمان الأردن ، ط1 ، 2002، ص 211.

[3]- القاموس المحيط ، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث ، مؤسسة الرسالة ، ط8،2005 ، ص1036.
مادة (ع.م.ل) .

[4]- الصحاح ، الجوهري ، م4/ ص 1256، مادة (ع.م.ل) .

3-1-ب- العامل اصطلاحا:

والعامل اصطلاحا : « هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب» [1] ، كما عُرّف أيضا بأنه : « الكلمة الملفوظة أو المقدرة التي تملك القدرة على التأثير في الكلمات التي تقع بعدها ».[2]

أما المعمول فهو : « مدخول العامل و مدار تأثيره » .[3]

3-2- أقسام العوامل:

قسّم النحاة العوامل إلى : لفظية ومعنوية .

3-2- أ- العامل اللفظي:

يعرّفه الجرجاني : « بأنه ما يعرف بالجنان أي بالقلب و يتلفظ باللسان – ك "من" و "إلى" ، و في قولك : "سرت من البصرة إلى الكوفة "فإن " من" ، و " إلى" عاملان لفظيان يعرفان بالقلب و يتلفظان باللسان».[4]

3-2- ب- العامل المعنوي:

أما العامل المعنوي فهو: ما يُعرف بالجنان، ولا يتلفظ باللسان مثلا: كعامل المبتدأ أو الخبر أعني التجريد، فإن ذلك التجريد عامل معنوي يعرف بالجنان، ولا يتلفظ باللسان.[5]

---

[1]– معجم التعريفات ،محمد السيد الشريف الجرجاني، تحقيق : محمدصديق المنشاوي ، دار الفضيلة ، القاهرة ، مصر ، دط ،دت ، ص 122.

[2]– معجم المصطلحات النحوية و الصرفية ، محمد سمبر نجيب اللبدي ،ص160

[3]– المرجع نفسه ، ص 162.

[4]– العوامل المائة النحوية في أصول العربية ، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق البدراوي زهران ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط2 ، دت ، ص 84.

[5]– العوامل المائة النحوية في أصول العربية ، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق البدراوي زهران ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط2 ، دت ، ص 84.

4-التأويل:

4-1- التأويل لغة:

جاء في مقاييس اللغة : « آل يؤولٌ أي رجعَ ، و يقال « أوّل الحكم إلى أهله » أي أرجعهٌ ».[1]

4-2- التأويل اصطلاحا:

التأويل في الاصطلاح : « يراد به عند المتقدمين أحد معنين : الأول: التفسير ، وان كان هناك من يرى أن التفسير « تبيان المراد باللفظ » ،و التأويل « تبيان المراد بالمعنى و المعنى الثاني هو نفس المراد بالكلام ». [2]

و جاء في الاقتراح للسيوطي نقلا عن أبي حيان في شرح التسهيل التأويل إنما يسوّغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول. [3]

لجأ النحاة إلى التأويل : « عندما وجدوا أنفسهم أمام نصوص استعملها العرب الفصحاء ، و نقلها الأئمة الثقاة ، ومع ذلك عدّوها من الشاذ الذي لا يقاس عليه ، ولم تسعفهم الضرورة غالبا لقبولها فخطّأها بعضهم ، وردّها بعضهم إلى القاعدة أو القياس بتقديرات صناعية و هذا ما يعرف بالتخريج أو التأويل ».[4]

---

[1]- مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق ، عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، دب ، دط ، 1979 ، ج1 ص 159.

[2]- معجم الأصول ، هيثم هلال ، دار الجيل ، القاهرة ، مصر ، ط1، 2003، ص64

[3]- الاقتراح ، السيوطي ص 73،نقلا عن أبي حيان ، شرح التسهيل .

[4]- القياس في اللغة العربية ، محمد حسن عبد العزيز، ص 41.

5- الحذف و التقدير:

5-1-: مفهوم الحذف لغة واصطلاحا:

5-1-أ- الحذف لغة:

ورد في الصحاح للجوهري : « حذفُ الشيء و إسقاطهُ » [1] و جاء في لسان العرب : « قدرٌ كل شيء مقدارهٌ و قدّر الشيء بالشيء يَقدرهٌ قدرًا و قدّره قاسه ».[2]

5-1-ب- الحذف اصطلاحا:

و الحذف اصطلاحا : حذف أو إسقاط أحد عناصر الجملة سواء كان مفردا أو حرفا أو حركة ، ويهدف في كل مواقعه إلى التخفيف. [3]

أما التقدير : « فهو نية الشيء ،و تصور وجوده ، وكثيرا ما يستعمل في المواطن التي يقع فيها الحذف » .[4]

و« تعدُّ ظاهرة (لحذف و التقدير) في البحث النحوي أسلوب من أساليب التأويل ،يرتكز على دعوى إعادة صياغة المادة اللغوية ،وتبنى هذه الدعوى على تصور سقوط بعض أجزاء المادة ذاتها من التركيب».[5]

---

[1]- الصحاح ، الجوهري ، م4/ 1341، مادة (ح.ذ.ف) .

[2]- لسان العرب : ابن منظور ، م5/ 3793 ، مادة (ق.د.ر).

[3]- ينظر : معجم المصطلحات النحوية و الصرفية ،اللبدي، ص 62.

[4]- المرجع نفسه ، ص 182.

[5]- أصول التفكير النحوي ، علي أبو المكارم ، دار غريب ، القاهرة ، مصر ط 1 ، 2006، 249.

6- الاستشهاد و الاحتجاج:

6-1- الاستشهاد والاحتجاج لغة:

و يعود المعنى اللغوي للاستشهاد إلى « شهد فلان على فلان بحق فهو شاهدٌ، والمشاهدة: المعاينةُ » .[1] أما معنى الاحتجاج لغة: « يقال: حاجتهُ أُحَاجُهُ حِجَاجاً و محاجةً أي غلبتهُ بالحُججِ، والحجّةُ البرهان » .[2]

6-2- الاستشهاد والاحتجاج اصطلاحا:

اختلفت نظرة النحاة إلى مصطلحي الاستشهاد والاحتجاج،فهناك من يرى أنهما مترادفان ،ويرى البعض الآخر أنهما مختلفان .

فالاستشهاد « هو الاحتجاج للرأي أو المذهب أي : أن يأتي النحوي لما يقول بشاهد شعري أو نثري من القول المعتمد الموثق ليؤيّده به و يدعّمه » .[3] أما « الاحتجاج فهو الاستدلال بأقوال من يُحتج بهم في اللغة و النحو ،و هو مرادف للاستشهاد » . [4] « و حجج النحو براهين تقام من نصوص اللغة للدلالة على صحة رأي أو قاعدة ، والاحتجاج في النحو معناه ؛ الاعتماد على إقامة البراهين من نصوص اللغة شعرا أو نثرا فكل من الاستشهاد و الاحتجاج يلتقيان في مجرى واحد هو سوق ما يقطع و يبرهن على صحة قاعدة أو رأي » .[5]

---

(1)- لسان العرب ، ابن منظور،م4 /ص 2348، مادة (ش.ه.د)

(2)- المصدر نفسه م2/ص799، مادة (ح.ج.ج)

(3)- معجم المصطلحات النحوية و الصرفية ، محمد سميراللبدي ،ص 119.

(4)- المرجع نفسه ، ص61.

(5)- الاستشهاد و الإحتجاج باللغة ، محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة، مصر ، ط3،1988، ص 86.

الفصل الأول:

مواضع الخلاف في مسائل القياس النحوية بين الكوفيين و البصريين.

المبحث الأول: مسألة وقوع الفعل الماضي حالا

المبحث الثاني : مسألة القول في العطف على اسم " إنَّ" بالرفع قبل مجيء الخبر

المبحث الثالث: مسألة القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه

المبحث الرابع: مسألة المنادى المفرد العلم معرب أو مبني

المبحث الخامس: مسألة القول في العامل في الخبر بعد " ما" النافية النصب

تمهيد :

المتتبع لنشأة النحو العربي و مراحله التي مر بها ، يرى إنّه قد أُسس على كثرة الخلافات بين النحاة ، وبخاصة نحاة البصرة و الكوفة ، ويرجع الخلاف لتعدد و جهات النظر ، و اعتماد كل مدرسة منهجا مختلفا في التقعيد ،. فراع نحاة البصرة شروط الفصاحة و الاطّراد على عكس نحاة الكوفة الذين تساهلوا وتوسعوا ولم يتقيدوا بالشروط السابقة .

و كان لاجتماع البصريين و الكوفيين في المجالس العلمية و المناظرات التي كانت تعقد الأثر الكبير في تدعيم و توسيع دائرة الخلاف ، فكثر الحجاج بينهم و تعددت الأدلة ، ويُعد القياس من أقوى الأسباب التي وسّعت هوة الخلاف بين البصريين و الكوفيين ، حتى أنّه يمكن إرجاع كل مظاهر الخلاف إلى القياس. [1]

« لم يختلف النحاة على وجود القياس و لم ينكروه ، إنما اضطربت نظرتهم إليه فيثبتُه بعضهم أحيانا و ينفيه آخرون ، ويرى البعض أنّ الشاهد اللغوي الواحد قياسٌ ، و يرى الآخر أنه ليس كذلك ، وربما وجّه الشاهد الواحد توجيهات مختلفة ، وكل منها في نظر الموجّه مقيس و قد تتعارض ، و تختلف ، فيلجأُ حينئذ إلى الترجيح ، والتأويل».[2]

---

[1]– مافات كتب الخلاف من مسائل الخلاف في همع الهوامع ،مذكرة لنيل شهادة (الماجستر) ، عبد الرحمن صالح البابلي، قسم اللغة العربية ، الجامعة الاسلامية ، 2008، ص29 .

[2]– أصول النحو العربي ، محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، ط4، 1989 ، ص 73.

المبحث الأول:

مسألة وقوع الفعل الماضي حالا

أولا : رأي الكوفيين في المسألة

« ذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل الماضي يجوز أن يقع حالا »[1]

أدلة الكوفيين :

يرى الكوفيون أن « كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة نحو:« مررت برجلٍ قاعدٍ وغلام قائمٍ » جاز أن يكون حالا للمعرفة نحو « مررتُ برجلٍ قاعدًا وبالغلامِ قائمًا » و الفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنّكرة نحو : « مررت برجلٍ قعدَ » فجاز أن يقع حالا للمعرفة نحو : « مررت بالرجل قعدَ » إضافةإلى أن الفعل الماضي يقع موقع الفعل المستقبل يقول تعالى : { واذا قال الله يعيسى ابن مريم } المائدة 116 .أي يقول و إذا جاز أن يقع الماضي مقام المستقبل جاز أن يقام مقام الحال ». [2]

و يتّضح أنّ هذا القياس الذي قام به الكوفيون :« ذو وجهين : أحدهما : أن الماضي يقع صفة للنّكرة ، فجاز أن يقع حالا بعد المعرفة كالفعل المضارع .

و الآخر : أن الماضي يقع موضع المستقبل ، و يقع المستقبل موضع الماضي و إذا وقع كل منهما موقع الآخر ، وجازت الحال من أحدهما كان الآخر كذلك ».[3]

ونظرا لهذه المواقع التي احتلها الماضي فقد أجاز الكوفيون أن يقع حالا .

---

[1]– الإنصاف في مسائل الخلاف ،كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن ابن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، مصر ، دط 2009، المسألة(32) ، ج1، 219.

[2]– المصدر نفسه ، ص 220.

[3]– الاستقراء الناقص و أثره في النحو العربي ،محمد بن عبد العزيز العمريني ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ،مصر ، دط، 2008،ص 161.

ثانيا : رأي البصريين في المسألة:

ذهب البصريون إلى : «أنه لا يجوز أن يقع الفعل الماضي حالا إلاّ أن تكون معه " قد" ظاهرة أو مقدرة ».[1]

أدلة البصريين :

يرى البصريون : « أن الفعل الماضى لا يجوز أن يقع حالا لوجهين أحدهما : أن الفعل الماضي لا يدل على الحال ، فينبغي أن لا يقوم مقامه ، و الوجه الثاني : أنه يصلح أن يُوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه ." الآن " أو" الساعة " و هذا لا يصلح في الماضي ».[2]

« أما إذا جئت "بقد" جاز أن يقع حالا لأن " قد" تقرّبه من الحال ألا تراك تقول" قد قامت" قبل حال قيامها ولهذا يجوز أن يقترن به الآن أو الساعة فيقال" قد قام الآن" أو "الساعة" ،فتقول: "جاء زيدُ قد ضحكَ" و "أقبلَ محمدُ و قد علاهُ الشيبُ" ».[3] ،فلما اقترن الفعل الماضي "بقد" قربته من الحالية فقولك :"جَاء زيدٌ قد ضحك" أي ضاحكًا.

« والحال من الأسماء و الأفعال ما كانت موجودة وقت الإخبار أو الحكاية كقولك : "جاءَ زيدُ راكبًا" ، فالمجئ ماضٍ و " راكبًا" حكاية حاله وقت المجيء ، والماضي هنا قد انقضى و انقطع ،وما كان قد انقضى و انقطع لا يكون هيئة الاسم وقت وقوع الاسم منه أو به ». [4]

---

[1]– التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار العرب الاسلامي ، بيروت ، لبنان ، ط1، 1986 ، المسألة (63)، ص 386.

[2]– الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، المسألة (32) ، ج1، ص 220

[3]–شرح المفصل ، موفق الدين بن علي ابن يعيش النحوي ، تعليق ،مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المُنيرية ، القاهرة ، مصر ، دت ، ج2، ص66

[4]– التبين عن مذاهب النحويين ، العكبري ، المسألة (63) ، ص 386.

فالحال يأتي مبيّنا حال صاحبه أثناء وقوع الحدث ،والماضي يدل الانقطاع فكيف به أن يبين هيئة صاحبه وهو ماضي ومنقطع .

« و لما كان المُجَاورْ يُعطي حكم المُجَاوِرْ جاز أن يقع الفعل الماضي حالا إذا اقترن "بقد" ، وفي حال تجرّده من " قد" لفظا و تقديرا اسْتُبْعدَ أن يجري مجرى الحال ». [1]

منع البصريون أن يقع الفعل الماضي موقع الحال : لأن دلالة الماضي تنافيه دلالة الحال ، فالماضي يدل على المضُيّ و الانقطاع على عكس الحال الذي يدل على هيئة صاحبه وقت الحاضر .

ثالثا : موضع الخلاف :

رفض البصريون قياس الكوفيين ، الذين يرون فيه : « إن الماضي يقع صفة للنكرة ، فيجوز أن يقع حالا من المعرفة ، وعّلقوا عليه و ذهبوا إلى أن هذا يجوز مع اسم الفاعل الذي يراد به الحال ، على عكس الفعل الماضي الذي لا يراد به الحال ، فلم يجز أن يقع حالا ». [2]

بالإضافة إلى رفضهم قولهم : « إن الماضي يقوم المستقبل ،و إذا جاز أن يقوم مقام المستقبل جاز أن يقوم مقام الحال و اتهموه بالفساد ، لأن الماضي إنما يقوم مقام المستقبل في بعض المواضع عى خلاف الأصل و بدليل يدل عليه كقوله تعالى { و اذا قال الله يعيسى ابن مريم } المائدة 116. فلا يجوز فيما عداه ابقاءً على الأصل ، كما أنه يجوز أن يقع الماضي في بعض المواضع حالاً لدليل يدل عليه ، وذلك إذ دخلت عليه "قد" أو كان وصفا لمحذوف كقوله تعالى {اَو جآءُكم حصررت صدورهم} [النساء آ90]

---

[1]– التبين عن مذاهب النحويين ، المصدر السابق ،ص 387.

[2]– الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، المسألة (32)، ج1 ، ص 222.

فيكون التقدير :فيه" أو جاؤكم قوماً حصرت صدورهم" فوقع الفعل الماضي "حصرت" صفة لمحذوف مقدر"قومًا"، ولم يجز فيما عداه ». [1]

وهناك من ذهب إلى : « أنه يمكن أن يُحمل الماضي على المستقبل حتى كأنه مُشاهدُ ، كما إلحاق الماضي بالمستقبل جائز لاشتراكهما في الفعلية و باب الحال أن تكون اسما وإيقاع الفعل موقع الاسم أبعد من وقوع الفعل موقع الفعل ».[2]

رابعا : آراء العلماء في المسألة:

رأي أبي البقاء العُكبري (538، 616هـ) :

يذهب العكبري مذهب البصريين في هذه المسألة و كان له تعقيب على قياس الكوفيين ، فرأى إن وقوع الماضي صفة لا يلزم وقوعه حالا ؛لأن الماضي يوصف به على وجه نزول الصفة في الحال، و يكون الوصف بها ماضيا بخلاف الحال فإن بابها أن تكون مُقارنة للفعل نحو قولك : " جاءَ زيدُ راكبًا " أي :حال ركوبه أمّا قولهم بوقوع الماضي موقع المستقبل ، فهذا يدخل في وضع اللفظ موضع غيره من قبيل المجاز المخالف للأصل ، كما أنّ فيه تحويل لمدلول اللفظ إلى خلافه فمثلا : الفعل " ضربَ" موضوع للدّلالة على الزمان الماضي فوقوعه موقع المستقبل نقض للدلالة. [3]

رأي ابن يعيش (ت643 هـ) :

وافق هو الآخر مذهب البصريين في عدم جواز وقوع الفعل الماضي حالا ، و علق على رأي الكوفيين و حجّجّهم بأنّها فاسدة المعنى ، والأمر فيها بالعكس ، فكل ما يجوز أن يكون حالا يجوز أن يكون صفة للنّكرة ألا ترى أنّ الفعل المستقبل يجوز أن

---

[1]– الإنصاف في مسائل الخلاف ،المصدرالسابق ، ص 223، 224.

[2]– التبيين عن مذاهب النحويين العكبري ، المسألة (63) ، ص 390.

[3]– ينظر :المصدر نفسه ، ص 390.

يكون صفة للنكرة نحو : " هذا رجلٌ سيكتبُ "، و لا يجوز أن يقع حالاً إنما يقع حالا اسم الفاعل ، والفعل الماضي و المستقبل يختلفان عنه ، فلا يكون كل منهما حالا .[1]

[1]– ينظر : شرح المفصل ، موفق الدين ابن علي ابن يعيش النحوي تعليق ، مشيخة الأزهر،ادارة الطباعة المنيرية ، القاهرة مصر ، دت ،ج2 ، ص67.

المبحث الثاني :

مسألة القول في العطف على اسم " إنَّ " بالرفع قبل مجيء الخبر

أولا : رأي الكوفيين في المسألة :

ذهب "الكسائي" إلى :« أنه يجوز العطف على "اسم إنَّ" بالرفع قبل مجيء الخبر مطلقا ، سواء تبين فيه عمل " إن" أو لم يتبين نحو: "إن زيدًا و عمرو قائمانِ" ، و"إنّكَ وبكرُ منطلقانِ" ».[1]

و ذهب "الفراء" إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لا يتبين فيه عمل " إنَّ " ، حيث يقول في معانيه : « و لا أستحب" إنَّ عبد الله و زيد قائمان" لتبين الإعراب في "عبد الله" ، وقد كان الكسائي يجيزه لضعف "إنَّ" ». [2]

أدلة الكوفيين :

استدل الكوفيون على جواز العطف على اسم " إنَّ" بالرفع قبل مجيء الخبر « بقياسها على "لا" نحو قولنا "لا رجلَ و امرأةُ أفضلُ منكَ" و كذلك الأمر مع "إنَّ" لأنها بمنزلتها و إن كانت "إنَّ" للاثبات و"لا" للنفي ، فالشيء يحمل على ضده كما يحمل على نظيره ». [3]، فكما « يجوز العطف بعد تمام الخبر يجوز كذلك قبل تمامه » [4]، و ذهب الفراء إلى أن "الصّابئونَ" في قوله تعالى : { ان الذين ءامنوا و الذين وهادواو الصائبون والنصارى من امن بالله و اليوم الاخر و عمل صالحا فلا خوف عليهم ولاهم يحزنون} [المائدة آ96]

---

[1]- أسرار العربية ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، تحقيق ، محمد بهجت البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربية ، دمشق ، سوريا ، دط، دت، ص 152 .

[2]– معاني القرآن ، أبو زكريا يحي بن زياد الفراء ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط3،1983، ج1، ص311.

[3]– ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ،ابن الأنباري ، المسالة (2.3) ، ج1، ص 167.

[4]- التبيين عن مذاهب النحويين ، العكبري ، المسألة (52) ، ص71.

مرفوع على أنه عطف على "الذين" و"الذين" حرف من جهة واحدة في رفعه وخفضه ، فلما كان إعرابه واحدًا كان نصب "إنَّ" نصبًا ضعيفًا ». [1]

ثانيا : رأي البصريين في المسألة :

ذهب البصريون إلى : « أنه لا يجوز العطف على موضع "إنَّ" قبل تمام الخبر»[2]

أدلة البصريين :

يقول" سيبويه" في كتابه : « فأما ما حُمل على الابتداء فقولك:"إنَّ زيدًا ظريفٌ وعمرُو" ، "وإن زيدًا منطلقُ و سعيدُ" ، "فعمرُو و سعيدُ" يرتفعان على وجهين : فأحد الوجهين حسنُ و الآخر ضعيفُ فالحسنُ أن يكون محمولا على الابتداء ؛ للأنّ معنى "إنَّ زيدًا منطلقُ : زيدٌ منطلقُ ، و"إنَّ" دخلت توكيدًا ، والوجه الآخر الضعيف أن يكون محمولا على الاسم المضمر في "المنطلق"، و "الظريف" فإن أردت ذلك فأحسنُهُ أن تقول "مُنطلقٌ هو وعمْرُو" ، "وإنَّ زيدُ عمُرو"». [3]

و يتّضح من كلام سيبويه أنه لا يجيز العطف إلاّ بعد تمام خبر " إنَّ" .

يقول "ابن السراج" : « واعلم أنّك إذا عطفت اسمًا على "إنَّ" وما عملت فيه من اسم وخبر فلك أن تنصبه على الاشتراك بينه وبين ما عملت فيه "إنَّ" ، ولك أن ترفع فتحمله على الابتداء يعني _ موضع إنَّ_ فتقول " إنَّ زيد ٌمنطلقٌ وعمرو" ؛ لأنَّ معنى"

---

[1]– معاني القرآن ،الفراء،ج1،ص311.

[2]– شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، تعليق :يوسف حسن عمر، جامعة قاز بونسن ،بنغازي ، ليبيا، ط2 ، ج2، ص 354.

[3]– الكتاب ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبز ، تحقيق ، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط3،1988،ج2،ص 145.

إنَّ زيدٌ منطلقٌ" : "زيدٌ منطلقٌ"، ولك أن تحمله على الضمير وإن كان ضعيفًا فتقول : "إنَّ زيدٌ منطلقٌ هو وعمرو ».[1]

فيرى" ابن السراج" أنَّ الرفع على أساس العطف على موضع "إن" (الابتداء)، والنصب على أساس العطف على ماعملت فيه "إنَّ" .

ثالثا : موضع الخلاف :

يعود الخلاف بين البصريين و الكوفيين في هذه المسألة إلى اختلافهم في عمل " إنَّ" فالبصريون يرونها عاملة في المبتدأ و الخبر على عكس الكوفيين الذين يرون أنها تعمل في المبتدأ فتنصبه و يرتفع الخبر بما كان يرتفع به قبل دخولها .[2]

انطلاقا من هذا حكم الكوفيون على جواز العطف على موضع "إنَّ" قبل مجيء الخبر لأن الخبر عندهم لا يدخل تحت تأثير" إنَّ" ، لأنّ "إنَّ" إنما أُعملت لمشابهتها الفعل فهي فرع عليه ، والفرع أبدًا أضعف من الأصل » .[3]، «و كما يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع " لا" نحو: "لا رجلَ و امرأةٌ أفضل منك" » فكذلك مع " إنَّ. "[4]

ردَّ البصريون على الكوفيين : « بأنه لا يوجد في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب و لا يعمل الرفع ، فلقد أوجبنا تقديم المنصوب على المرفوع لضعف هذه الحروف وانحطاطها عن رتبة الفعل فما ذكرتموه يؤدي إلى ترك القياس و مُخالفة الأصول». [5]

---

[1]– الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق :عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط3، 1996 ،ج1،ص240.

[2]– ينظر : أسرار العربية، ابن الأنباري ، ص 150

[3]– المصدر نفسه ، ص 150.

[4]–الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، المسألة (23) ، ص 67

[5]– أسرار العربية ، ابن الأنباري، ص 150.

وذكر " ابن الفخّار " في "شرحه للجمل " : « أنَّ الذين ينكرون العطف على الموضع ،لأن العطف على الموضع إنما يكون حيث يتقدم عاملان أحدهما معلق باللفظ ، والآخر

بالموضع ، فإذا كان كذلك جاز أن يُحمل المعطوف على كل واحد منهما كقولك :" ليس زيد بقائمٍ و لا قاعدًا (معا)" ، فليس عاملةُ في الموضعِ و الباء عاملة في اللفظ ، و"إنَّ" تختلف عن ليس لأنها مُعاقبةٌ للابتداء ؛ لا تجامعه البتة ، فوجب ألا يكون العطف على الموضع إلاّ بشرط حضور صاحبه ؛ لأنه لا موضع إلاّ لذي موضع ، و صاحب الموضع هو الابتداء، وقد زال بدخول الناسخ ، فوجب زوال الموضع بزوالصاحبه » .[1]

"فإنَّ" تختلف عن "ليس" ، لأنها تأخذ حق الصدارة في الجملة، وبالتالي لا تجتمع هي والابتداء فإذا دخلت على الجملة زال الابتداء وأخذت مكانه.

إضافة إلى أن البصريين رفضوا العطف على الموضع قبل تمام الخبر : « لأن العامل في خبر المبتدأ عندهم هو : الابتداء ، والعامل في خبر إنَّ " إنَّ " فيكون "قائمان"في قولك : "إنَّ زيدٌ وعمرو قائمان" خبرا عن "زيد و عمرو" معًا، فيعمل عاملان مختلفان مستقلان في العمل رفعًا واحدا فيه، و ذلك لا يجوز ؛ لأن عامل النحو عندهم كالمؤثر الحقيقي ».[2] ،« ثم إنَّ الرفع فاسد لأن الخبر إذا ثُنِيَ كان خبرًا عن الاسمين ».[3]

أما فيما يخص قياسهم « العطف على اسم (لا) فالرفع لا يجوز ومن أجازه قال : (لا) و اسمها رُكبا ، وجُعلا كاسم واحد موضعه رفع و منهم من قال : (لا) لا تعمل في الخبر ؛ لأنها فرع ، فلم يلزم فيها ما يلزم في "إنَّ" » .[4]

---

[1]- شرح الجمل ، أ بو عبد الله محمد بن علي بن أحمد ابن الفخار ، تحقيق : روعة محمد ناجي، دارالكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1، 2013، م1، ص287

[2]– شرح الرضي على الكافية،الاستراباذي،ج2،ص345.

[3]- اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق غازي مختار طليمات ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، ط1،1995،ج1، ص 213.

[4]– اللباب في علل البناء والإعراب، المصدرالسابق ، ج1،ص214

و اتفق البصريون : « على جواز نصب المعطوف على اسم :"إنَّ" بعد الخبر على اللفظ ، ورفعه من ثلاثة أوجه : أحدهما أن يكون على معنى الابتداء، ومعنى ذلك أنك لو لم تأت ب " إنَّ " لكان الاسم مرفوعا بالابتداء، فجاء المعطوف على ذلك التقدير و لم ينقض رفعه معنى ، ومن قال هو معطوف على موضع "إنَّ" أو على موضع اسم "إنَّ" ، فهذا المعنى يريد لا(إنَّ) ، "فإنَّ" هنا كالعدم إذ فائدتها التأكيد فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع ، والثاني أن يكون المبتدأ و الخبر على الوجهين محذوف نحو:"إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرُو"،فيقدر الخبر: و"عمرُو قائمٌ" دلّ عليه المذكور،والثالث أن يكون معطوفا على الضمير في الخبر فيكون على هذا فاعلا و الأجود على هذا توكيده نحو قولك :"إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرُو"، فيكون التقدير:"إنَّ زيدٌ قائمٌ هو وعمرو"، فيعرب الضمير فاعلاً لاسم الفاعل "قائم" ويعطف عليه "عمرو" » .[1]

رابعا :آراء العلماء في المسألة :

رأي ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) :

ذهب مذهب البصريين في عدم جواز العطف بالرفع على موضع "إنَّ" قبل تمام الخبر يقول في "أوضح المسالك" :« و يعطف على أسماء هذه الحروف بالنصب قبل مجيء الخبر و بعده ، ويعطف بالرفع لشرطين : استكمال الخبر ، وكون العامل " إنَّ " و أكّدَ أن هذا الرأي عموما هو ما تفيده ظاهر عبارة "ابن مالك" في الألفية حيث يقول

وَ جَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى مَنْصُوبِ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَ

[1]– المصدر نفسه ، ص213

بل عبارته في "التسهيل" أن هذا ما أجمع النحاة عليه ، وذلك حيث يقول : " يجوز رفع المعطوف على اسم "إنَّ" و لكن ، بعد الخبر بإجماع لا قبله مطلقا ». [1]

رأي علي بن اسحاق الصُميري (ت 541 هـ):

يقول في "التبصرة و التذكرة" : « و تقول :"إنَّ زيدَا قائمَا و عمروُ" ، إن شئت و"عمرًا " ، فالرفع من وجهين : أحدهما : أن تعطفه على موضع (اسم إنَّ)لأن موضعه الابتداء ، والوجه الثاني : أن تعطفه على المضمر في " قائم" لأن فيه ضميرا يرجع إلى زيدًا ، وهذا لا يحسن إلا بتأكيد الضمير كقولك : إن زيدًا قائم هو عمروُ ، لما قدمنا في العطف على المضمر ... أمّا النصب ، فالعطف على المنصوب ولا خلاف في جوازه في الحروف كلها ،(...) و من زعم أنه عطف على الموضع فقد غلط ، لأنه حمل على التأويل ، والحمل على التأويل قبل التمام فاسد » .[2]

---

[1]– أوضح المسالك على ألفية ابن مالك ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ،منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان ، دت ، ج1، ص 353، 358.

[2]– التبصرة و التذكرة ، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصميري ، تحقيق : فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، ط1، 1982، ج1، ص208،211.

المبحث الثالث :

مسألة القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه

أولا : رأي الكوفيين في المسألة :

ذهب الكوفيون إلى « أنه يجوز تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها ، نحو : زيدًا عليك ، وعمرًا دونك ،و بكرًا عندك ».[1]

أدلة الكوفيين :

استدل الكوفيون على جواز تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها بقياسها على الأفعال ، فهم يرون : « إنها نائبة عن الفعل و تقوم مقامه فجاز أن تتقدم معمولاتها عليها كالأفعال إلحاقا للفرع بالأصل و هو الأقرب ».[2]

إضافة إلى : « أن اسم الفاعل ، واسم المفعول لما نابا عن الفعل جاز تقديم معموليهما عليهما فكذلك هنا ، هذا وجه ، والوجه الثاني أن هذه الأسماء واقعة موقع الأمر ، ومعمول الأمر يتقدم عليه فجاز أن تتقدم معمولات هذه الأسماء عليها ، فقولك : "زيدًا" في معنى "الزم زيدا" ، ولو قلت:" زيدًا الزم" جاز ذلك أيضا » .[3] فلما كان تقديم المفعول جائزًا مع الفعل فكذلك ما قام مقامه.

إلاّ أن "للفرّاء" له وجهة نظر تخالف وجهة نظر الكوفيين ، حيث يقول : « في قوله تعالى : ﴿ كتاب الله عليكم ﴾ [النساء : 24] ، كقولك : "كتابا من الله عليكم "،و قد قال بعض أهل النحو معناه :"عليكم كتاب الله "، والأول أشبه بالصواب ، و قلما تقول العرب :" زيدًا عليك أو زيدًا دونك" » .[4]

---

[1]– الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، المسألة (27) ، ص 200

[2]– التبيين عن مذاهب النحويين ، العكبري ، المسألة (59) ، ص 375.

[3]– المصدر نفسه ، ص 375.

[4]– معاني القرآن ، ج 1، ص 260 .

« و الفراء فيما ذهب إليه مخالف لمنهج الكوفيين في الاحتجاج بالقياس متأثرا بالبصريين ».[1]

ثانيا : رأي البصريين في المسألة :

ذهب البصريون إلى: « أنه لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه ». [2]

أدلة البصريين :

جاء في "الكتاب لسيبويه" : « و اعلم أنه يقبح" زيدًا عليك وزيد حذرك" : لأنه ليس من أمثلة الفعل ، فقبح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها ، إلاّ أن تقول : "زيدًا" فتنصب بإضمارك الفعل ثم تذكر "عليك" بعد ذلك ، فليس يقوى هذا قوة الفعل ، لأنه ليس بفعل و لا يتصرف تصرف الفاعل الذي في معنى يفعل ». [3]

ويرى "المبرد " : « أن هذه الأسماء وُضعت لتدل على الفعل فأُجريت مجراه ما كانت في مواضعها، و لا يجوز فيها التقديم و التأخير ، لأنها لا تتصرف تصرف الفعل كما لم تتصرف (إنَّ) تصرف الفعل ، فأُلزمت موضعا واحد ، وذلك كقولك : "صه" و" مه" ، فهذا إنّما معناه "اسكت و اكفف" » .[4]

و يذهب "ابن السراج" : « إلى أنه لا يجوز أن تتقدم معمولات هذه الأسماء من أجل أن مالا يتصرف لا يتصرف عمله ». [5]

---

[1]– آراء الفراء النحوية في خزانة الأدب ، مذكرة لنيل(شهادة الماجستير) ، علي محمد علي عبد الله صالح، قسم الدراسات العليا العربية ، جامعة أ م القرى ، 2011، ص 250.

[2]– الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، المسألة (27) ، ص 200.

[3]– الكتاب ، سيبويه ، ج1، ص 253.

[4]– المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق ، محمد عبد الخالق عظيمة ،لجنة إحياء التراث ، القاهرة ، مصر ، ط3، 1994، ج1، ص 202 .

[5]– الأصول في النحو ، ابن السراج ، ج1، ص 142.

و يتّضح من هذه النصوص أن وجه المنع عند البصريين هو عدم تصرف هذه الأسماء و جمودها فهي على صورة واحدة فكيف تجري مجري الفعل المتصرف في جواز تقدم معموله عليه .

« و الشيء إنما يتصرف عمله كما يتصرف هو في نفسه ، فإذا لزم طريقة واحدة ، لزم ما يعمل فيه طريقة واحدة ».[1]

و يؤكد "سيبويه" : « أن هذه الحروف التي هي أسماء الفعل لا تظهر فيها علامة المضمر ، و ذلك لأنّها أسماء ، وليست على الأمثلة التي أخذت منها الأفعال فيما مضى ، وفيما يُستقبل ، ولكن المأمور و المنهي مضمران في النية». [2]

فإذا قلت "دونك" أو "عليك" فقد أضمرت فاعلاً في النيّة فيكون التقدير:"عليك أنت" والكاف للمخاطبة ، ومن هنا رأى البصريون أنَّ هذه الأسماء شابهت الأفعال من جهة المعنى فقط.

ثالثا : موضع الخلاف :

يكمن الخلاف في هذه المسألة أنَّ الكوفيين أجازوا أن يتقدم معمول اسم الفعل عليه قياسًا على الفعل ، فالفعل يتقدم معموله عليه فكذلك هنا ، أما البصريون فيرفضون هذا : « لأن هذه الألفاظ فرع في العمل ،إنما أُعملت عمل الفعل لقيامها مقامه ،فينبغي أن لا تتصرف تصرفه ،إذ لو قلنا إنه يتصرف عملها ،ويجوز تقديم معمولاتها عليها لأدى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل ،وذلك لا يجوز ،لأن الفروع أبدا تنحط عن درجات الأصول ». [3]

---

[1]- المقتضب ، المبرد ، ج1 ، ص 142 .

[2]- الكتاب ، سيبويه ، ج1، ص 242 .

[3]- الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، المسألة (27)،ج1،ص201.

إضافة إلى : « أن اسم الفعل شابه الفعل معنًا و لم يشبهه لفظًا ، ولا يتصرف تصرفه ، ولا تتصل به ضمائر الرفع البارزة ، ولا تلحقه نون التوكيد ولا نون الوقاية ، ولا أداة من أدوات الفعل» .[1]

« فينبغي أن لا تحمل على الأفعال في جواز تقدم معمولاتها عليها ،و هناك من ذهب إلى أن " عليك " و "دونك " حروف في الأصل و ظروف و إنما استعيرت هاهنا فعملت عمل الفعل توسعًا ، و ما كان كذلك اقتصدَ به في العمل على وقوعه في موضعه ولا يجوز فيه التقديم ، لأن ذلك تصرف و هذه الأسماء لا تصرف لها فتجري في ذلك مجرى الحروف نحو " ما " النافية و " لات " مع الحين ، و"المصدر" فإنه لا يتقدم معموله عليه مع أن حروف الفعل فيه موجودة فمنْعُ التقديم أولى » .[2]

و الواضح أن الكوفيين أعطوا لهذه الأسماء خصائص الأفعال من تصرف و تقديم و تأخير : « لأنهم إعتبورها أفعالا حقيقية سواء من حيث الدلالة أو من حيث الاستعمال ».[3]

على عكس البصريين الذين اعتبروها أفعالاً من جهة الدلالة لا من جهة الاستعمال فمنعوا أن يتقدم معمولها عليها.

(1)– آراء الفراء النحوية في خزانة الأدب ، على محمد علي عبد الله صالح ، ص 251 .

(2)– التبيين عن مذاهب النحويين ، العكبري ، المسألة (59) ، ص 374 .

(3)– في النحو العربي نقد و توجيه ، مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ،بيروت، لبنان ، ط2، 1986، ص 202.

رابعا : آراء العلماء في المسألة :

رأي عبد القاهر الجرجاني (392هـ):

« اعلم أن هذه الأسماء يؤتى بها لضرب من الاختصار "فصَهْ" ، و"مَهْ" يقومان مقام "اسْكُتْ" و "اكْفُفْ "، وهذه الأسماء فروع على الأفعال فلا تتصرف تصريفها ، و لا يجوز تقديم مفعولها عليها نحو أن تقول :" زيدًا عليكَ" و "عمرًا دونك" ». [1]

فلما كانت فروعًا لم تقوَ قوة الأصل في جواز تقديم معمولها عليها.

رأي الرضي الاستراباذي (624- 686 هـ) :

يتّضح من كلام الرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب أنه يؤيد مذهب القائلين في عدم جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه ،حيث أكّدَ أن هذه الأسماء لا تتصرف تصرف الأفعال بالإضافة إلى ضعفها فهي لا تصل إلى مفعولها بنفسها بل تستعين بحرف عادته إيصال الازم إلى المفعول ، فكثيرا ما تزاد الباء في مفعولاتها نحو : "عليك به" فهذه الألفاظ وأمثالها ليست أفعالاً مع تأديتها معاني الأفعال ، فصيغها مخالفة لصيغ الأفعال، فالأفعال متصرفة وهذه الألفاظ جامدة . [2]

---

[1]- المقتصد في شرح الإيضاح ،عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق :كاظم المرجان ،دار الرشيد للنشر ، بغداد ، العراق ، دط، 1982 ، م1 ، 577 .

[2]- ينظر : شرح الرضي على الكافية ، الإستراباذي ، ج3، ص83 ، 88 .

المبحث الرابع :

مسألة المنادى المفرد العلم معرب أو مبني

أولا : رأي الكوفيين :

ذهب الكوفيون إلى : « أنّهُ معرب مرفوع بغير تنوين ».[1]

أدلة الكوفيين :

احتج الكوفيون لرأيهم بأنهم : « و جدوا المنادى المفرد العلم قد تجرد من الرافع و الناصب و الخافض ، إضافة إلى معنى المفعولية التي يحملها ، فتجنبوا خفضه لئلا يشبه المضاف، ونصبه لئلا يشبه ما لا ينصرف ، فرفعوه بغير تنوين للفصل بينه وبين المرفوع برافع ، أمّا المضاف فحَملوهُ على النصب ، لأنه أكثر استعمالا من غيره ».[2]

وتجنبًا لهذه الإشكالات قال الكوفيين أنه مرفوع بغير رافع ، فتجنبوا خفضه لئلا يشبه المضاف كقولك :"يا حام لاً كتاباً" ،وتجنبوا نصبه لئلا يشبه ما لاينصرف كقولك :"يا أحمدَ"، أما المضاف كقولك :" يا عبد الله" فحملوه على النصب لكثرة الاستعمال.

و يتبين أن علة الإعراب عندهم هي تجرد المنادى المفرد العلم من أي عامل قد يؤثر فيه فينصبه ، أو يخفضه أو يرفعه .

و الكوفيون في حكمهم هذا جمعوا بين حالتين للمفرد العلم ، حالة أصلية : و هي حالة المفرد العلم نحو : زيدٌ قائمٌ ، و حالة فرعية : وهي حالة نداء المفرد العلم نحو " يا زيدُ" فوجدوا أن الحالتين متعارضين في الحكم من حيث التنوين، حيث وجدوا أن العلم المفرد في النداء غير منون في حين أنه في كل في موضع غير النداء يُنونُ ؛ من

---

[1]- التبيين عن مذاهب النحويين ، العكبري ، المسألة (78) ، ص 438.

[2]- الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، المسألة (45) ، ج1 ، ص 277 .

هنا حكموا على أن العلم المفرد يصحبه عامل يؤثر فيه فيعمل فيه على عكس المنادى العلم الذي تجرد من أي عامل ».[1]

كما ذهبوا إلى: « أن الاسم المعرب منون قبل النداء ، غير منون بعد النداء فسقوط النداء حكم حادث ، والحكم الحادث لابد له من سبب حادث ولا حادث إلاّ حرف النداء ، فوجب أن يضاف الحكم إليه».[2]

ثانيا : رأي البصريين في المسألة:

ذهب البصريون إلى : « المنادى المفرد العلم مبنيٌّ على الضم ، و موضعه النصب لأنه مفعول ». [3]

أدلة البصريين :

يرى الخليل إن الاسم المفرد في النداء مرفوع كما رفع "قَبْلُكَ" و "بَعْدُكَ"* ، لأن موضعها واحد مع ترك التنوين في الاسم المفرد ، كما ترك فيهما فلما اطّرد هذا في كل اسم مفرد منادى صار بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو الفعل .[4]

---

[1]– ينظر: قياس العكس في الجدل النحوي عند أبي البركات الأنباري ، مذكرة لنيل الدكتوراه في اللغة العربية ،محمد بن علي بن محمد العمري ،قسم الدراسات العليا ، جامعة أم القرى ،ص409 .

[2] – التبين عن مذاهب النحويين ، العكبري ص 339

*– أسماء وغايات و تبنى على الضم عند قطعها عن الإضافة حيث أنها في أصل مضافة فإذا قطعتها عن الإضافة أصبحت هي الغاية

[3]– ينظر : الكتاب سيبويه ، ج2،ص 182، و المقتضب ،المبرد ، ج4 ، ص 204، و الأصول في النحو ، ابن السراج ، ج1، ص333.

[4]– ينظر : الكتاب ، سيبويه، ج2، ص182.

« ووجه الشبه بين المنادى المفرد و بين (قبلُ و بعدُ) هو أن المنادى إذا أُضيف أو نُكّرَ أُعرب ، وإذا أُفردَ بُنِيَ كما أن " قبلُ و بعدُ " تُعربانِ مُضافتين و مَنكُورتينِ وتُبنيانِ في غير ذلك فكما بُني " قبلُ وبعدُ" على الضم ،بني المنادى المفرد على الضم». [1]

و ذهب "المبرد" إلى أن كل منادى واحد مفرد معرفة يبنى على الضم و لا يلحقه التنوين ، وإنما فُعل ذلك به لخروجه من بابه و مضارعته مالا يكون معربا ، و ذلك أنك إذا قلت : "يا زيدُ" ، و "يا عمروُ" ، فقد أخرجته من بابه وأدخلته في باب ما لا يكون إلا مبنيا نحو : "أنتَ و إيّاكَ و التاء في قمتَ و الكاف في ضربتكَ "، فلما أُخرجَ من باب المعرفة و أُدخلَ في باب المبنية لزمه مثل حكمها ، و بُني على الضم ليخالف جهة ما كان مُعربا.[2]

أمَّا "ابن السراج " فقد أرجع علة بناء الاسم المفرد المنادى : « لوقوعه موقع غير المتمكن* ، ألا ترى أنه قد وقع موقع المضمرة و المُكنيات و الأسماء التي إنما جعلت للغيبة ، فلا تقول "قامَ زيدٌ" وأنت تحدث زيدًا عن نفسه إنما تقول: "قمت يا هذا" ،فلماوقع "زيدٌ" وما أشبه هبعد " يا " في النداء موقع "أنت و الكاف و أنتم" و هذه مبنيات لمضارعتها الحروف بُنيَ » .[3]

يتبين من خلال هذه النصوص الأسباب و العلل التي جعلت البصريين يحكمون على أن المنادى المفرد العلم مبني على الضم ، والتي يمكن إجمالها فيما يلي :

---

[1]– العلل النحوية في كتاب سيبويه ، أسعد خلف العوادي ، دار الحامد ، عمان ، الأردن ، ط1، 2009، ص 196.

[2]– المقتضب ، المبرد ، ج4، ص204.

*– هو الذي يشبه الحرف من حيث البنية كأن يكون مكون من حرف أو حرفين ، ومن حيث المعنى لأن الحرف ليس له معنى في ذاته إنما يشير إلى معنى في غيره مثل أسماء الإشارة و الأسماء الموصولة ،أما المتمكن فهو الاسم المعرب الذي يقبل التنوين

[3]– الأصول في النحو ، ابن السراج ، ج1، ص333.

- ضارع المنادى المفرد العلم " قبلُ " و "بعدُ" فبني كما بنيا.

- خروج المنادى المفرد و العلم من باب المعارف و دخوله في باب المبنيات.

- وقوع المنادى العلم موقع غير المتمكن فبُني كما بُني غير المتمكن ، و هناك من ذهب إلى : « أنه بني لأنه أشبه "كاف الخطاب" ، وذلك من ثلاثة أوجه : "الخطاب ، التعريف ، الإفراد "، لأن كل واحد منهما يتصف بهذه الثلاثة ، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه بُني كما أن كاف الخطاب مبنية ».[1]

- أمَّا بناءهُ على الضم « فلأن بناءُهُ عارضُ ، فحُركَ لينفصل عما بناؤُهُ لازم ، وحُرك بالضم لثلاثة أوجه : أحدهما : أنه قوي بذلك زيادة في التنبيه على تمكنه و الثانية أن المنادى يُكسر إذا أضيف إلى الياء و يفتح إذا أُضيف إلى غيرها ، فضم في الإفراد لتكمل له الحركات كما فعلوا ذلك في "قبلُ" و"بعدُ"، والثالث أنّهم لو فتحوه لالتبس بالمضاف فصاروا إلى ما ليس فيه ».[2]

- فالأصل في المنادى المفرد العلم أنّه مُعرب إنما بُني لدخول حرف النداء ، فكان بناءه عارضًا ولم يكن أصليًا.

ثالثا : موضع الخلاف :

يكمن الخلاف في هذه المسألة في اختلاف نظرتهم للمنادى المفرد العلم ، فالبصريون يرونه مبنيًا على الضم ، والكوفيون يرونه مُعربًا ، « لأنَّ المنادى المفرد العلم اسم معرب قبل النداء ، ولم يحدث بالنداء ما يُوجب البناء ، ألا ترى أن "المضاف و

---

(1)- أسرار العربية ، ابن الأنباري ، ص 224.

(2)- اللباب في علل البناء والاعراب ، العكبري ،ج1،ص331

المشابه له "معربان مع وجود حرف النداء فكذلك "غير المضاف" ، وإنما رُفع لأنَّ الأصل هو الرفع و لم يحدث ما يغيره عن الأصل و سقط التنوين بدخول النداء ». [1]

فلما كان "المضاف والمشابه له" مُعربان مع وجود حرف النداء نحو:"يا عبدَ الله" و"يا خيرًا من زيدٍ" ، دلَّ هذا على أنَّ حرف النداء لا يوجب البناء فلو كان يوجب البناء لبُنيا ، فكذلك المنادى غير المضاف أصله الرفع ولم يحدث ما يغيره عن الأصل أما سقوط التنوين بدخول النداء ؛ فلأنَّ العلم المفرد قبل النداء مُنوَّن نحو:"زيدٌ" فإذا دخل النداء سقط التنوين نحو:" يازيدُ".

ردَّ عليهم البصريون بأنَّ : « الأصل في المنادى المفرد العلم أن يكون مُعربا فلما أشبه "المكنيات" و" أسماء الخطاب" بُني كما هي مبنية ».[2]

و رفض البصريون قول الكوفيون : « بتجرد المنادى من عامل يؤثر فيه ، بأنه لا نظير له في كلام العرب ، فلا وجود لمعمول دون عامل ، أما قولهم :رفعناه بغير تنوين ، فإنما يرفع بغير تنوين ما هو صحيح الإعراب وذلك الاسم الذي لا ينصرف » . [3]

وترى الدكتورة "عفاف حسانين" : « أن البصريين قدّروا لبناء المنادى المفرد العلم وجْهًا و إن كان بعيدا إلى أنه أقرب إلى المنطق من قول الكوفيين أنه مرفوع

---

[1]– التبيين عن مذاهب النحويين ، العكبري ، المسألة (78) ، ص 439.

[2]– الإنصاف في مسائل الخلاف ابن الأنباري ، المسألة (45) ، ج1، ص 278.

[3]– التبيين عن مذاهب النحويين، المصدر السابق، المسألة (45) ، ج1، ص 280

بغير رافع ، كما ذهبت إلى أن الكوفيين يطلقون أحكاما فردية مرسلة و لا يهتمون باطّرادها حتى في بابها بل يهتمون بما يترتب على إطلاقها من مخالفة القواعد ال تي أخذت أصلا من كلام العرب، و أن يكون قد أتوا بما لا نظير له في كلام العرب »[1]

رابعا آراء العلماء في المسألة :

رأي جلال الدين السيوطي (ت911هـ):

يقول السيوطي في همع الهوامع : « و يُبنى العلم المفرد في النداء بخلاف "غير المضاف و شبهه "، و"النكرة المقصودة" على ما رفع به لفظًا وهو الضمة في المفرد ، والجمع المكسر ، وجمع المؤنث السالم : "يا زيدُ" ، "يا رجلُ" ، و"يا هنداتُ" أو تقديرا في المقصور ، "يا موسى" ،وما كان مبنيا قبل النداء نحو ،"يا سيبويه" و "يا خمسة عشر" ، وعلّة البناء ؛ الوقوع موقع "كاف الخطاب " و "قبلُ" ، وخُصَّ بالضم لئلا يلتبس "بغير المنصرف" لو فتح ، وب"المضاف للياء" لو كُسر فبُنيَ على الضم ». [2]

رأي أبو حيَّان الأندلسي (ت745هـ) :

يذهب أبو حيّان إلى أنّ المنادى إذا كان مبني الوضع أو محكيًّا بقي على حاله نحو :"رقَّاش" "وسيبويه"،وإنْ كان المنادى معرب في الأصل بُنيَ على ما يرتفع به

---

[1]– في أدلة النحو ، عفاف حسانين ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، مصر ،ط1،1996،ص 190.

[2]– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين عبد الرحمان السيوطي ، تحقيق ، أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ،بيروت ، لبنان ، ط1،1998،ج2،ص 29.

تقول :"يا زيدُ" و"يا رجلُ" "ويا زيدانِ"، و"زيدون"، "ويا مصطفون "،ولا ينادى ضمير متكلم ولا ضمير غائب فلا يقال :"يا أنا"و لا "يا هو" وحركة : " يا زيدُ " ، و"يا رجلُ"

حركة بناء لا حركة إعراب كما زعم "الكسائي" و "الريّاشي" ، وما كان علمًا نحو : (يا زيدًا) فهو باق على تعريفه بالعلمية ».[1]

[1]- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق ، رجب عثمان محمد مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط1،1998،ج4، ص2182.،2183.

المبحث الخامس :

القول في العامل في الخبر بعد " ما " النافية النصب

أولا : رأي الكوفيين :

ذهب الكوفيون إلى : «أنَّ " ما " في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر و هو منصوب بحذف حرف الخفض ». [1]

أدلة الكوفيين :

احتجَّ الكوفيون لمذهبهم بقولهم :إنَّ القياس في "ما" أن لا تكون عاملة البتة ، وهذا نظرا إلى أنها حرف غير مختص ، وإنما يعمل الحرف إذا كان مختصا ، كحرف الجزم ، وحروف الخفض لما اختصت أُعملت ، و "ما " تدخل على الاسم و الفعل ولهذا السبب أُهملت في لغة بني تميم قياسا على عكس الحجازيين الذين أعملوها لشبهها ب"ليس" من جهة المعنى و هو شبه ضعيف فلم يقوَ على العمل في الخبر كما عملت" ليس." [2]

وذهب "الفراء" من الكوفيين إلى :« أن علّة نصب الخبر بعد " ما" النافية هو سقوط حرف الخفض ، واحتجّ بقوله تعالى : ﴿ ما هذا بشرا﴾ يوسف 31 ، "فبشرا" منصوب بحذف حرف الخفض ، لأن "الباء" استعملت فيه فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء فلما حذفوها أحبّوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك ، و أما أهل نجد ومنهم بنو تميم فيتكلمون بالباء و غير الباء فإذا أسقطوها رفعوا». [3]

---

[1]– الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، المسألة (19) ، ج1، 151 .

[2] ينظر : المصدر نفسه ، المسألة (19) ، ج1،ص 151

[3]– معاني القرآن ، ج2، ص42 .

وذهب" ثعلب" إلى : « أن قولهم : "ما عبدُ الله قائمًا" هو قول أهل الحجاز ، و قد جاء القرآن به ، وبنو تميم يرفعون فيقولون: "ما زيدٌ قائمُ" ». [1]

و يتّضح من هذه النصوص أن "ما " النافية عند الكوفيين عاملة فقط في الاسم أما الخبر فلا تؤثر فيه .

ثانيا رأي البصريين :

ذهب البصريون إلى « أن "ما " النافية عاملة في الخبر و هو منصوب بها ». [2]

أدلة البصريين :

يرى البصريون أن : " ما " النافية شابهت ليس فأعطيت حكمها ، ويذهب "المبرد" أن قولك: "ما زيدٌ قائماً" هو قول: أهل الحجاز ، وذلك أنهم رأوها في معنى " ليس" ، تقع مبتدأة ، وتنفي ما يكون في الحال ، و ما لم يقع ،فلمّا خَلُصَتْ في معنى " ليس" دلّت على ما تدل عليه و لم يكن بين نفيّيْه ما فصل البتة حتى صارت كل واحدة تغني عن الأخرى فأجروها مجراها ». [3]

« ثم إن أصل العمل للأفعال بدليل أن كل فعل لابد له من فاعل إلا ما استعمل زائدا أو في معنى الحرف ، وما عمل من الأسماء فلشبه الفعل ، وأما الحرف فإنه إذا اختص بما دخل عليه ولم يتنزل منزلة الجزء منه عمل فيه ،فإن لم يختص أو اختص ولكن تنزل منزلة الجزء منه لم يعمل فيه ، و"ما" من قبيل غير المختص ، إلاّ أنهم شبهوها ب"ليس" في كونها للنفي ، وداخلة على المبتدأ والخبر ، كما أن" ليس" كذلك

---

[1]– مجالس ثعلب ، أبو العباس أحمد بن يحي ثعلب ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط2 ، 1950 ، ج21 ، ص 596 .

[2]– ينظر : الكتاب ، سيبويه ، ج1 ، ص 60، 61 ، و المقتضب ، المبرد ، ج3،ص 188، 189 .

[3]– المقتضب ، المبرد ، ج3، ص 188 .

فراع أهل الحجاز هذا الشبه فأعملوها عملها ، فرفعوا بها المبتدأ اسما لها ونصبوا بها الخبر خبرا لها ». [1]

انطلاقا من هذا رأى البصريون أن " ما " النافية عاملة في المبتدأ و الخبر لكنهم وضعوا شروطا لعملها :

1) ألا يقترن اسمها بإنْ الزائدة

2) أن لا ينقض نفي خبرها ب"إلاّ" فلذلك وجب الرفع نحو :"ما زيدٌ إلاّ قائمٌ"

3) أن لا يتقدم الخبر نحو:"ما مُسيئٌ من أعْتبَ"

4) ألاّ يتقدم معمول خبرها على اسمها

فان انتقض شرط من هذه الشروط بطل عملها .[2]

فلما كثر استعمال "ما" على لغة الحجازيين ونزل القرآن بها ، قاس البصريون عملها على هذا.

ثالثا : موضع الخلاف :

اختلف النحاة في عمل "ما" ومدى تأثيرها على ركني الجملة المبتدأ والخبر، فقال البصريون عملت " ما " النافية الرفع والنصب في الاسم و الخبر، وقال الكوفيون عملت في الاسم الرفع، أما الخبر فهو منصوب على حذف حرف الجر.

و راح كل فريق يدلي بحججه و يقدم تخريجا لتصوره

---

[1]– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السيوطي ، ج1، ص 389.

[2]– ينظر: أوضح المسالك على ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري ، ج1 ، ص 276، 279 ، 282 .

فذهب الكوفيون إلى أن القياس في " ما " ألاّ تعمل ، وأعملها أهل الحجاز لشبه ضعيف بينها وبين ليس و انطلاقا من هذا الشبه الضعيف لم تقو على العمل في الخبر

على عكس البصريين الذين رأوها عاملة في الاسم و الخبر؛ لأنها فرع على" ليس" فأجروها مجراها .

لا خلاف بين الفريقين على أن " ما " فرع في العمل على "ليس" ، إنما خلافهم حول عملها في الخبر .

ذهب "ابن جني" إلى أن : هناك حكمان في شيء واحد دعت إليه علتين مختلفين ، حكم بالإعمال لعلة المشابهة بينها و بين ليس و حكم بالإهمال لعلة حرفيتها و اشتراكها في الدخول على الاسم و الفعل ، فأهل الحجاز أعملوها للعلة الأولى و بنو تميم أهملوها للعلة الثانية و أجروها مجرى (هل)، وغيرها مما لا يعمل ، ورأى بنو تميم أنها حرفا داخل على الجملة المستقلة بنفسها و مباشر لكل واحد من جزأيها .[1]

أمّا قول الكوفيين أن الخبر بعد " ما " النافية منصوب بنزع الخافض فقد رفضه الكثير من النحاة من بينهم "الرضي الاستراباذي" الذي يرى : « إن الباء الداخلة على الخبر ليست بشيء ، لأن "الباء" زائدة فإذا لم تثبت لم يحكم أنها محذوفة.[2]

كما علّق "ابن يعيش" على قول الكوفيين بنصب الخبر بنزع الخافض و هو " الباء " بقوله : « إن ما ذهب إليه الكوفيون ليس بسديد ، وذلك أن " الباء " كان أصل دخولها

[1]- ينظر : الخصائص ، ابن جني ، ج1 ، ص 125.
[2]- شرح الرضى على الكافية ،الاستراباذي ج2، ص 190

على ليس و " ما " محمولة عليها لاشتراكهما في النفي فلا فرق بين الحجازية في ذلك و التميمية »[1]

والمعلوم أن " ما " من الحروف المشتركة بين الاسم و الفعل فحقها ألاّ تعم ل كما ذهب إليه الكوفيين ، فكيف زعم البصريون أنّها عملت الرفع و النصب ، إذن فهناك ما جعل "ما" تخرج عن القاعدة و هو شبهها ب "ليس" ، فهناك من يعتبر أن هذا قياس في اللغة ، والقياس في اللغة ممتنع ، فيرد المجيزون إن القياس يمتنع لو أنا نحن الذين قضينا لهذه الحروف بهذا العمل بوجود هذا الشبه ، ولكن الأمر على غير هذا ، والذي حدث هو أننا استقرأنا كلام العرب فوجدناهم يرفعون الاسم ينصبون الخبر ب"ما" كان يفعلون ب "ليس" ، ثم إن القياس يمتنع في اللغة في مدلولات الألفاظ و معانيها ، أما في الأحكام الإعرابية فلا ».[2]

اختلفت آراء الطرفين نظرا لاختلافهم في المقيس عليه ، فالكوفيون قاسوا الإهمال على لغة التميميين ، والبصريون قاسوا الإعمال على لغة الحجازيين.

رابعا : آراء النحاة في المسألة :

رأي ابن جني (ت392هـ) :

يرى ابن جني : « إن الشيء قد يشذ في الاستعمال و يقوى في القياس فيكون الأولى ما كثر استعماله و من ذلك اللغة التميمية في " ما " هي أقوى قياسا إن كانت الحجازية أسْير في الاستعمال و إنما كانت التميمية أقوى قياسا من حيث كانت عندهم ك "هل" في دخولها على الكلام مباشرة لصدري الجملة :الفعل والمبتدأ ، كما أن "هل" كذلك ، إلاّ أنك إذا استعملت أنت شيئا من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر

[1]– شرح المفصل ، ابن يعيش ، ج2 ، ص 116 .

[2]– ينظر : أوضح المسالك على ألفية ابن المالك ، ابن هشام الأنصاري ، ج1 ، ص 372 ، 373 .

استعماله و هو اللغة الحجازية ، ألا ترى أنّ القرآن نزل بها ، وأيضا إن رابك في الحجازية ريب من تقديم خبر أو نقض النفي فزعت إذا ذاك إلى التميمية .» [1]

رأي ابن الفخّار (ت 419):

يتّضح من كلام" ابن الفخّار" في "شرحه لجمل الزجاجي" أنه على مذهب البصريين في إعمال " ما " النافية عمل " ليس " حيث يقول : « إذا جئت بعد خبر " ما " باسمين ، وكان المرفوع منهما قبل المنصوب جاز ذلك مطلقا سواء كان المنصوب حقيقيا أو سببيا و لا فرق بين " ما " و " ليس " ».[2]

كما يرى "ابن الفخار " : « امتناع تقدم المنصوب "بما " على مرفوعها ، خلافا لباب " ليس " لأن الفرع لا يقوى قوة الأصل ». [3]

و هذا يدل على أنه يرى أن " ما " عاملة فتحتاج إلى مرفوع و منصوب .

---

[1]– الخصائص : ابن جني ، ج1 ، ص 125 .

[2]– شرح الجمل ، ابن الفخار ، م 1 ، ص 409 .

[3]– المصدر نفسه ، م 1 ص 410 .

الفصل الثاني :

مواضع الخلاف في مسائل القياس الصرفية بين الكوفيين و البصريين

المبحث الأول :مسألة القول في جواز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع مذكر سالم

المبحث الثاني :مسألة القول في كِلاَ و كلِتَا مثنيان لفظا ومعنى أو معنى فقط

المبحث الثالث : مسألة القول في أصل الاشتقاق الفعل أو المصدر

المبحث الرابع : مسألة القول في" أيمن في القسم " ، مفرد أو جمع

المبحث الخامس : مسألة القول في جواز التعجب من البياض و السواد دون غيرهما من الألوان .

المبحث الأول:

مسألة جواز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع مذكر سالم

أولا : رأى الكوفيين في المسألة:

ذهب الكوفيون إلى : « جواز جمع الاسم المؤنث بالتاء جمع مذكر سالم نحو : "طلحة" تجمع على "طلحون"» . [1]

أدلة الكوفيين:

احتجَّ الكوفيون على جواز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع مذكر سالم بقولهم : « إن هذا العلم المؤنث بالتاء عبارة عن لفظ فيه علامة تأنيث سُميَ به مُذكرٌ يعقل فيُجمع بالواو و النون كالذي آخره ألف التأنيث نحو : "موسى" و "عيسى" فإنك تقول في جمعه : "مُوسون" و"عيسون" فكانت العلّة في ذلك أن العبرة فيه بالمعنى ، والمعنى على التذكير ، فوجب أن يُذكّر بعلامة التذكير و هي الواو و النون كما في الألف» . [2]

كما أكدَّ الكوفيون على : « أنّه يجوز جمع "طلحة" و ما شابهه بالواو و النون ، فتقول في "طلحة" : "طَلْحُونَ" ؛ لأنه في التقدير جمع " "طَلْح " لأنَّ الجمع قد تستعمِلِه العرب على تقدير حذف حرف من الكلمة قال الشاعر :

"وَعُقْبَةُ الأَعْقَابِ في الشهْر اَلْأَصَمِ"

[1]-التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين ، أبو البقاء العكبري تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ط1، 1986، المسألة (26) ، ص 219.

[2]– المصدر نفسه ، ص 221.

فَكسروه على ما لا هاء فيه ، وإن كانت الهاء في تقدير الإسقاط جاز جمعه بالواو و النون كسائر الأسماء المجموعة بالواو و النون » . [1]

و الواضح من هذه النصوص أنَّ الكوفيين أجازوا الجمع بالواو و النون حملاً على المعنى ؛ لأنَّ هذا الاسم مذكر المعنى مؤنث اللفظ وأجمع الكوفيون على : « أنّك لو سميت رُجلا "بحمراء" أو "حبلى" لجمعته بالواو و النون فقلت : " حَمْرَاؤون " و " حُبْلُون " و لا خلاف أنَّ ما في آخره ألف التأنيث أشدُ تمكنًا في التأنيث مما في آخره تاء التأنيث ، لأن ألف التأنيث صِيغَتْ الكلمة عليها و لم تُخْرجْ الكلمة من تذكير إلى تأنيث ، و تاء التأنيث ما صِيغَتْ الكلمة عليها ، و أخْرَجَتْ الكلمة من التذكير إلى التأنيث و لهذا المعنى قام التأنيث بالألف في منع الصرف مقام شيئين بخلاف التأنيث بالتاء ، و إذا جاز أن يجمع بالواو و النون ما في آخره التاء كان ذلك من طريق أولى ». [2]

يوضح هذا النص عملية القياس التي قام بها الكوفيون حيث قاسوا" تاء التأنيث " على "ألف التأنيث" مع اقرارهم أنَّ "الألف" أشد تمكنا من "التاء" ن فكما يجوز جمع ما آخره ألف التأنيث بالواو و النون يجوز كذلك فيما آخره تاء التأنيث .

---

[1] -الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن ابن محمد بن أبي سعيد الأنبا ري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع ، القاهرة ، مصر ، 2009 ، المسألة (4) ، ج1 ، ص 52 .

[2]– المصدر نفسه المسألة (4) ،ج1،ص 52

ثانيا : رأى البصريين :

يذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع مذكر سالم[1]

أدلة البصريين :

ذهب "سيبويه" إلى : « أنَّك إذا سميت رَجلاً ب "طلحة" أو "سلمة" أو "جبلة" ثم أردت أن تجمعه جمعته بالتاء ، كما كنت جَامِعَهُ قبل أن يكون اسما لرجل على الأصل ، ألا تراهم وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا :" رَجلٌ رَبْعَةٌ" وَ جَمعُوهَا بالتاء فقالوا : "رَبْعَاتْ" ، و لم يقولوا "رَبعون" ، وقالوا: "طلحة الطلحات" و لم يقولوا: "طلحة الطلحين" فهذا الجمع على الأصل لا يتغير عن ذلك » . [2]

أما في حال سميت رجلا باسم ينتهي بألف التأنيث مثل: "حمراء" فيرى سيبويه : «إنه يُجمع بالواو و النون ؛ لأنَّ التاء تدخل على هذه الألفات فلا تحذفها و ذلك كقولك : "حُبْلَيْاتْ" فلما صارت تدخل فلا تحذف شيئًا أشبهت عندهم ؛ "أرضيات ودريهمات" »[3]

و يرى "المبرد " إنّك إذا سميت رجلا بشيء فيه ألف التأنيث ، وأردت أن تجمعه جمعته بألف ونون فقلت في "حمراء" – اسم رجل – "حمراوون" ، و ما كان بالهاء فإنك تجمعه بالألف و التاء فتقول في "طلحة طلحات"، والفصل بينهما أنَّ ما كان فيه ألف التأنيث

(1) - ينظر

(2) -

(3)-

مقصورة أو ممدودة فهي لازمة له ، فيجب أن يكونا علامتين لما هو لفظ ، ولفظ " طلحة" مؤنث فلا يجعل علامته الواو التي هي من علامات المذكر ، فلو سميت امرأة بـ " جعفر " لم تجمعها بالواو و النون بل بالألف والتاء ،وما كانت فيه علامة تأنيث وجب أن تراعى فلا تبدل بعلامة أخرى ».[1]

و ذهب "السيوطي إلى أن البيت الذي احتج به الكوفيون : « عقبة الأعقاب » شاذ لا يقاس عليه ، مع إمكان تأويله بجعل الأعقاب جمع عقبة بمعنى الاعتقاب لا العَلَمْ ».[2]

رفض البصريون أن يجمع العلم المؤنث بالتاء جمع مذكر سالم لأنَّ الأصل أن يجمع بالألف و التاء مراعاة لعلامة التأنيث التي يحْمِلُها.

ثالثا : موضع الخلاف :

يكمن الخلاف في هذه المسألة في إجازة الكوفيين جمع العلم المؤنث بالتاء جمع مذكر سالم في حين رفض البصريون هذا و ذهبوا إلى أنه يجمع بالألف و التاء .

اعتمد الكوفيون في حكمهم هذا على قياس التاء على الألف (ألف التأنيث) ، فرفض البصريون هذا القياس « لأنه يؤدي إلى اجتماع علامتين متضادتين (التأنيث و التذكير) في اسم واحد و ذلك لا يجوز ».[3]

و ذهب "الرضي" في" شرحه للكافية" إلى : «أنَّ قياس الكوفيين ليس بشيء ؛ لأنّ الألف الممدودة تقلب واوا فتتمحي صورة علامة التأنيث و إنما قلبوها واوا د ون ياء

---

[1]– التبيين عن مذاهب النحويين ، العكبري ، المسألة (26) ، ص 223

[2]– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق: أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، ط1 1998 ،ج1، ص 151 .

[3]– الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، المسألة (4) ، ص 53

لتشابهها في الثقل كما قيل في "صحراوات" و الألف المقصورة تحذف و تبقى الفتحة قبلها دالة عليها و إنما تحذف الممدودة والمقصورة نسبيا حذف التاء للزومهما الكلمة فكأنهما لامُها ».[1]

و ذهب البصريون إلى:« أنَّ تاء التأنيث من حكم الألفاظ، والواو و النون من علامات(الألفاظ) فلو جمع بالواو و النون لتناقض؛ لأنَّ تذكير اللفظ ضد تأنيثه ».[2]

كما ردّ البصريون على قول الكوفيين أنَّ العبرة بالمعنى، فيجب أن يجمع العلم المؤنث بالتاء جمع مذكر سالم؛لأنه مذكر المعنى ،بقولهم : بل العبرة باللفظ ، ألا ترى أنهم جمعوا "طلحة" على "طلحات" ، و العلّة في ذلك أن الواو و التاء لفظ لأنّها لا تدخل على بناء مذكر ، ألا ترى أنك تقول في جمع "حبلى" : "حبليات" ، فلو كانت الألف ثابتة لم يدخل عليها علم التأنيث الذي هو للجمع ، ولكنك تُبْدِلُ من الألف – إذا كانت ممدودة – واوًا ؛ فإنما تدخل علامة التأنيث و علامة التذكير على شيء مؤنث فيه ، و أمّا "طلحة" فلو قلت في جمعها "طلحتون" لَلَزْمك أن تكون أنّثته وذكّرَته في حال و هذا هو المُحال».[3]

أمّا "ابن السراج " فيوافق ما ذهب إليه" المبرد وسيبويه" في جمع ما آخره هاء التأنيث بالواو و النون. [4]

و يتجلى من النصوص السابقة أنَّ البصريين راعوا علامة التأنيث في آخر الاسم فجمعوه بالألف و التاء كما يُجمع الاسم المؤنث احتكامًا للّفظ، و احتكم الكوفيون للمعنى فجمعوه بالواو و النون فاختلفت آراؤهم و تحليلاتهم.

---

[1] – شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي ، تعليق : يوسف حسن عمر ، جامعة قاز بونسن ، بنغازي ، ليبيا ، ط2 ، 1996 ،ج3 ، 373

[2]– التبيين عن مذاهب النحويين ، العكبري ، المسألة (26) ،ص 373.

[3]– المقتضب ، المبرد ،ج4،ص7،8.

[4]– ينظر : الأصول في النحو ، ابن السراج ،ج2، ص 420.

رابعا : آراء العلماء في المسألة :

رأي أبي الحسن بن عبد الله الورّاق (ت 325 هـ) :

يقول ابن الورّاق : « واعلم أنَّ ما كان على (فَعْلَةٌ) و كان اسما فإنَّ جمعه بالألف و التاء ، و تحريك الحرف الأوسط منه للفصل بينه و بين الاسم و النعت ، وذلك كقولِكَ "جَفْنَةٌ "، و "صَحْفَةٌ" ، و" تَمْرَةٌ" ، تقول في جمعها : "جفناتُ" و "صَحْفاتٌ" ، و" تمراتُ" ثم يواصل حديثة : بأنَّ تحريك الأوسط إذا كان اسما ليفصل بين الاسم و النعت فتقول في "صَحْفَةٌ صَحَفَاتِ فتحرك الوسط و تقول في "عَبْلة : عَبْلاتِ" فلا تحرك الأوسط ، وإنما خصُّوا الاسْمَ بالتحريك ،و تركوا أوسط النعتِ على حاله لأنَّ الصفة أثقل من الاسم». [1]

رأي ابن عقيل (ت 769 هـ) :

يقول في كتابه "المساعد على تسهيل الفوائد" : و يجمع بالألف و التاء قياسا ذو تاء التأنيث مطلقا أي : علمًا " كطلحة و فاطمة" ، واسم الجنس " كفاطمة" ، والعلم المؤنث العاري من علامة التأنيث "كزينب" أو ملتبسا بها " كسَلَمَة "، وصفة المذكر الذي لا يعقل نحو :" دريهمات" ، وما كان على فَعْلَاء التي لا أفعل لها نحو : "امرأة عجزاء" ، و" نساء عجزاوات" وما سوى هذا فمقصور على السماع كقولهم في "سماء – سماوات" و في" أرض أرضات" فهذا فيحفظ و لا يقاس عليه. [2]

---

[1]– علل النحو ، أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق ، تحقيق ، محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، دط ، دت ، ص 225 ، 226 .

[2]– المساعد على تسهيل الفوائد ، بهاء الدين بن عقيل ، تحقيق : محمد كامل بركات مكتبة الملك فهد الوطنية ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ، ط2 ، 2001 ، ج1 ، 75 76 .

المبحث الثاني :

مسألة القول في "كلا" و "كلتا" مثنيان لفظا و معنى أو معنى فقط

أولا : رأي الكوفيين في المسألة :

ذهب الكوفيون إلى « أنَّ "كِلا " و " كلتا " فيهما تثنية لفظية ومعنويةٍ وأصل "كلا" " كُلٌّ " فخففت اللام ، وزيدت الألف للتثنية ، وزيدت التاء في " كلتا " للتأنيث ، والألف في " الزَّيدَان " و " العَمْرانِ" و لزم حذف النون منهما للزُومِهِمَا الإضافة ». [1]

أدلة الكوفيين :

ذهب الكوفيون إلى : أنَّ الألف في "كلا" و "كلتا" للتثنية ». [2] ، و يقول الفراء : في تفسيره لقوله تعالى﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [الكهف آية 33] ،فلم يقل آتَتَا، و ذلك أنَّ كلتا اثنتان لا يفرد واحدتها ، وأصله "كُلٌّ" كما تقول للثلاثة "كُلٌّ" فكان القضاء أن يكون للثنتين ما كان للجمع لا أن يفرد للواحدة شيء فجاز توحيده على مذهب "كُلٌّ" و تأنيثه جائز ، للتأنيث الذي ظهر في "كلتا" ، و كذلك فافعل " بكلتا" و" كلا" إذا أضفتهن إلى معرفة و جاء الفعل بعدهن فاجمع ووحدّ ، ومن التوحيد : قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ [مريم آ 95] ». [3]

إضافة إلى « أنَّ الضمير يعود إليهما بلفظ التثنية في بعض المواضع كقول الشاعر : [من البسيط]

---

[1]– الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، المسألة (62) ،ج2، ص13 .

[2]– أسرار العربية ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، ، تحقيق ، محمد بهجت البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي ، دمشق ، سوريا ، دط ،دت

[3]– معاني القرآن ، بأبو زكريا يحي بن زياد الفراء ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط3 1983، ج2 ، ص142

كِلَاهُمَا حِينَ جدَّ الجَرْيُ بينهُمَا قَدْ أَقْعَلَعَا كَلاأنفيهِمَا رَابَ »
(1)

فعاد الضمير " هما " في أنفيهما على" كلا" السابقة له ، « و تنقلب الألف في "كلتا و كلّا" إلى ياء في حالة النصب و الجر ، إذا أضيفتا إلى مضمر تقول : « رأيت الرجُلين كُليهما » « و مررتُ بالرجلين كليهما » و لو كانت الألف المقصورة لم تنقلب كألف "عصا" و" رحا "». [2] ، فدل هذا أنَّ فيهما إفرادا لفظيا و تثنية مَعْنَوية .

ثانيا : رأي البصريين في المسألة :

ذهب البصريون إلى " أنَّ "كلا " و " كلتا " مفردتان لفظا و مثنيان معنى ، و الألف فيهما كالألف في "عصا" و" رحا" .[2]

أدلة البصريين :

استدل البصريون على أنَّ "كلا " و " كلتا " مفردتان لفظًا ، مثنيان معنى بقولهم :

« بأنَّ الألف فيهما ليست للتثنية ، إذ لو كانت للتثنية ، لانقلبت في حال النصب و الجر إذا أضيفتا إلى المُظهر ؛ لأن الأصل هو المُظهر ، و إنما المُضمر فرعه تقول : " رأيت كلا الرُجلين " و " مررت بكلا الرجلين " ، و كذلك تقول في المؤنث ، و " رأيتَ كلتا المرأتين " ، و لو كانت للتثنية لوجب أن تنقلب مع المظهر كما تنقلب مع المضمر ، فلما لم تنقلب دلَّ على أَنَّها ألف مقصورة , ليست للتثنية ». [3]

---

(1)– اللباب، في علل البناء و الإعراب ،أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق ، غازي مختار طليمات ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، ط1 1995، ج1 ، 399 ، 394 .

2- أسرار العربية ، ابن الأنباري ، ص 88.

(2)- ينظر أسرار العربية ، ابن الانباري ،ص286 ، والإنصاف في مسائل الخلاف ابن الأنباري ، ج2،13، و اللباب في علل البناء الإعراب.

(3)– الإنصاف في مسائل الخلاف ،ابن الانباري ، المسألة (62) ،ج2،ص21.

إضافة إلى : « أن الضمير يعود على "كلا " و " كلتا " تارة بالإفراد اعتبارا باللفظ و تارة بالتثنية اعتبارًا بالمعنى يقول تعالى : ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [الكهف آ 33]، فرُدَّ الضمير إلى اللفظ » . [4]

كما احتج البصريون لمذهبهم : « بأنه لا يُنْطقُ بالواحد من " كلُ " بخلاف المثنى كما أنهما لا يُضافان إلى المثنى ، ولو كانا مثنيين للزم أن يضاف الشيء إلى نفسه وهو باطل ألا ترى أنك لا تقول : "مررت بهما اثنيهما ، كما لا تقول به واحده "». [1]

ثالثا : موضع الخلاف :

اختلفت رؤية كل من البصريين و الكوفيين ل "كلا " و "كلتا " ، فالبصريون يرون أنهما اسمين مفردين مقصورين فيهما إفراد لفظي و تثنية معنوية على عكس الطرف الآخر الذي يرى أنهما مثنيان لفظا و معنى .[2]

و يرى الشجري في أماليه : « أنَّ " كلا " و " كلتا " حُملا على حكم المفردات في إضافتهما إلى المظهر، و على حكم المثنيات في إضافتهما إلى المضمر ، وهذا نظرا ؛ لأنَّ الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف ، والاسم الظاهر ، أصل للمضمر فأعطيا الإعراب الأصلي في إضافتهما إلى الأصل الذي هو المظهر ، و أعطيا شكل إعراب التثنية الذي هو إعراب فرعي في إضافتهما إلى الفرع الذي هو المضمر ».[3]

---

[4]ـ أسرار العربية ، ابن الأنباري ، ص 286 .

[1]-اللباب في علل البناء و الإعراب ، العكبري ،ج1 ، 399 .

[2]-ينظر : أمالي الشجري ، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي ، مكتبة القاهرة ، مصر ، ط1،1992، ج1،ص290، وشرح المفصل ، مزفق الدين ابن على ابن يعيش النحوي ، تعليق : مشيخة الأزهر ، إدارة الطباعة المنيرية ،دب،دت،ج2،ص4

[3] -أمالي الشجري ، الشجري ، ج1،291 .

و رفض البصريون قول الكوفيين بأنَّ " كلا" مأخوذة من " كُلَّ" ؛ لأنَّ " كُلُ" للإحاطة و "كلا" لمعنى مخصوص فلا يكون أحدهما مأخوذًا من الآخر ». [4]

و يرى "ابن يعيش" إنَّ : « " ألف " " كلا" و "كلتا" تجري مجرى ألف "عصا" "رحا" وإذا أضيفتا إلى الظاهر في حال النصب و الجر و الرفع و هو القياس لأنَّ "كلا" و كلتا " اسمين مفردين مقصورين » .[1] ، فلو كانا مُثنين لوجب النطق بالواحد منهما .

و ذكر "سيبويه "عن" الخليل" : « جعْله " كلا " بمنزلة : "عليك" و "لديك" في الجر و النصب » .[2]

فهُم يقولون في الظاهر " مررت بكلا أخويك "و "رأيت كلا أخويكَ" فحملوا "كلاً" لمّا اتصل بالمكنى على (عليهما) و(لديهما) في حال النصب و الجر و قالوا: في حال الرفع "جاء أخواك كلاهما" شبهوا " كليهما" للزوم الإضافة بـ (عليهما) لما اجتمعا في لزوم الإضافة وإنما حملوه في الجر و النصب على (عليك) دون الرفع ؛ لأنَّ (عليك) ، و (لديك) و هذا (عليه) و (لديه) ظرفان يقعان في موضع الجر و النصب، و لاسبيل الى الرفع فيهما فَحَمْلَ " كلا" عليهما في الحالين اللتين يكونان لهما و ليست الألف في "كلا" ألف تثنية. [3]

---

[4] – الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ،ج2،ص 21 .

[1]– شرح المفصل ، ابن يعيش ،ج2،ص 4.

[2]– الكتاب ، سيبويه ، ج3،ص 413 .

[3]–شرح كتاب سيبويه ،أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي ،دار الكتب العلمية ، بيروت ،لبنان ،ط1،2008،ج4،ص 162.

و بناءً على هذا اختلفت نظرة الفرقين في الألف في "كلا" ، فالبصريون يرون أن الألف فيها أشبهت الألف في "لدى" و "على" ، والكوفيون يرون إنها أشبهت الألف التي في "الزيدان".

رابعا : آراء العلماء في المسألة :

رأي الشجري (ت546هـ) :

يرى الشجري إن الألف في" كلاهما "، والياء في " كليهما" ليستا بحرفي تثنية بل هما في موضع لام الفعل ، و نظرا للزومهما ، فقد تجاذبهما الإفراد و التثنية ، فكان لفظ اهما لفظ المفرد ، ومعناهما معنى المثنى ، و حُملتا بحكم لفظيهما على المفردات ، وبحكم معناهما على المثنيات ، فأعربا بالإضافة إلى المظهر بالحركات المقدرة فقيل :" كِلا غلاميك" و "كلتا جاريتيك" في الرفع و النصب و الجر. [1]

رأي ابن عصفور (669 هـ) :

يقول ابن عصفور في "شرحه لجمل الزجاجي" بعد أن تطرق للخلاف بين الكوفيين والبصريين في مسألة " كِلا " و" كلتا" و بعد عرضه لأدلة الفريقين :وكثيرا ما يخبر "بكلا" و " كلتا" إخبار المفرد ، مع أنَّ "كلا" و " كلتا" شابهت " على " و "لدى" في شدة اتصالهما

(1)- ينظر : أمالي الشجري ، الشجري ،ج1،ص290،291.

(2)-ينظر:شرح جمل الزجاجي،أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد ابن عصفور الاشبيلي،اشراف ايميل بديع يعقوب،دار الكتب العلمية،بيروت ،لبنان،ط1،1988،ج1،ص244،247،249.

بالمضمر ، ولهذا قلبوا ألف "كلا" ياءًا مع المضمر كما فعلوا ذلك في " لديه" و عليه" لشدة افتقار المضمر لما قلبه ، ولأنَّ "كلا " أيضا لا تستعمل إلاّ مضافة .[2]

المبحث الثالث :

مسألة القول في أصل الاشتقاق الفعل أو المصدر

رأي الكوفيين في المسألة:

ذهب الكوفيون إلى أنَّ المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه و الفعل سابق له وهو ثانٍ بعده. [1]

أدلة الكوفيين :

ذهب الكوفيون إلى :« أنَّ المصدر مأخُوذ من الفعل ، وأن الفعل أصل للمصدر ، والدليل أن المصدر يعتل إذا اعتلّ الفعل و يصّح إذا صّح فتقول :" قام زيدٌ قيامًا" فتعل "القيام" لاعتلال "قام" وكذلك تقول:"وعد يعد عدةً "فتعل عدّةً لاعتلال يعد "، فيصّح المصدر لصحة فعله ، فدلَّ هذا على أنَّ المصادر بعد الأفعال و تابعة لها وأن الأفعال هي الأصول التي أخذت منها، فلذلك تبعتها في التصحيح و الاعتلال » .[2]

كما أنَّ : « المصدر معمول الفعل ، ولا شك أن رتبة العامل قبل رتبة المعمول إضافة إلى أنَّ المصدر يذكر توكيدًا للفعل ، و رتبة المُؤَكّدِ قبل رتبة المُؤَكَّدِ فَدل هذا على أن المصدر مأخوذ من الفعل » .[3]

كما أنَّ« المصْدَرَ" مَفْعَلُ" بابه أن يكون صادرًا عن غيره ، و أمّا أن يصْدُرَ عنه غيره فلا » .[4]

---

[1]– ينظر: أسرار العربية ،ابن الأنباري، ص 173 و الإنصاف في مسائل الخلاف ،ابن الأنباري ، المسألة (28) ،ج1، ص206 ، و الايضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجاجي ، تحقيق : مازن المبارك ،دار النفائس ، بيروت ، لبنان ، ط3،1979 ، ص56.

[2]– الإيضاح في علل النحو ، الزجاجي ،ص60.

[3]– أسرار العربية ،ابن الأنباري ، ص 174 .

[4]– التبيين عن مذاهب النحويين ، العكبري ، المسألة(06)،ص147.

كما احتجوا : « بأنَّ المصدر لا يتُصور معناه ما لم يكن "فعلُ فاعلِ" والفاعل وضع له " فَعَلَ و يفعَلُ" ؛ فينبغي أن يكون الفعل الذي يُعرف به المصدر أصلا للمصدر» .[1]

و تعد هذه الحجج أهم ما احتج به الكوفيون في هذه المسألة .

ثانيا : رأي البصريين في مسألة :

ذهب البصريون إلى أنَّ الفعل مشتق من المصدر .[2]

أدلة البصريين

يقول " سيبويه " في كتابه : « و أمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ الأحداث و بنيت لما مضى ولما يكون و لم يقع و ما هو كائن لم ينقطع » .[3]

و يقصد سيبويه : « "بالأمثلة" الأبينة ، و أبينة الأفعال مختلفة فمنها على (فَعَلُ) نحو : "ظَرُف" ، أمّا قوله : و قد أخذت من المصادر التي تحدثها الأسماء ، وإنما أراد بالأسماء أصحاب الأسماء وهم الفاعلون ». [4] ، فسيبويه يقرُّ بأن الفعل مشتق من المصدر.

يذهب "ابن السراج" إلى« أنَّه لا وجود لفعل إلاّ وقد تقدمه مصدر، فإذا نطقت بالفعل فقد وجب المصدر الذي أُخذ منه ، ووجب اسم الفاعل ، ولو كانت المصادر مأخوذة من الفعل كاسم الفاعل لما اختلفت كما لا يختلف اسم الفاعل ». [5]

---

[1]– الإنصاف في مسائل الخلاف ،ابن الأنباري، المسألة (28) ،ج1،ص206.

[2]– ينظر : الكتاب سيبويه ، ج1، ص12، و الأصول في النحو ، ابن السراج ، ج3 ، ص85 .

[3]– الكتاب ، سيبويه ، ،ج1، ص 12

[4]– شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ،ج1،ص15،16

[5]– الأصول في النحو ، ابن السراج ،ج3،ص85

كما :« أنَّ الفعل يدل على حدث و زمان مخصوصين فكان مشتقا و فرعا عن المصدر كلفظ: "ضارب ومضروب و تحقيق هذه الطريقة أنَّ الاشتقاق يراد به تك‌ثير المعاني ، وهذا النوع لا يتحقق إلاّ في الفرع الذي هو الفعل ، و ذلك أن المصدر له معنى واحد وهو دلالته على الحدث فقط ، ولا يدل على الزمان بلفظه ، والفعل يدل على الحدث و الزمان المخصوص فهو بمنزلة اللفظ المركب فإنه يدل على الحدث والزمان المخصوص ، فإنه يدل على أكثر مما يدل عليه المفرد و لا تركيب إلاّ بعد الدلالة على الحدث وحده » [1].

فدل هذا على أنَّ المصدر أصل و الفعل فرع عليه .

و « سُمي المصدر مصدرًا لأنّه المكان الذي يَصدُر عنه ، و لو كان المصدر قبل الفعل مأخوذ منه لوجب أن يكون لكل مصدر فعل قد أُخذ منه لا محيص عن ذلك ولا مهرب منه ، فلما كان في كلام العرب مصادر كثيرة لا أفعال لها البتة مثل : "العبودية" و "البُنّوَةُ" وما أشبه ذلك مما يطول تعداده التي لم تؤخذ من الأفعال» .[2]

فدل هذا على أن المصدر هو الأصل إضافة إلى :« أنّ المصدر يقوم بنفسه و لا يحتاج إلى ذكر الفاعل ، والفعل لا يجوز أن نذكره خاليا من الاسم ، فوجب أن يكون المصدر لاستغنائه عن الفاعل أصًلا للفعل و لافتقار الفعل إليه » .[3]

انطلاقا من كل هذا كان المصدر سابقا للفعل و متقدمًا عليه وأصلاً له.

---

[1]– التبيين عن مذاهب النحويين ،العكبري ، المسألة ص 145 .

[2]– الايضاح في علل النحو ، الزجاجي ،ص 58 ،59 .

[3]– علل النحو ،ابن الورّاق ،ص360.

ثالثا:موضع الخلاف:

تعد مسألة أصل الاشتقاق الفعل أو المصدر « موضوع جدال بين البصريين والكوفيين فالبصريون يرو نَّ إن الاسم هو الأصل والفعل فرع عليه والكوفيون يخالفونهم في هذا ، ويرون إنَّ الفعل هو الأصل ،والاسم فرع عليه» .[1]

وأما قول الكوفيين «بـإنَّ الفعل يعمل في المصدر ومن شرط العامل أنَ يكون قبل المعمول فيه ،فيجب إذن أن يكون الفعل قبل المصدر،قيل :هذا ساقط ،لأنَّ الحرف يعمل في الأسماء والأفعال ولكنها ليست بأصل للأسماء والأفعال ». [2]

ورفض الكوفيون قول البصريين :« إن المصدر سُميَّ مصدرا لصدور الفعل عنه ،كما قالوا :« مُرْكِبُ فَاره ،وَمَشْربُ عَذبُ »أي "مركوب فاره" و"مشروب عذبٌ" ،والمُرَادُ المفعول، لا الموضع فلا تمسك لكم بتسميته مصدرا » .[3]

وردّ البصريون علي قول الكوفيين :« إن اعتلال الفعل يُوجب اعتلال مصدره ، بأنَّ اعتلال الأفعال ليس علّة موجبة لاعتلال المصادر ،وإنما يعتل من المصادر ما لزمه من الثقل ما لزم الفعل، وما لم يلزمه ذلك صح معناه فلم يجب من ذلك أن تكون المصادر مشتقة من الأفعال كما زعمتم لمفارقتها لها في الاعتلال الذي جعلتموه دَلِيلَكُم».[4]

فاختلفت حججهم وأدلتهم اختلافا لآراءهم وتمسك كل طرف بمذهبه .

---

[1]- في النحو العربي نقدو توجيه ، مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ،ط2، 1986 ، ص 103 .
[2]- علل النحو ، ابن الوراق ، ص 360 .
[3]- الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ،المسألة(28) ، ج1 ،ص206، 207 .
[4]- الإيضاح في علل النحو ، الزجاجي ، ص60 .

رابعًا :آراء العلماء في المسألة :

رأي أبي علي الفارسي (ت377هـ):

ذهب أبو علي الفارسي إلى :«أن الأسماء هي الأُوَلُ للأفعال ،لأنها مأخوذة من نوع منها هو المصدر ،والدليل على أنها مأخوذة منها أنَّ الأفعال إذا صيغت للأَبْنِيَة الثلاثة دل كل بناء على حدث مخصوص مع دلالته على الزمان ،والمصدر قبل أن يصاغ الفعل منه لا يخص حدثا بعينه لكنه يُعم بدلالة الأحداث الكائنة في جميع الأزمنة، وحكم الخاص أن يكون من العام فحكم الفعل إذن أن يكون من المصدر فهو أحد ما يدل على هذا » .[1]

رأي أبي القاسم الزجاجي (337هـ):

أكدَّ الزجاجي في الإيضاح أن ما ذهب إليه البصريون في هذه المسألة هو الصحيح ، وراح يناقش أدلة البصريين مثريا ومُدعمًا لها بالحجج والبراهين ثم ناقش أدلة الكوفيين مبينا فساد ما ذهبوا إليه ومدحضًا لحججهم وأدلتهم . [2]

[1]– المسائل المشكلة ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، تعليق : يحي مراد، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1،2003،ص18 .

[2]– ينظر : الإيضاح في علل النحو ، الزجاجي ،ص (56–63) .

المبحث الرابع :

مسألة القول في "أيمن في القسم" مفرد أو جمع

أولا:رأي الكوفيين في المسألة :

ذهب الكوفيون إلى أنَّ " أيمن في القسم " جمع يمين. [1]

أدلة الكوفيين :

استدل الكوفيون على :«أنَّ" أيمنُ" جمع يمين لأن وزنه " أفعُل "،وهو وزن يختص به الجمع ،ولا يكون في المفرد ، يدل عليه التقدير في قوله «أَيْمُنُ الله » أي :"عليَّ أَيْمُنُ الله" ،أي: "أيمان الله عليَّ فيما أُقسم به" » .[2]

ذهب "الفراء" إلى :أنَّ "أيمن" جمع يمين وهمزته همزة قطع، لكنهم يحذفونها لكثرة الاستعمال ، ويتضح أن همزة "أيمن" همزة قطع لكنها وُصلت لكثرة الاستعمال».[3]

والدليل على :«أنَّ همزة «أَيْمُنُ »همزة قطع أنَّها تأتي مفتوحة ولا تكون همزة الوصل مفتوحة » .[4]

علّل الكوفيون بقاء الفتح في همزة "أيمن" بأنّها :«بقيت على ما كانت عليه في الأصل ، ولو كانت كما زعم البصريون في الأصل همزة وصل لكان ينبغي أن تكون مكسورة على حركتها في الأصل، و الذي يدل علي أنها ليست همزة وصل أنها تثبت في قولهم :«أمُ لله لأفعلنّ» فتدخل الهمزة على الميم وهي متحركة ،فلو كانت همزة وصل لوجب أن تحذف لتحرك ما بعدها » .[5]

---

[1]– يُنْظر: اللباب في علل البناء و الإعراب ، العكبري ، ج1،ص380، وارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيّان الأندلسي ، تحقيق :رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ،ط1، 1998 ، ج 4، ص 1770 ، وهمع الهوامع ، السيوطي ،ج2 ، ص395 .

[2] – الإنصاف في مسائل الخلاف ،ابن الأنباري ، المسألة (59) ،ج1 ،ص345 .

[3]– ارتشاف الضرب ،أبو حيان الأندلسي ،ج 4 ،ص1770 .

[4]– همع الهوامع ، السيوطي ، ج2،ص395 .

[5]– الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، المسألة (59) ،ص346 .

ومن هنا حكم الكوفيون على أنَّ همزة "أَيمنُ "همزة قطع قياسا لها عل ى بقية أوزان الجموع .

ثانيا :رأي البصريين في المسألة :

ذهب البصريون إلى أنَّ «أيْمنُ الله »في القسم اسم مفرد مشتق من اليُمْن.[1]

أدلة البصريين :

احتجَّ البصريون لمذهبهم بكسر همزة " اِيمن" فلو كانت جمعًا لما كُسرت »[2]

وذهب "المبرد" إلى «أنَّ الألف (اَيمن) التي تدخل للقسم مفتوحة لأنه اسم غير متمكن وليس بواقع إلاّ في القسم تقول :« اَيْمُنُ الله لأفعْلَنَّ» ، و الذي يدل علىى أنّها ألف وصل سقوطها في الإدراج تقول :«وَيمُنُ الله لأفْعلَنَّ ». [3]

وجاء في" كتاب سيبويه" :«زعم يونس أن ألف « ايم » موص‌ولة ،وكذلك تفعل العرب ،وفتحوا الألف التي في الرُجَلَ وكذلك اَيْمُنُ ».[4]

ويتضح من كلام "سيبويه والم برد" بأنَّ «اَيمن »عندهم مفتوحة الألف وهمزتها همزة وصل .

ومما يدل على أنَّها اسم مفرد :«التصرف فيها بأنواع التخفيف فحذفوا نونه تارةً ، وقالوا :« ايْمْ الله » ومنهم من يكسر الهمزة حملا لها علي نظائرها من همزات الوصل

---

[1]– ينظر :مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،ابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد الخطيب ،السلسلة التراثية،الكويت ،دط، دت، ج2،ص111.

[2]– اللباب في علل البناء و الإعراب ، العكبري ، ج1،ص380.

[3]– المقتصب ، المبرد ، ج2،ص86

[4]– الكتاب ، سيبويه ،ج2 ، ص503

ومنهم من يحذف الياء ويقول :"اَم الله لأفعلنَّ" ، ومنهم من يبقي الميم وحدها فيقول :"اَمُ الله لأفعلنَّ" » .[1]

فدل هذا التصرف الكثير في «اَيمن » على أنها ليست بجمع وهمزتها همزة وصل قياسا على بقية نظائرها من همزات الوصل .

ثالثا :موضع الخلاف :

اختلف كل من البصريين و الكوفيين حول "أيُمنَ"في القسم مفرد هي أم جمع .فذهب الكوفيون إلى أنها "جمع يمين" وهمزتها همزة قطع قياسا عل ى أوزان الجموع وذهب البصريون إلى أنها مفرد مشتق من اليْمن وهمزتها همزة وصل.

رفض البصريون قول الكوفيين بأن "أيمن" جمع يمين وأنَّ همزته همزة قطع «لأنَ "أيمن" يجوز كسر همزته فيقال :اِيمن الله"، ولأن ما جاء على الجمع علي وزن "أَفْعُلْ" لا يجوز كسر همزته فلما جاز هنا كسر همزته دلَّ على أنها ليست همزة قطع ». [2]

لأنَّ ما جاء على الجمع على وزن "أَفعُلْ"لا يجوز كسر همزته فلما جاز هنا كسر همزته دلّ على أنَّها ليست همزة قطع .

كما استدل البصريون على أنَّ "ايمن" مفرد بأنها رُويت بعدة لغات فقيل :" "ايمن الله، وايم الله بفتح الهمزة ،وايمنُ الله وايمُ الله بكسر الهمزة ، وليْمُنُ الله" ، فدل هذا على أنّها كلمة مفردة و ليست جمعاً».[3]

أما قول الكوفيين أن الهمزة تثبت في قولهم "أمُ لله لأفعلنَّ" مع تحرك ما بعدها فردَّ عليه البصريون بقولهم :«إنما ثبتت الهمزة فيه من وجهين ؛أحدهما : أن الأصل في الكلمة

---

[1]– شرح المفصل ،ابن يعيش ،ج8،ص36 .

[2]– الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، المسألة (59) ، ج1 ، ص 348 .

[3]– الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل ، البطليوسي ، ص204.

"أيمن"، فالهمزة داخلة على الياء وهي ساكنة فلما حذفت وحذفها غير لازم بقي حكمها ، و الثاني أن حركة الميم حركة إعراب ، وليست لازمة وتسقط في الوقف ؛فلذلك ثبتت همزة الوصل ».[1]

ونظرا لاختلافهم في كلمة "أيْمنُ" بين الإفراد والجمع اختلفوا في همزتها همزة قطع هي أم همزة وصل .

رابعا :آراء العلماء في المسألة :

رأي محمد بن السيد البطليوسي (561هـ):

يقول البطليوسي :«ومِمَّا لا يكون من القسم إلّا مرفوعا قولهم :"اَيمن الله لأفعلنَّ" وألفه ألف وصل إلا أنها فتحت لدخولها على اسم غير متمكن كذلك يقول سيبويه » .[1] فدلّ هذا علي أنّه على مذهب البصريين ، ويقول في موضع آخر :« ولو كانت ألف" ايمن" ألف جمع لم تكسر ؛لأنَّ ألف الجمع لا تكسر».[2]

رأي البغدادي (ت1093):

يذهب البغدادي إلى أنَّه « إذا افترضنا أنَّ وزن" اِيمنُ إفْعُلاً" بكسر الهمزة وضم العين فهذا وزن غير موجود لا في الأسماء ولا في الأفعال ،وإن قدّرتها أصلية لزم أن يكون وزنه "فعْلُلاً" بكسرة الفاء وضم الاّم الأولى وهذا الوزن أيضا غير موجود كذلك فهو مُشكل عل كل اعتبار فلا يصح فرض كونها مكسورة في الأصل » . [1]

---

[1]– الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، البطليوسي ،ص 204

[2]– المصدر نفسه ،ص 204 .

(3)–خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ،عبد القادر بن عمر البغدادي ،تحقيق: عبد السلام محمد هارون،مكتبة الخانجي،القاهرة ، مصر ،ط4،1997،ج10،ص46.

ثم يعقب البغدادي عل ى كلامه بقوله :« ويجب أن تكون همزته همزة وصل أصلها السكون كما أصل كل همزة وصل ،فإذا احْتيجَ إلى تحريكها بأنْ يبتدأ في النطق حُركت بالكسرة لدفع أصل التخلص من التقاء الساكنين ،وكذلك همزة " أيمن" وضعت ابتداء ساكنة في الدَرْجِ ،ولمّا ابتدئَ بها حُرِّكت بالكسرة ،ثم عُرض لها بكثرة الاستعمال ففتحت تخفيفا ».[2]

المبحث الخامس :

مسألة القول في جواز التعجب من البياض و السواد دون غيرهما من الألوان

أولا: رأي الكوفيين :

ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز أن يستعمل «مَا أفْعَلهُ»في التعجب من البياض و السواد خاصة من سائر الألوان كقولك : "هذا الثوبُ ما أبيضه وهذا الشَّعْرُ ما أسودَهُ".[1]

أدلة الكوفيين :

احتج الكوفيون لمذهبهم بأن البياض والسواد أصلان لكل لون ،ومنهما يترتب سائر الألوان من حُمرة وصُفرة وخُضرة ، فإن كانا هما الأصلين للألوان كلّها جاز أن يثبت لهما مالا يثبت لسائر الألوان ،إذْ كانا أصلين لها ومُتقدمين عليها ،وأحكام الأصول أعم من أحكام الفروع وأقوى .[2]

كما روي عن "الكسائي" أنَّه سمع :مَا أسْوَدَ شَعْرَهُ " ، و روي من كلام "أم الهيثم" : "هُوَ أَسْوَدَ من حنكِ الغُراب " ، كما قاس الكوفيون الجواز على شواهد شعرية :منها قول الشاعر:

إذا الرجَالُ شتُّوْا واشْتَدَّ أَكْلُهُمْ فَأنْتَ أبْيَضُهُم سْربالُ طبَّاخٍ

[1]- ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، المسألة (16) ،ج1 ،ص137 و اللباب في علل البناء و الإعراب ، العكبري ،ج1،202، و التبيين عن مذاهب النحويين العكبري ، المسألة (53) ،ص393 .

[2]– ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، المسألة (16) ،ج1،ص139 ، و التبيين عن مذاهب النحويين ، العكبري ، مسألة (53) ، ص393 .

كما روي قولهم : أبيضُ من أخت إباضِ .

ووجه الإحتجاج هنا :"أبيضُهم : أفعلهم" ،و"أبيض :أفعلُ" ،وإذا جاز ذلك في "أفعلهم" جاز كذلك في" ما أَفْعَلَهُ وأفْعِلْ به" لأنهما بمنزلة واحدة .[1]

ومن هنا حكم الكوفيون علي جواز التعجب من الألوان فما دام صيغ " اسم التفضيل" من الألوان فكذلك "التعجب" قياسا على اسم التفضيل .

ثانيا : رأي البصريين :

ذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز التعجب من البياض و السواد كغيرها من سائر الألوان. [2]

أدلة البصريين :

عقد "سيبويه "في كتابه بابا أسماه : " هذا باب مالا يجوز فيه ما أفعله " و ذكر فيه : « وذلك ما كان" أفعْل" و كان لونا أو خِلقة، ألا ترى أنَّك لا تقول:" ما أَحْمَرَهُ و لا مَا أبيضَهُ" ، و لا تقول في الأعرج: "ما أعرجه" ، ولا في الأعشى : "ما أعشاه" إنما تقول : "ما أشدَّ حُمَرته ، و ما أشدَّ عشاه" » .[3]

---

[1]- ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، المسألة (16) ،ج1،ص137 .

[2]- ينظر : الكتاب ، سيبويه ،ج4،ص97، و المقتضب ، المبرد ،ج4،ص181 و المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل ، ج2،ص162

[3]- الكتاب ،سيبويه،ج4، ص97.

ثم يذكر سيبويه وجه المنع : « و إنّمَا دعاهم إلى ذلك أنَّ هذا البناء داخل في الفعل ألا ترى قلّته في الأسماء و كثرته في الصفة لمضارعتها الفعل فلما كان مُضارعًا للفعل موافقا له في البناء كُره فيه ما لا يكون في فعله أبدًا» [1]

كما ذهب "المبرد ": « إلى أنَّه لا يجوز التعجب من الألوان و العاهات فلا يقال: في الأعور و الأحمر "ما أعوره وما أحمره" و إنَّما يمتنع ذلك لأن أصلَ فعله أن يكون "افعلَّ و افعالَّ" نحو : "احْمرَّ و احْمارَّ" و دخول الهمزة على هذا مُحال » [2]

و جاء في" الكتاب لسيبويه" :« زعم الخليل أنَّهم إنما منعهم من أن يقولوا: في هذه "ما أفْعَلَهُ " لأنَّ هذا صار عندهم بمنزلة "اليد و الرّجل" ،وما ليس فيه فعل من هذا النحو ، ألا ترى أنك لا تقول: "ما أيداه وما أرجله "،إنما تقول :"ما أشد يده و ما أشدَّ رجلَهُ" و نحو ذلك »[3]

إضافة إلى أنَّ بناءه موافق لبناء الفعل إلّا أنَّ فعله غير ثلاثي كما أنّه يلزم المحلَّ فلا يقبل الزيادة والنقصان فمن هنا امتنع التعجب من السواد والبياض.

ثالثا : موضع الخلاف :

اختلف كل من البصريين و الكوفيين في جواز التعجب من البياض و السواد ، حيث أجازه الكوفيون في حين منعه البصريون .

اتفق العلماء على أنَّ القياس في بناء صيغة التعجب أن تبنى من :

- فعل ثلاثي مجرد تام

---

[1]– لكتاب ، مصدر السابق ،ص 98

[2]– المقتضب ، المبرد ، ج4، ص 181

[3]–الكتاب ، سيبويه ، ج4،ص 98

- متصرفٍ غير جامد
- مثبتٍ غير منفي
- أن يكون قابلا للتفاضل

-ألاّ يكون اسم فاعله على وزن أَفْعَلَ فَعْلاَءْ [1]

فالكوفيون في إجازتهم بناء صيغة التعجب من البياض و السواد يخالفون القياس ؛ لأنَّ أفعال هذه الألوان غير ثلاثية ، فهي على وزن " افعلّ" إضافة إلى أنها غير قابلة للزيادة والنقصان، أما احتجاجهم : « بأنَّ البياض و السواد أصلان للألوان فيجوز فيهما مالا يجوز في غيرهما فمردود لأنَّ هذا من الشذوذ الذي تناقضه الأصول ،لأن كل لون أصل بنفسه و ليس بمركب ولو قدّر أنه مركب و لكن هذا لا يمنع أن يكون أصلا ثم إنَّ العلة في امتناع بناء فعل التعجب من غيرهما موجودة فيهما وهو كونه على أكثر من أربعة أحرف و الأصل ألاّ يخالف مُقتضى العلّة » .[2]

بمعنى أن علّة المنع موجودة في جميع الألوان دون استثناء لأنَّ أفعالها غير ثلاثية فلماذا يتعجب من السواد والبياض دون غيرهما من الألوان.

أمّا فيما يخص ما احتجَّ به الكوفي ون من شواهد شعرية قاسوا عليها جواز التعجب من التعجب من السواد و البياض فهي « عند البصريين شاذة و الشاذ لا يقاس عليه ».[3]

---

[1]– ينظر :المساعد على تسهيل الفوائد ،ابن عقيل ،ج2،ص162،و ارتشاف الضرب ،أبو حيّان الأندلسي ،ج4،ص2077، وشرح المفصل ،ابن يعيش ،ج6،ص91.

[2]– التبيين عن مذاهب النحويين العكبري ،المسألة (53) ،ص394 .

[3]– ارتشاف الضرب ، أبو حيان الأندلسي ،ج4،ص2084

على الرغم أنَّ ما ذهب إليه الكوفيين يدّعمه الاستعمال اللغوي عند العرب ، يقول تعالى في كتابه العزيز ﴿ **وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا** ﴾

[الإسراء.آ 72]

فقد صيغ أفعل التفضيل (أعْمى) من العاهات على اعتبار أنَّ "التعجب" بمنزلة "أفعل التفضيل" ويجوز فيها ما يجوز فيه.

وذهب بعض الباحثين إلى : « أنَّ العلل التي ذكرها البصريون هي علل منطقية لا تكاد تنسجم مع الواقع اللغوي ،لأنَّ ما منعوه قد ورد في كلام العرب نثره و منظومه بل يكفي أنَّه جاء في كتاب الله سبحانه وتعالى ». [1]

و كتاب الله يمثل أعلى درجات الفَصاحة وأرقاها .

رابعا : آراء العلماء في المسألة :

رأي خالد بن عبد الله الأزهري (ت 905هـ) :

« يقول في "شرح التصريح على التوضيح" : « واختُلف في بناء التعجب مما هو على وزن "أَفْعَلَ فَعْلاَء " فقيل : أُنّها تبنى من الثلاثي المحض و أكثر أفعال الألوان و الخِلقْ إنَّما تجيء على وزن " افعلَّ" بتسكين الفاء و بزيادة مَثَّلُ ال لام نحو : "اخضرّ" فلم يُبن فعل التعجب مما كان منها ثلاثيا إجراءًا للأقل مجرى الأكثر ، كما قيل أنَّ بناء الوصف من هذا النوع مع "أَفْعُلُ" لم يُبن منه "أفعلُ التفضيل" لئلا يلتبس أحدهما بالآخر

[1]-الشاهد الشعري النحوي عند الفراء في كتابه (معاني القرآن) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، عبد الهادي كاظم كريم الحربي، قسم اللغة العربية ،جامعة بابل ،2005 ،ص 225 .

، ولما امتُنع صوغ "أفعل التفضيل" منه امتنع صوغ "فعل التعجب" منه لجريانهما مجرى واحدًا في أمور كثيرة وتساويهما في الوزن و المعنى » .[1]

و يفيد كلامه أنّه يؤيد مذهب المانعين لصياغة فعل التعجب من الألوان.

رأي ابن مالك (ت 672 هـ) :

يقول: في "تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد" أثناء حديثه عن بناء صيغة التعجب : « تبنى من فعل ثلاثي مجرد تام مثبت متصرف قابل معناه للكثرة ، غير مبني للمفعول ولا معبر عن فاعله ب"أَفْعَلْ فَعْلاء"،وقد تبنى من فعل المفعول إن أُمنَ اللبس ومن مزيد فيه فإن كان "أَفْعَلُ" قيس عليه وفاقا لسيبويه » .[2]

و يتّضح من قوله ولا "معبر عن فاعله بأفْعَلَ فَع لاء"، أنه لا يجيز التعجب من السواد و البياض و الألوان بصفة عامة ، وأفعال الألوان مُعبر عن اسم فاعلها ب"أفْعَل فَعْلاَء" .

[1]- شرح التصريح على التوضيح ،خالد بن عبد الله الأزهري ،تحقيق:محمد باسل عيون السود، دارالكتب العلمية،لبنان، بيروت،ط1،2000،ص72.

[2]- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،جمال الدين أبوعبد الله محمد ابن عبد الله بن مالك الطائي،تحقيق:محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي،القاهرة، مصر، دط،1968، ص132.

عُني البحث بالكشف عن مواضع الخلاف في مسائل القياس النحوية و الصرفية بين الكوفيين و البصريين ، وعَرْض حججهم و أدلتهم ، و قد خلص إلى نتائج نذكرها فيما يلي:

1-الخلاف بين البصريين و الكوفيين لم يكن خلافا حول الأصول بل كان خلافًا حول الفروع و الجزئيات ، أمّا الأصول فواحدة .

2-ساهم الخلاف النحوي بين الكوفيين و البصريين في تطور النحو العربي و في رقي الفكر و نضوجه كما أثرى الفكر العربي بالعديد من الآراء.

3- يُسجَّلُ تشدد البصريين في تطبيقهم شروط الفصاحة على المدونة اللغوية ، هذا ماجعلهم يرفضون الكثير من الاستعمالات اللغوية الراقية التي لم تتوافق مع قواعدهم فلجاؤوا إلى تأويلها ؛ حيث جاءت أدلتهم مضطربة أحيانا ومُتَكَلّفة أخرى، على عكس الكوفيين الذين قبلوا كل ما رُوي عن العرب ، فجاءت أدلتهم بسيطة مُنَسجمِةُ مع الواقع اللغوي .

4- كانت فكرة الأصل و الفرع والاطّراد والشذوذ المعيار المحتكم إليه في قبول القياس أو رفضه ، فقد يقبل القياس انطلاقا من أصلية المقيس عليه أو يرفض انطلاقا من فرعيته ، وقد يقبل القياس انطلاقا من اطراد المقيس عليه ، كما يمكن أن يرفض بالحكم عليه بالشذوذ .

5- اختلاف التعامل مع الأدلة سواء العقلية منها أم النقلية أدى إلى الاختلاف في وجهات النظر ، فالكوفيون يعتمدون في تفسير الظواهر اللغوية على الظاهر ، على عكس البصريين الذين حرصوا على خلق علاقات منطقية و عقلية .

6- تباين الأحكام النحوية بين الكوفيين و البصريين نظرا لاختلافهم في طرق الاستنباط و التعليل .

7 - لم تلق آراء الكوفيين الدعم و التأييد من العلماء المعاصريين لهم، على عكس الدرس المعاصر الذي بدأ يولي اهتماما بها و يحتكم إليها كثيرا.

والحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات .

يُعَدُ النص القرآني الباعث و المحرك للدراسات اللغوية العربية ، فكل ما أنتجه العرب من تراث لغوي كان منبعه و منطلقه القرآن الكريم ،حيث أسهم القرآن الكريم في ازدهار الدراسات اللغوية من صرف و بلاغة و تفسير وفقه ، فكان بمثابة المحرك للحركة العقلية العربية ، و كان من ثمار هذه الدراسات نشأة الدرس النحوي .[1]

وتجمع كتب النحو على أن النحو نشأ في بدايته بصريا ، فالبصريون هم الذين تعهدوه بالرعاية قرابة قرن ، كانت فيه الكوفة منشغلة عن كل هذا و منصرفة إلى قراءة القرآن و روايةالأشعار ، ثم تكاتف الفريقان على استكمال قواعده و استحثها التنافس الذي جد بينهما و استمر طوال مئات السنين. [2]

ساهم التنافس بين المِصْرَيْنِ (البصرة و الكوفة) في ازدهار الدراسات النحوية و تطورها ، كما أدّى هذا التنافس إلى بروز اتجاهين نحويين ، اتجاه تمثله مدرسة البصرة ، واتجاه آخر تمثله مدرسة ، مع العلم أن الاختلاف بين الفريقين اختلاف في الفروع فقط أمّا الأصول فواحدة .

مدرسة البصرة و أشهر أعلامها :

أ – نشأتها :

الحديث عن نشأة مدرسة البصرة هو الحديث عن نشأة النحو العربي والنحو العربي في بدايته نشأ من أجل غاية نبيلة هي فهم القرآن الكريم والدليل على هذا الثروة الضخمة في مجال الدرس النحوي الذي كان القرآن

[1]– ينظر : دروس في المذاهب النحوية ، عبده ألراجحي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط1، 1980، ص 10 .

[2]– ينظر : نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة ، محمد الطنطاوي ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر،ص 37 .

الكريم منطلقه الأساسي، وكانت مدرسة البصرة سباقة إلى وضع النحو منذ القرن الأول للهجرة و استمرت جهود المدرسة على أيدي أعلامها الأوائل :

"ابن أبي إسحاق الحضرمي" ، و "عيسى الثقفي" و" أبي عمرو بن العلاء" حتى كان "الخليل" و تلميذه "سيبويه" اللذان يعتبران بحق الواضعين للنحو العربي بصورته المعروفة. [1]

و استطاعت مدرسة البصرة أن تصوغ علم النحو صياغة دقيقة ، و انتهجت الاستقراء الدقيق ، و بحثت في اطراد القواعد ، حيث جعلت لكل قاعدة أصلاً مضبوطا تقاس عليه الجزئيات قياسا دقيقا ، و على هذه الشاكلة شيدت البصرة صرح النحو ، و رفعت أركانه ، بينما كانت الكوفة مشغولة عن كل هذا حتى منتصف القرن الثاني للهجرة. [2]

ب – أشهر أعلامها :

- الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ) : هو أبو عبد الرحمن احمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي ، عرف الخليل بذكاءه و قطنيته ، و هذا ما مكنه من استخراج المسائل النحوية و تصحيح القياس فيها إضافة إلي استنباطه لعلم العروض الذي لم يسبقه إليه أحد قبله و لا بعده ، كما ألف" كتاب العين" الذي استطاع من خلاله أن يضبط به اللغة العربية. [3]

---

[1]– ينظر الدروس في المذاهب النحوية ، عبده الراجحي ،ص10

[2]– ينظر :المدارس النحوية ، شوقي ضيف دار المعارف ، القاهرة ، مصر ط7، دت ص18

[3]– ينظر : طبقات النحويين اللغويين ، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط2، دت ، صر 51،، و أخبار النحويين البصريين ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ، تحقيق : طه محمد الزيني و محمد عبد المنعم خفاجي ، مطبعة مصطفى البابلي الحلبي و أولاده بمصر القاهرة ، مصر ، ط1، 1955، ص 30

إضافة إلى أنَّ : « الخليل أستاذ سيبويه و عامة الحكاية في كتابه ، وكل ما قاله سيبويه " و سألته " أو " قال " من غير أن يذكر ، فهو الخليل ». [1]

* **سيبويه:** (ت180 هـ) هو عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف" سيبويه" ، مولى بني الحارث ، أخذ النحو عن الخليل بن" أحمد الفراهيدي" و لازمه و تتلمذ عليه ، كما أخذ شيئا من النحو عن "عيسى بن عمر الثقفي" و عن "يونس بن حبيب" ، عمل كتابه المنسوب إليه في النحو وهو مما لم يسبقه إليه أحد » [2] حيث خصه بالنحو و مباحثه ، وظل النحاة إلى يومنا هذا يهتدون بما قدّمه سيبويه من قواعد نحوية و صرفية .[3]

* **المبرد** : (ت 180 هـ) : هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المبرَّد، عُرف المبرد بغزارة الأدب و كثرة الحفظ و حسن الإشارة و فصاحة اللسان ، وبلاغة المكاتبة و عذوبة النطق على ما ليس عليه أحد ممن تقدّمه أو تأخر عنه ». [4]

واشتهر له من الكتب : "المقتضب" و "الكامل في اللغة و الأدب."

مدرسة الكوفة وأشهر أعلامهما:

أ: نشأتها :

« تعد مدرسة الكوفة النحوية حديثة العهد و التشوء ، إذا ما قيست لمدرسة البصرة النحوية »[5] ، « فقد كانت البصرة سباقة في الدراسات النحوية و الصرفية في حين كانت للكوفة مشغولة برواية الأشعار ، وقراءة القرآن ، فحظيت بثلاثة من القراء :

---

[1]– : أخبار النحويين البصريين ، السيرافي ، ص 31.

[2]– : أنباه الرواى على انباه النحاة ، جمال الدين ابو الحسن علي بن يوسف القفطي ، تحقيق : أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، ط1، 1986 ، ج2 ، ص 346

[3]– المدارس النحوية ، شوقي ضيف ، ص 61

[4]– طبقات النحويين و اللغويين ، الزبيدي ، ص 104

[5]– مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة لغة والنحو ، مهدي المخزومي ، مطبعة مصطفي الباي و أولاده بمصر ، القاهرة ، مصر ، ط2، 1958 ، ص65 .

"حمزة" و "عاصم" و" الكسائي" ».[1]

ثم أخذت تستقل شيئا فشيئا حتى أصبح موضوع دراستها الكلام العربي سواء أكان قرآنا غير قرآن ، و سواء أكان شعرا أم نثرا و كانت الاتصالات بين الكوفة و البصرة مستمرة منذ تمصيرهما وكان التجاوب بينهما قائما فلا يحدث شيء في البصرة إلاّ وجدت صداه بالكوفة ن وما عرف شيء في الكوفة إلاّ و رأيت أثاره في البصرة».[2]

تؤكد كل كتب النحو أولية النحو البصري على النحو الكوفي و سبق المدرسة البصرية في الدراسات اللغوية و هذا نظرا لعدّة عوامل ساهمت في إعطاء مدرسة البصرة هذه الأسبقية .

أ -أشهر أعلامها :

« تذكر كتب التراجم أولية النحو الكوفي ممثلا في" أبي جعفر الرؤاسي" ، "ومعاذ الهرّاء" ، ويبدأ النحو الكوفي بداية حقيقية " بالكسائي" و تلميذه " الفراء" فهما اللذان رسما صورة هذا النحو ووضعا أسسه وأصوله» [3]

* **الكسائي (ت 189 هـ)** : هو علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان الإمام أبو الحسن الكسائي ، أمام الكوفيين في النحو و اللغة ، واحمد القراء السبعة المشهورتين ، أخذ النحو عن الرؤاسي ، وقيل انه تعلم النحو على كبر و لزم معاذ الهراء ثم توجه إلى البصرة فلقي الخليل و جلس في حلقته ، فأعجب به الخليل و سأله : من أين أخذ علمه هذا ؟ فقال له

---

[1]– مدارس النحوية ، شوقي ضيف ، ص153.

[2]– مدرسة الكوفة ، مهدي المخزومي ، ص 65 .

[3]– المدارس النحوية ،شوقي ضيف، ص154.

ملحق :

: من بوادي الحجاز و تهامه و نجد ، ثم عاد إلي الكوفة لينشر علمه ،ويعد الكسائي من أوائل المساهمين في إرساء دعائم المذهب الكوفي .[3]

***الفراء (ت207هـ):**هو أبو زكريا يحي بن زياد بن عبد الله الفراء كان ابرع الكوفيين علمًا تتلمذ علي الكسائي ،وتبحر في علوم مختلفة ،فكان فذا في معرفة أيام العرب وأخبارها و الطب والفلسفة والنجوم وتقصي أطراف النحو حتى قيل فيه :الفراء أمير المؤمنين في النحو. [1]

***ثعلب** (291هـ) :هو أحمد بن يحي بن يزيد المعروف "بثعلب" ولد ببغداد في عصرها الذهبي ،تتلمذ علي يد ابن الإعرابي ،وكان ثعلب حافظا للغة عالما بالمعان ي ، وكانت له عناية خاصة بالنحو من بين علوم اللغة ،حفظ كتب الكسائي والفراء ،كما قرأ كتاب سيبويه وهذا ما هيأله ان يتزعم رياسة النحو الكوفي في عصره ،وعاش ثعلب في فترة احتدم فيها التنافس بين البصريين و الكوفيين فقضي حياة حافلة في خدمة النحو واللغة والأدب .[2]

---

[3] ينظر : بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة ، جلال الدين عبد الرحمن السبوطي تحقيق: محمد أبو الفضل ، دار الفكر ،دب ،ط2،1979، ج2ن ص 163، و طبقات النحويين و اللغويين ،الزبيدي ،ص141 ، ونشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة ،محمد الطنطاوي ،ص 116

[1]- ينظر : طبقات النحويين و اللغوين ، الزبيدي ، ص141 ، و نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة ، الطنطاوي ،ص219

[2] ينظر : المصدر نفسه ، ص141 ، و مجالس ثعلب ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط2 ، 1956 ،ص9 .

قائمة المصادر و

والمراجع

*القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم بن أبي النجود

أولاً : المصادر و المراجع :

1: الأزهري (خالد بن عبد الله) شرح التصريح على التوضيح ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،ط1،2000

2: أسعد خلف العوّادي: ،العلل النحوية في كتاب سيبويه ، دار الحامد ،عمان ،الأردن ط1، 2009

3: الاستراباذي : (رضي الدين محمد بن الحسن) ، تعليق حسن عمر ، جامعة قاز بونسن ، بنغاري ،ليبيا ،ط2،دت

_ الأنباري : (أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد) :

4:الإغراب في الجدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ، تحقيق ، سعيد الأفغاني ،دار الفكر ، بيروت ، لبنان ،ط2،1971 .

5: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين تحقيق : محمد محى الدّين عبد الحميد ، دار الظلائع ، القاهرة، مصر ،دط،2009 .

6: أسرار العربية ، تحقيق ،محمد بهجت البيطار ،مطبوعات المجمع العلمي للعربية ،دمشق ، سوريا ،دط ، دت .

_ الأنصاري (أبو عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام) :

7:مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تحقيق محمد الخطيب ، السلسلة التراثية ، الفوليت ،دط، دت .

8: أوضح المسالك على ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد منشورات المكتبة العصرية ،بيروت لبنان ،دت .

9: البطليوسي (أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد) ، تحقيق : سعيد عبد الكريم سعودي ، دار الطليعة لطباعة و النشر ، بيروت ، لبنان ، دط ،دت

10: البغدادي (عبد القادر بن عمر) ،خزانة الأدب و لُب لُباب لِسان العرب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط4، 1997 م

11: تمام حسان الأصول ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، دط،2000

12: ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحي) ، مجالس ثعلب ، تحقيق : عبد السلام ،محمد هارون دار المعارف ، القاهرة ن مصر ،ط2،1950

_ الجرجاني : (عبد القاهر) :

13:العوامل المائة النحوية في أصول العربية ، تحقيق : محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة ، القاهرة ، مصر ، دط، دت

14: المقتصد في شرح الإيضاح ، تحقيق : كاظم المرجان ، دار الرشيد للنشر ، بغداد العراق ، دط، 1982

15: الجرجاني، (محمد السيد الشريف) : معجم التعريفات ، تحقيق : محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة ، القاهرة ، مصر ، دط،دت

16: ابن جنى : (أبو الفتح عثمان) ، الخصائص ، تحقيق: محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، دب ،دط ،دت

17: الجوهري : (إسماعيل بن حمّاد) ، الصحاح ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط4،1990

_ حسن حسين الملخ :

18: نظرية الأصل و الفرع في النحو العربي ، دار الشروق ، عمان للأردن ،ط1،2001

19: التفكير العلمي في النحو العربي ، دار الشروق ، عمّان ، الأردن ،ط1،2002

20: الحلواني (محمد خير) ،أصول النحو العربي ، إفريقيا الشرق ، الدار البيضاء المغرب ،ط1،2011

21:أبو حيان (الأندلسي) ، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق : رجب عثمان محمد المكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ،ط1، 1998 .

22:خان محمد ، أصول النحو العربي ، مطبعة جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ط1،2012

23: خالد بن سليمان الكندي ، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم و الحديث ، دار المسيرة ، عمان ، الأردن ،ط1،2007 .

24: الراجحي (عبده) ، دروس في المذاهب النحوية ، دار النهضة العربية بيروت ، لبنان ، ط1،1980 .

25: الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن) ، تحقيق :محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف ، القاهرة ، مصر ،ط2، دت .

26 : الزجاجي (أبو القاسم) ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ن لبنان ، ط3 1979

27: ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل) ، الأصول في النحو ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط3 ، 1988 .

28: سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) الكتاب ، تحقيق ، عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط3،1988 .

_ السيرافي: (أبو سعيد الحسن بن عبد الله) :

29: شرح كتاب سيبويه ، تحقيق أحمد حسن مهدلي و علي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،ط1،2008

30: أخبار النحويين البصريين ، تحقيق : طه محمد الزين ومحمد عبد المنعم خفاجي مطبعة مصطفى البابلي وأولاده بمصر ، القاهرة ،مصر ،ط1، 1955 .

_ السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن) :

31:بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة ،تحقيق: محمد أبو الفضل ، دار الفكر ،دب، ط2، 1979،

32: الاقتراح ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الصفا ، القاهرة ، مصر ، ط1،1999

33: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1، 1998.

34: الشجري (هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة) ، أمالي الشجري ، مكتبة ، قاهرة ، مصر ،ط1،1992 .

35: شوقي ضيف، المدارس النحوية ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط7، دت

36: الصُمَيْري (أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق) ، تحقيق ، فتحي أحمد مصطفى على ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، ط1،1982 .

37: الطنطاوي (محمد) ، نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط2 ، دت

38: ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي) ، شرح جمل الزجاجي .

39: عفاف حسانين: ، في أدلة النحو ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، مصر ، ط1، 1996

40: ابن عقيل (بهاء الدين) ، المساعد على تسهيل الفوائد ، تحقيق : محمد كامل بركات ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ، ط2، 2001 .

41: علي أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي ، دار غريب ن القاهرة ، مصر ، ط1،2006

_ العكبري : (أبو البقاء عبد الله بن الحسين) :

42: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين ، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي بيروت ، لبنان ، ط1،1986 .

43: اللباب في علل البناء و الإعراب ، تحقيق ، غازي مختار طليمات ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، ط1،1995 .

44: ابن الفخار: (أبو عبد الله محمد بن أحمد) ، شرح الجمل ، تحقيق : روعة محمد ناجي دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1، 2013 .

45: الفراء (أبو زكريا يحي بن زياد) ، معاني القرآن ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط3،1983

46: ابن فارس (أحمد بن زكريا) ، مقاييس اللغة ، تحقيق ، عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ،دب،دط، 1979.

47: الفارسي : (أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار) ، المسائل المشكلة ، تعليق : يحي مراد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1،2003

48: الفيروزابادي: (مجد الدين محمد بن يعقوب) ، القاموس المحيط ، تحقيق ، مكتب تحقيق : التراث مؤسسة الرسالة ، ط8، 2005

49: القفطي: (جمال الدين أبو الحسن على بن يوسف) ،إنباه الرواة على أنباه النحاة ،تحقيق: أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، ط1، 1986 .

50: ابن مالك :(جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله) ، تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، مصر ، دط، 1968 .

51: المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد) ، المقتضب ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، لجنة إحياء التراث ، القاهرة ، مصر ،ط3،1994 .

52: محمد حسن عبد العزيز ، القياس في اللغة العربية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ،ط1،1995

محمد سمير نجيب اللبدي ، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية ، مؤسسة الرسالة ، عمان ، الأردن ،ط1،1985 .

53: محمد بن عبد العزيز العمريني ، الاستقراء الناقص و أثره في النحو العربي

_ محمد عيد :

54:أصول النحو العربي ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ،ط4،1989 .

55: الاستشهاد و الاحتجاج باللغة ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ،ط3،1988 .

56: ابن منظور (جمال الدين أبو الفضل بن مكرم بن علي) ، دار المعرف ، القاهرة ،مصر ، دط ، دت .

_ مهدي المخزومي :

57:مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة و النحو مطبعة مصطفى الباي و أولاده بمصر ، القاهرة ، مصر ، ط2، 1958

58 : في النحو العربي نقد و توجيه ، دار الجيل ، القاهرة ، مصر ، ط1، 2003

60: ابن الوراق (أبو الحسن محمد بن عبد الله) ، علل النحو ، تحقق ، محمود جاسم محمد للدرويش ، مكتبة الرشد ، الرياض ن المملكة العربية السعودية ، دط،دت .

61: ابن يعيش (موفق الدين ابن علي) ، شرح المفصل ، تعليق ، مشيخة الأزهر إدارة الطباعة المنيرة ، القاهرة ، مصر ، دت .

ثانيا : الرسائل الجامعية :

1: عبد الرحمن صالح البايلي ، مافات كتب الخلاف من مسائل الخلاف في همع الهوامع ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، قسم اللغة العربية ، الجامعة الإسلامية ، 2008 .

2: علي محمد عبد الله صالح ، آراء الفراء النحوية في خزانة الأدب ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، قسم الدراسات العليا العربية جامعة أم القرى ، 2011.

3: محمد بن علي محمد العمري ، قياس العكس في الجدل النحوي عند أبي البركات الأنباري ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية ، قسم الدراسات العليا ، جامعة أم القرى .

4: عبد الهادي كاظم كريم الحربي ، الشاهد الشعري النحوي عند الفراء في كتابه (معاني القرآن) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، قسم اللغة العربية ، جامعة بابل ، 2005 .

الموضوع **الصفحة**

-مقدمة: ..... (أ-ج)
مدخل : ماهية القياس.....
أولا : تعريف القياس: 6
1: لغة..... 7
2: اصطلاحا..... 7
ثانيا : أقسام القياس..... 7
1: الأصل و الفرع..... 9
1 1 -أ الأصل لغة..... 9
1 2 -ب الأصل اصطلاحا..... 9
2 : الاطراد و الشذوذ..... 10
2-أ- الاطراد و الشذوذ لغة..... 10
2-ب الاطراد و الشذوذ اصطلاحا..... 10
3- العامل والمعمول..... 11
3-1 مفهوم العامل لغة و اصطلاحا..... 11
3-1-أ العامل لغة..... 11
3-1-ب العامل اصطلاحا..... 12
3-2- أقسام العوامل..... 12
3-2-أ- العامل اللفظي..... 12
3-2-ب العامل المعنوي..... 12
4- التأويل..... 13
4-1- التأويل لغة..... 13

الموضوع **الصفحة**

4-2- التأويل اصطلاحا 13
5- الحذف والتقدير 14
5-1- مفهوم الحذف لغة و اصطلاحا ..... 14.
5-1-أ الحذف لغة..... 14
5-1-ب الحذف اصطلاحا 14
5-2 مفهوم التقدير لغة و اصطلاحا 14
5-2-أ التقدير لغة..... 14
5-2-ب التقدير اصطلاحا 14
6- الاستشهاد و الاحتجاج..... 15
6-1- الاستشهاد و الاحتجاج لغة 15
6-2- الاستشهاد و الاحتجاج اصطلاحا 15
الفصل الأول : مواضع الخلاف في مسائل القياس النحوية بين الكوفيين البصريين .
المبحث الأول : مسألة وقوع الفعل الماضي حالا
أولا رأي الكوفيين في مسألة..... 18
أدلة الكوفيين..... 19
ثانيا :رأي البصريين في المسألة..... 20
أدلة البصريين..... 20
موضع الخلاف..... 21
رابعا :آراء العلماء في المسألة..... 22
المبحث الثاني : مسألة القول في العطف على اسم " إنَّ " بالرفع قبل مجيء الخبر
أولا : رأي الكوفيين في المسألة..... 25

الموضوع **الصفحة**

أدلة الكوفيين..... 25
ثانيا: رأي البصريين في المسألة..... 26
أدلة البصريين..... 26
ثالثا : موضع الخلاف..... 27
رابعا : آراء العلماء في المسألة..... 29
المبحث الثالث : مسألة القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه .
أولا: رأي الكوفيين في المسألة..... 32
أدلة الكوفيين..... 32
ثانيا : رأي البصريين في المسألة..... 33
أدلة البصرين..... 33
ثالثا موضع الخلاف..... 34
رابعا : آراء العلماء في المسألة..... 36
المبحث الرابع : مسألة القول في المنادى المفرد العلم معرب أو مبنى .
أولا : رأي الكوفيين في المسألة..... 38
أدلة الكوفيين..... 38
ثانيا : رأي البصريين في المسألة..... 39
أدلة البصريين 39
ثالثا : موضع الخلاف..... 41
رابعا : آراء العلماء في المسألة..... 43
المبحث الخامس : مسألة القول في العامل في الخبر بعد " ما " النافية النصب.
أولا : رأي الكوفيين في المسألة..... 46

الموضوع **الصفحة**

أدلة الكوفيين..... 46
ثانيا :رأي البصريين في المسألة..... 47
أدلة البصريين..... 47
ثالثا : موضع الخلاف..... 48
رابعا : وراء العلماء في المسألة..... 50
الفصل الثاني : مواضع الخلاف في مسائل القياس الصرفية بين الكوفيين و البصريين
المبحث الأول : مسألة جواز جمع علم المؤنث بالتاء جمع مذكر سالم
أولا : رأي الكوفيين..... 54
أدلة الكوفيين..... 54
ثانيا : رأي البصريين في المسألة..... 56
أدلة البصريين..... 56
ثالثا : موضع الخلاف..... 57
رابعا : آراء العلماء في المسألة..... 59
المبحث الثاني : مسألة القول في "كلا" و "كلتا" مثنيان لفظا ومعنى أو معنى فقط
أولا : رأي الكوفيين في المسألة..... 62.
أدلة الكوفيين..... 62
ثانيا : رأي البصريين في المسألة..... 63
أدلة البصريين..... 63
ثالثا موضع الخلاف..... 64
رابعا : آراء العلماء في المسألة..... 66
المبحث الثالث : مسألة القول في أصل الاشتقاق الفعل أو المصدر

الموضوع **الصفحة**

أولا رأي الكوفيين في المسألة 68
أدلة البصريين 68
ثالثا : موضع الخلاف 71
رابعا آراء العلماء في المسألة 72
المبحث الرابع : مسألة القول في " أيمن في القسم " مفرد أو جمع .
أولا : رأي الكوفيين في المسألة 74
أدلة الكوفيين 74
ثانيا : رأي البصريين في المسألة 75
أدلة البصريين 75
ثالثا : موضع الخلاف 76
رابعا : آراء العلماء في المسألة 77
المبحث الخامس : مسألة القول في جواز التعجب من البياض و السواددون غيرهما من الألوان
أولا : رأي الكوفيين في المسألة ..... 80.
أدلة الكوفيين 80
ثانيا : رأي البصريين في المسألة 81
أدلة البصريين 81
ثالثا موضع الخلاف 82
رابعا : آراء العلماء في المسألة 84
خاتمة 87
الملحق : نشأة مدرستي البصرة و الكوفة و أشهر أعلامهما 90

الموضوع **الصفحة**

قائمة المصادر و المراجع..... 96
فهرس الموضوعات 105

بسم الله الرحمن الرحيم

ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِى
شَىۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ
وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩

شكر وعرفان

أول الشكر إلى الملك القهار العزيز الجبار الرحيم الغفار القائل في كتابه:

﴿وما توفيقي إلاّ بالله عليه توكلت وإليه أنيب﴾

[هود آ88]

يقول علي ابن أبي طالب رضي الله عنه:

ماَ وَدَني أَحَدٌ إلاّ بذلْتُ له صَفْوَ المَوَدةِ منّي آخِرَ الأَبَد

فبذلا لصفو المودة وعرفانا لذوي الفضل بفضلهم أتقدم بالشكر إلى كل من أمدّ لي يد المساعدة أثناء إنجاز هذا البحث.

مقدمة

لقد شكَّلَ القرآن الكريم على مدى العصور محركاً للدّراسات اللغوية و النحوية ويعدُّ سببًا رئيسًا لنشأة النحو العربي، فمن المعلوم أن نشأة النحو كانت للحفاظ على النص القرآني و مُحاولةً للإحاطة بنظم تراكيبه و فصاحة ألفاظه ورقي أساليبه .

و لمّا كان لكل علم أُسس و أُصول تُشكل بناءه و ترسم طريقه،فقد قام النحو العربي على مجموعة من الأصول ساهمت في تشكيل قواعده وضبطها .

و يُعَدُ القياس النحوي أحد أهم هذه الأُسُس التي قامت بدور كبير في هذه العملية ، وأثْرت اللغة بألفاظ و تراكيب جديدة من خلال قياسها على ما سُمع من كلام العرب .

شُغف النحاة بالقياس و أولوه عناية بالغة ، و دارت حوله و حول مسائله الكثير من الخلافات و اشتدَّ هذا الخلاف بين نحاة البصرة و نحاة الكوفة ، فكان لاجتماع الطرفين في المجالس العلمية و المناظرات التي كانت تعقد بينهم الأثر الكبير في توسيع دائرة الخلاف .

و لقد عُني الباحثون قديمًا و حديثا بتتبع مسائل الخلاف في كتب النحو و خصُّوها بدراساتِ و أبحاثَ بعد تصنيفها وتبيين مواضع الخلاف فيها ، من هذا المنطلق جاء بحثنا الموسوم ب: "**مواضع الخلاف في مسائل القياس بين الكوفيين والبصريين _دراسة في الأدلة_**" .

و من الدوافع التي كانت سببا في اختيارنا لهذا الموضوع شغفي بهذا النوع من الدراسة والرغبة في الاطلاع على آراء و تحليلات النحاة وطرائق تفكيرهم، وقد بُنيَ بحثنا على الإشكال الآتي : كيف ظهر الخلاف بين الكوفيين والبصريين في مسائل القياس ؟ وما بيان الأدلة على ذلك؟ و كيف تجلت مواقف العلماء من أدلة كلا الطرفين ؟ وللإجابة على هذه التساؤلات ارتأينا خطة مكونة من فصلين مسبوقين بمدخل فضلا عن مقدمة وخاتمة

تطرقنا في المدخل لبعض المصطلحات التي رافقت القياس و شكلّت صورته ، وجاء الفصل الأول موسومًا بـ: "**مواضع الخلاف في مسائل القياس النحوية بين الكوفيين و البصريين**" متضمنا خمسة مباحث :

المبحث الأول : مسألة وقوع الفعل الماضي حالاً

المبحث الثاني: مسألة القول في العطف على اسم "إنَّ" قبل مجيء الخبر

المبحث الثالث : مسألة القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه

المبحث الرابع : مسألة القول في المنادى المفرد العلم معرب أو مبني

المبحث الخامس : مسألة القول في العمل في الخبر بعد "ما" النافية النصب

أما الفصل الثاني فجاء بعنوان : "**مواضع الخلاف في مسائل القياس الصرفية**" وتضمن هو الآخر خمسة مباحث :

المبحث الأول : مسألة القول في جواز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع مذكر سالم

المبحث الثاني : مسألة القول في "كلا" و " كلتا" مثنيان لفظا و معنًى أو معنًى فقط

المبحث الثالث : مسألة القول في أصل الاشتقاق الفعل أو المصدر

المبحث الرابع : مسألة في "أيمن في القسمِ" مفرد أو جمع

المبحث الخامس : مسألة القول في جواز التعجب من البياض و السواد دون غيرهما من الألوان

وذُيل البحث بخاتمة انطوت على أهم نتائجه وملحق تناولت فيه نشأة مدرستي البصرة والكوفة وأشهر أعلامهما ، ولقد اعتمد البحث آلية الوصف و المنهج المقارن القائم على عرض أدلة كلا الطرفين و الكشف عن مواضع الخلاف بينهما في مسائل القياس اعتمادا على حججهم ، دون اعتماد أسلوب الترجيح بين آراءهما،وبني البحث على دراسات سابقة أعلنت ميلاده أهمها: "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين :البصريين والكوفيين" "لابن الأنباري"و "التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين " "للعكبري" و"لتعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث" "لخالد بن سليمان الكندي.

ولقد اعترضتني أثناء إنجاز هذا البحث بعض الصعوبات أهمها : قلة المصادر الكوفية التي تُعَبِرُ عن توجههم و تمثل آرائهم إضافة إلى صعوبة فهم بعض النصوص و المعنى المراد منها .

ولا يسعني في الأخير إلاّ أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذتي المشرفة "أسماء زروقي" على كل ما قدمته من تصويبات لهذا البحث ، كما أشكر كل من مدّ لي يد المساعدة من أصدقاء و أساتذة راجية من المولى أن يوفقنا و يهدينا إلى سواء السبيل .

مدخل:

ماهية القياس

أشرق الإسلام على الجزيرة العربية معلنا حياة فكرية عقائدية جديدة ، غيرت ما كان سائدا ، ومع انتشار الإسلام و توسعه ،ودخول العجم في هذا الدين الجديد بدأ اللحن يتفشى على الألسنة ، فخاف العرب على قرآنهم و لغتهم من الذوبان في اللغات الأعجمية ، مما دفعهم إلى التفكير في علم يصون هذه اللغة ، فأسّسُوا لما عرف بعلم النحو .

يعرّف ابن جني النحو بقوله : « انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب و غيره كالتثنية و الجمع و التحقير، والتكسير و الإضافة و غير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها في الفصاحة ».[1]

و بناءا على هذا انطلق النحاة العرب يتتبعون كلام العرب الفصيح عن طريق النقل و الاستقراء ،وكانت هذه العملية خطوة حسية لا تشمل التجريد و بعد الانتهاء من الملاحظة و الاستقراء ، اللتين أجراهما النحوي على الكلام العربي المسموع تنتهي بذلك المرحلة الحسية ، و تبدأ مرحلة التجريد ،و هي استخراج المعقول من المنقول .[2]

و تحتاج هذه العملية إلى طريقة عقلية للتنظيم و التبويب و التصنيف [3] و هذا ما عُرف بالقياس .

أولا: تعريف القياس:

-1- تعريف القياس لغة:

---

[1]- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق ، محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية دب، دت ، ج1، ص 34.

[2]- ينظر : الأصول ، تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة، مصر ، دط ،2000،ص 62.

[3]- ينظر :أصول النحو العربي ، محمد خان ، مطبعة جامعة محمد خيضر ، بسكرة الجزائر ، ط1 ، 2012، ص 59.

جاء في لسان العرب " قاسَ الشيءَ يقيسهُ قيسًا و قياسًا و قيّسَهُ إذا قدّرهُ على مثالهِ ... و المقياسُ : المقدارُ. [1]

2- تعريف القياس اصطلاحا:

أما اصطلاحا فيعرّفه "ابن الأنباري" بأنه : « حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول » .[2]

ويعلّق الدكتور "محمد عيد" على هذا التعريف و يذهب إلى: « أن معناه قياس الأمثلة على القاعدة ذلك أن المنقول المطرد يعتبر قاعدة، ثم يقاس عليها غيرها » [3]

وعرّفه" ابن الأنباري" في موقع آخر بأنه « حمل فرع على أصل لعلة جامعة ».[4]

« و القياس بهذا المعنى يبتدعه النحوي تنبيها إلى علّة الحكم الثابت عن العرب بالنقل الصحيح و هذا ما يعنيه النحاة حين يقولون : « النحو كلّه قياس ».[5]

ثانيا: أقسام القياس:

قسّم النحاة ومن بينهم "ابن الأنباري" القياس النحوي إلى ثلاثة أقسام ، : قياس علة قياس الشبه ، قياس الطرد .

---

[1]– لسان العرب ، جمال الدين أبو الفضل بن مكرم بن علي (ابن منظور) ، دار المعارف القاهرة ، مصر ، دط ، دت، م5 / 3793 ،مادة(ق.ي.س).

[2]– الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري ، تحقيق: سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ط2 ،1971 ص45

[3]– أصول النحو العربي، محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، ط 4 1989 ص 68 .

[4]– الإغراب في جدل الإعراب ، ابن الأنباري، ص 93 .

[5]– القياس في اللغة العربية ، محمد حسن عبد العزيز ، دار الفكر العربي، القاهرة ، مصر، ط1 ، 1995 ، ص 20.

1- قياس العلة:

و يقصد بقياس العلة : حمل الفرع على الأصل لعلة جامعة بينهما كحمل ما لم يسم فاعله على الفاعل لعلة الإسناد.

2- قياس الشبه:

أما قياس الشبه فيحمل الفرع على الأصل لضرب من الشبه مثل إعراب الفعل المضارع ؛لأنه يتخصص بعد شياعه كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه ، فأعطى حكم الاسم في الإعراب ،فالعلة الجامعة بينهما هي الاختصاص بعد الشيوع.

3 - قياس الطرد:

ويقصد بقياس الطرد؛ أن الطرد هو الذي يوجب الحكم و اختلفوا في كونه حجة ؛لأن الطرد لا يفيد غلبة الظن .[1]

و يرى "محمد خير الحلواني" إن للقياس في تاريخ النحو العربي ثلاث وظائف لم يتحدث عنها النحويون القدماء و لكنّها تُستنبط من كلامهم و ألوان أقيستهم و هي : الاستنباط و التعليل و الرفض .

1: الاستنباط : يستخدم القياس لاستنباط قاعدة فالنجاة استنتجوا حكم بناء «لا» من قياسه على المركب المزجي.

2: التعليل : و قد يستعمل القياس لتعليل ظاهرة و إثباتها .

3: الرفض : و كثيراً ما يكون القياس وسيلة لرفض ظاهرة قال بها بعض النحويين من ذلك أن نحاة الكوفة يجعلون لام التعليل هي الناصبة للفعل المضارع ،

[1]- ينظر : الإغراب في جدل الإعراب ، ابن الأنباري ، ص 105 ، 108، 110.

فرفض البصريون ذلك ؛ لأن القياس يمنعه فلام التعليل مقيسة على الحروف المختصة بالأسماء». [1]

و ارتبطت بالقياس النحوي جملة من المصطلحات ساهمت في تشكيل صورته وبلورة مفاهيميه و تحديد خطواته :

1 +الأصل و الفرع : و يعتبران ركنان أساسيان من أركان القياس.

1-1مفهوم الأصل:

1 1- -أ- الأصل لغة:

الأصل لغة : جاء في لسان العرب «الأصل هو ما يُبتنى عليه غيره ».[2]

1 1- -ب- الأصل اصطلاحا:

أما اصطلاحا « فهو أصل الحرف أو الكلمة قبل أن يطرأ عليها أي تغيير كأن يقال أن أصل الألف في قال واو ».[3]

1 2- -مفهوم الفرع:

1-2- أ -الفرع لغة:

أما الفرع فيعنى في اللغة : « فرع الشيء ، وأعلاه ، ويقال هو فرع قومه للشريف منهم ».[4]

---

[1]- أصول النحو العربي،محمد خير الحلواني ، ص 92.

[2]- لسان العرب ،ابن منظور . م1/ص 89، مادة (أ.ص.ل)

[3]- معجم المصطلحات النحوية والصرفية ،محمد سمير نجيب اللبدي،مؤسسة الرسالة،عمان،الأردن،ط1،1985،ص11.

[4]- الصحاح ، إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عد الغفور عطار دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط4، 1990 ، / م4 ،ص 1256، مادة (ف.ر.ع)

1 -2- ب- الفرع اصطلاحا:

أما اصطلاحا :« فالفرع ما كان جزءا من الأصل أي أنه متفرع منه ».[1]

« وتجري فكرة الأصل و الفرع في النحو جريان الدم من الإنسان إذ نظر النحاة إلي اللغة العربية ، فبنوا القواعد على الأكثر، ثم جردوا أصولا نظرية شدوا فيها من أزر القواعد ، فجعلوا لكل باب نحوي أصلا عاما تنتظم ظواهره كافة ، وإذا وجدوا للباب عدة أدوات متشابهة العمل جعلوا واحد منها أصلا تتفرع عنه سائر أدوات الباب. [2]

2: الاطّراد والشذوذ :

2 -أ- الاطّراد والشذوذ لغة:

جاء في لسان العرب : «اطّرد الشيء ، تبع بعضهٌ بعضًا و جرى ، اطّرد الأمر استقام ، و اطّردت الأسماء إذا تبع بعضها بعضًا ، واطّرد الكلام إذا تتابع » .[3]، «وشذّ عنه يشذٌّ ، ويشذّ شذوذاً انفرد عن الجمهور وندر ».[4]

2- ب- الاطّراد والشذوذ اصطلاحا:

أما إذا ما جئنا إلى معناهما الاصطلاحي فقد عرفهما السيوطي : « المطّرد ما استمر من الكلام في الإعراب و غيره من مواضع الصناعة ،والشاذ ما فارق عليه بقية بابه وانفرد ».[5]

---

[1]- معجم المصطلحات النحوية و الصرفية ،اللبدي ، ص 190.

[2]- نظرية الأصل و الفرع في النحو العربي ، حسن خميس الملخ ، دار الشروق ، عمان الأردن ، ط 1 ، 2001 ، ص 25.

[3]- لسان العرب ، ابن منظور،م4،ص2652، مادة (ط.ر.د) .

[4]- المصدر نفسه ، م4/ 2219، مادة (ش.ذ.ذ)

[5]- الاقتراح ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الصفا ، القاهرة ، مصر ، ط1،1999 ، ص61.

« وعادة ما يطلق المطرد على المسموع عن العرب من ظواهر صوتية ، وصرفية و نحوية من مثل : الشواهد النحوية التي تدل على أن " لم" تجزم الفعل المضارع مطردة لأنّها أكثر من الشواهد النحوية التي تدل على أن " لم" تنصبه و يطلق الشاذّ على انعدام ورود الظاهرة اللغوية عن العرب ». [1]

3- العامل و المعمول:

تعدُّ نظرية العامل أرقى ما وصل إليه التفكير العلمي في النحو العربي إذْ ساهمت هذه النظرية في إعطاء صورة تفسيرية لظاهرة الإعراب في العربية و تقوم هذه النظرية على وجود عنصرين يؤثر واحد منها في الآخر ، فيساهمان معا في تشكيل علاقة تجمع بين مؤثر و متأثر.[2]

3-1- مفهوم العامل لغة واصطلاحا:

3-1-أ- العامل لغة:

وجاء في القاموس المحيط «أعمله ، استعمله غيره ، واعتمل عمل بنفسه » [3]
وجاء في الصّحاح : « أعمله وغيره ، واستعمله طلب إليه العمل ».[4]

---

[1]- التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم و الحديث ، خالد بن سليمان بن مهنا الكندي ، دار المسيرة ، عمان ،الأردن ، ط1،2007،ص 29

[2]- ينظر : التفكير العلمي في النحو العربي ، حسن خميس الملخ ، دار الشروق عمان الأردن ، ط1 ، 2002، ص 211.

[3]- القاموس المحيط ، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث ، مؤسسة الرسالة ، ط8،2005 ، ص1036.
مادة (ع.م.ل) .

[4]- الصحاح ، الجوهري ، م4/ ص 1256، مادة (ع.م.ل) .

3-1-ب- العامل اصطلاحا:

والعامل اصطلاحا : « هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب» [1] ، كما عُرّف أيضا بأنه : « الكلمة الملفوظة أو المقدرة التي تملك القدرة على التأثير في الكلمات التي تقع بعدها ».[2]

أما المعمول فهو : « مدخول العامل و مدار تأثيره » .[3]

3-2- أقسام العوامل:

قسّم النحاة العوامل إلى : لفظية ومعنوية .

3-2- أ- العامل اللفظي:

يعرّفه الجرجاني : « بأنه ما يعرف بالجنان أي بالقلب و يتلفظ باللسان – ك "من" و "إلى" ، و في قولك : "سرت من البصرة إلى الكوفة "فإن " من" ، و " إلى" عاملان لفظيان يعرفان بالقلب و يتلفظان باللسان».[4]

3-2- ب- العامل المعنوي:

أما العامل المعنوي فهو: ما يُعرف بالجنان، ولا يتلفظ باللسان مثلا: كعامل المبتدأ أو الخبر أعني التجريد، فإن ذلك التجريد عامل معنوي يعرف بالجنان، ولا يتلفظ باللسان.[5]

---

[1]– معجم التعريفات ،محمد السيد الشريف الجرجاني، تحقيق : محمدصديق المنشاوي ، دار الفضيلة ، القاهرة ، مصر ، دط ،دت ، ص 122.

[2]– معجم المصطلحات النحوية و الصرفية ، محمد سمبر نجيب اللبدي ،ص160

[3]– المرجع نفسه ، ص 162.

[4]– العوامل المائة النحوية في أصول العربية ، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق البدراوي زهران ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط2 ، دت ، ص 84.

[5]– العوامل المائة النحوية في أصول العربية ، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق البدراوي زهران ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط2 ، دت ، ص 84.

4-التأويل:

4-1- التأويل لغة:

جاء في مقاييس اللغة : « آل يؤولٌ أي رجعَ ، و يقال « أوّل الحكم إلى أهله » أي أرجعهٌ ».[1]

4-2- التأويل اصطلاحا:

التأويل في الاصطلاح : « يراد به عند المتقدمين أحد معنين : الأول: التفسير ، وان كان هناك من يرى أن التفسير « تبيان المراد باللفظ » ،و التأويل « تبيان المراد بالمعنى و المعنى الثاني هو نفس المراد بالكلام ». [2]

و جاء في الاقتراح للسيوطي نقلا عن أبي حيان في شرح التسهيل التأويل إنما يسوّغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول. [3]

لجأ النحاة إلى التأويل : « عندما وجدوا أنفسهم أمام نصوص استعملها العرب الفصحاء ، و نقلها الأئمة الثقاة ، ومع ذلك عدّوها من الشاذ الذي لا يقاس عليه ، ولم تسعفهم الضرورة غالبا لقبولها فخطّأها بعضهم ، وردّها بعضهم إلى القاعدة أو القياس بتقديرات صناعية و هذا ما يعرف بالتخريج أو التأويل ».[4]

---

[1]- مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق ، عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، دب ، دط ، 1979 ، ج1 ص 159.

[2]- معجم الأصول ، هيثم هلال ، دار الجيل ، القاهرة ، مصر ، ط1، 2003، ص64

[3]- الاقتراح ، السيوطي ص 73،نقلا عن أبي حيان ، شرح التسهيل .

[4]- القياس في اللغة العربية ، محمد حسن عبد العزيز، ص 41.

5- الحذف و التقدير:

5-1-: مفهوم الحذف لغة واصطلاحا:

5-1-أ- الحذف لغة:

ورد في الصحاح للجوهري : « حذفُ الشيء و إسقاطهُ » [1] و جاء في لسان العرب : « قدرٌ كل شيء مقدارهٌ و قدّر الشيء بالشيء يَقدرهٌ قدرًا و قدّره قاسه ».[2]

5-1-ب- الحذف اصطلاحا:

و الحذف اصطلاحا : حذف أو إسقاط أحد عناصر الجملة سواء كان مفردا أو حرفا أو حركة ، ويهدف في كل مواقعه إلى التخفيف. [3]

أما التقدير : « فهو نية الشيء ،و تصور وجوده ، وكثيرا ما يستعمل في المواطن التي يقع فيها الحذف » .[4]

و« تعدُّ ظاهرة (لحذف و التقدير) في البحث النحوي أسلوب من أساليب التأويل ،يرتكز على دعوى إعادة صياغة المادة اللغوية ،وتبنى هذه الدعوى على تصور سقوط بعض أجزاء المادة ذاتها من التركيب».[5]

---

[1]- الصحاح ، الجوهري ، م4/ 1341، مادة (ح.ذ.ف) .

[2]- لسان العرب : ابن منظور ، م5/ 3793 ، مادة (ق.د.ر).

[3]- ينظر : معجم المصطلحات النحوية و الصرفية ،اللبدي، ص 62.

[4]- المرجع نفسه ، ص 182.

[5]- أصول التفكير النحوي ، علي أبو المكارم ، دار غريب ، القاهرة ، مصر ط 1 ، 2006، 249.

6- الاستشهاد و الاحتجاج:

6-1- الاستشهاد والاحتجاج لغة:

و يعود المعنى اللغوي للاستشهاد إلى « شهد فلان على فلان بحق فهو شاهدٌ، والمشاهدة: المعاينةُ » .[1] أما معنى الاحتجاج لغة: « يقال: حاجتهُ أُحَاجُهُ حِجَاجاً و محاجةً أي غلبتهُ بالحُججِ، والحجّةُ البرهان » .[2]

6-2- الاستشهاد والاحتجاج اصطلاحا:

اختلفت نظرة النحاة إلى مصطلحي الاستشهاد والاحتجاج،فهناك من يرى أنهما مترادفان ،ويرى البعض الآخر أنهما مختلفان .

فالاستشهاد « هو الاحتجاج للرأي أو المذهب أي : أن يأتي النحوي لما يقول بشاهد شعري أو نثري من القول المعتمد الموثق ليؤيّده به و يدعّمه » .[3] أما « الاحتجاج فهو الاستدلال بأقوال من يُحتج بهم في اللغة و النحو ،و هو مرادف للاستشهاد » . [4] « و حجج النحو براهين تقام من نصوص اللغة للدلالة على صحة رأي أو قاعدة ، والاحتجاج في النحو معناه ؛ الاعتماد على إقامة البراهين من نصوص اللغة شعرا أو نثرا فكل من الاستشهاد و الاحتجاج يلتقيان في مجرى واحد هو سوق ما يقطع و يبرهن على صحة قاعدة أو رأي » .[5]

---

(1)- لسان العرب ، ابن منظور،م4 /ص 2348، مادة (ش.ه.د)

(2)- المصدر نفسه م2/ص799، مادة (ح.ج.ج)

(3)- معجم المصطلحات النحوية و الصرفية ، محمد سميراللبدي ،ص 119.

(4)- المرجع نفسه ، ص61.

(5)- الاستشهاد و الإحتجاج باللغة ، محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة، مصر ، ط3،1988، ص 86.

الفصل الأول:

مواضع الخلاف في مسائل القياس النحوية بين الكوفيين و البصريين.

المبحث الأول: مسألة وقوع الفعل الماضي حالا

المبحث الثاني : مسألة القول في العطف على اسم " إنَّ" بالرفع قبل مجيء الخبر

المبحث الثالث: مسألة القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه

المبحث الرابع: مسألة المنادى المفرد العلم معرب أو مبني

المبحث الخامس: مسألة القول في العامل في الخبر بعد " ما" النافية النصب

تمهيد :

المتتبع لنشأة النحو العربي و مراحله التي مر بها ، يرى إنّه قد أُسس على كثرة الخلافات بين النحاة ، وبخاصة نحاة البصرة و الكوفة ، ويرجع الخلاف لتعدد و جهات النظر ، و اعتماد كل مدرسة منهجا مختلفا في التقعيد ،. فراع نحاة البصرة شروط الفصاحة و الاطّراد على عكس نحاة الكوفة الذين تساهلوا وتوسعوا ولم يتقيدوا بالشروط السابقة .

و كان لاجتماع البصريين و الكوفيين في المجالس العلمية و المناظرات التي كانت تعقد الأثر الكبير في تدعيم و توسيع دائرة الخلاف ، فكثر الحجاج بينهم و تعددت الأدلة ، ويُعد القياس من أقوى الأسباب التي وسّعت هوة الخلاف بين البصريين و الكوفيين ، حتى أنّه يمكن إرجاع كل مظاهر الخلاف إلى القياس. [1]

« لم يختلف النحاة على وجود القياس و لم ينكروه ، إنما اضطربت نظرتهم إليه فيثبتُه بعضهم أحيانا و ينفيه آخرون ، ويرى البعض أنّ الشاهد اللغوي الواحد قياسٌ ، و يرى الآخر أنه ليس كذلك ، وربما وجّه الشاهد الواحد توجيهات مختلفة ، وكل منها في نظر الموجّه مقيس و قد تتعارض ، و تختلف ، فيلجأُ حينئذ إلى الترجيح ، والتأويل».[2]

---

[1]– مافات كتب الخلاف من مسائل الخلاف في همع الهوامع ،مذكرة لنيل شهادة (الماجستر) ، عبد الرحمن صالح البابلي، قسم اللغة العربية ، الجامعة الاسلامية ، 2008، ص29 .

[2]– أصول النحو العربي ، محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، ط4، 1989 ، ص 73.

المبحث الأول:

مسألة وقوع الفعل الماضي حالا

أولا : رأي الكوفيين في المسألة

« ذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل الماضي يجوز أن يقع حالا »[1]

أدلة الكوفيين :

يرى الكوفيون أن « كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة نحو:« مررت برجلٍ قاعدٍ وغلام قائمٍ » جاز أن يكون حالا للمعرفة نحو « مررتُ برجلٍ قاعدًا وبالغلامِ قائمًا » و الفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنّكرة نحو : « مررت برجلٍ قعدَ » فجاز أن يقع حالا للمعرفة نحو : « مررت بالرجل قعدَ » إضافةإلى أن الفعل الماضي يقع موقع الفعل المستقبل يقول تعالى : { واذا قال الله يعيسى ابن مريم } المائدة 116 .أي يقول و إذا جاز أن يقع الماضي مقام المستقبل جاز أن يقام مقام الحال ». [2]

و يتّضح أنّ هذا القياس الذي قام به الكوفيون :« ذو وجهين : أحدهما : أن الماضي يقع صفة للنّكرة ، فجاز أن يقع حالا بعد المعرفة كالفعل المضارع .

و الآخر : أن الماضي يقع موضع المستقبل ، و يقع المستقبل موضع الماضي و إذا وقع كل منهما موقع الآخر ، وجازت الحال من أحدهما كان الآخر كذلك ».[3]

ونظرا لهذه المواقع التي احتلها الماضي فقد أجاز الكوفيون أن يقع حالا .

---

[1]– الإنصاف في مسائل الخلاف ،كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن ابن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، مصر ، دط 2009، المسألة(32) ، ج1، 219.

[2]– المصدر نفسه ، ص 220.

[3]– الاستقراء الناقص و أثره في النحو العربي ،محمد بن عبد العزيز العمريني ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ،مصر ، دط، 2008،ص 161.

ثانيا : رأي البصريين في المسألة:

ذهب البصريون إلى : «أنه لا يجوز أن يقع الفعل الماضي حالا إلاّ أن تكون معه " قد" ظاهرة أو مقدرة ».[1]

أدلة البصريين :

يرى البصريون : « أن الفعل الماضى لا يجوز أن يقع حالا لوجهين أحدهما : أن الفعل الماضي لا يدل على الحال ، فينبغي أن لا يقوم مقامه ، و الوجه الثاني : أنه يصلح أن يُوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه ." الآن " أو" الساعة " و هذا لا يصلح في الماضي ».[2]

« أما إذا جئت "بقد" جاز أن يقع حالا لأن " قد" تقرّبه من الحال ألا تراك تقول" قد قامت" قبل حال قيامها ولهذا يجوز أن يقترن به الآن أو الساعة فيقال" قد قام الآن" أو "الساعة" ،فتقول: "جاء زيدُ قد ضحكَ" و "أقبلَ محمدُ و قد علاهُ الشيبُ" ».[3] ،فلما اقترن الفعل الماضي "بقد" قربته من الحالية فقولك :"جَاء زيدٌ قد ضحك" أي ضاحكًا.

« والحال من الأسماء و الأفعال ما كانت موجودة وقت الإخبار أو الحكاية كقولك : "جاءَ زيدُ راكبًا" ، فالمجئ ماضٍ و " راكبًا" حكاية حاله وقت المجيء ، والماضي هنا قد انقضى و انقطع ،وما كان قد انقضى و انقطع لا يكون هيئة الاسم وقت وقوع الاسم منه أو به ». [4]

---

[1]– التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار العرب الاسلامي ، بيروت ، لبنان ، ط1، 1986 ، المسألة (63)، ص 386.

[2]– الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، المسألة (32) ، ج1، ص 220

[3]–شرح المفصل ، موفق الدين بن علي ابن يعيش النحوي ، تعليق ،مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المُنيرية ، القاهرة ، مصر ، دت ، ج2، ص66

[4]– التبين عن مذاهب النحويين ، العكبري ، المسألة (63) ، ص 386.

فالحال يأتي مبيّنا حال صاحبه أثناء وقوع الحدث ،والماضي يدل الانقطاع فكيف به أن يبين هيئة صاحبه وهو ماضي ومنقطع .

« و لما كان المُجَاورْ يُعطي حكم المُجَاوِرْ جاز أن يقع الفعل الماضي حالا إذا اقترن "بقد" ، وفي حال تجرّده من " قد" لفظا و تقديرا اسْتُبْعدَ أن يجري مجرى الحال ». [1]

منع البصريون أن يقع الفعل الماضي موقع الحال : لأن دلالة الماضي تنافيه دلالة الحال ، فالماضي يدل على المضُيّ و الانقطاع على عكس الحال الذي يدل على هيئة صاحبه وقت الحاضر .

ثالثا : موضع الخلاف :

رفض البصريون قياس الكوفيين ، الذين يرون فيه : « إن الماضي يقع صفة للنكرة ، فيجوز أن يقع حالا من المعرفة ، وعّلقوا عليه و ذهبوا إلى أن هذا يجوز مع اسم الفاعل الذي يراد به الحال ، على عكس الفعل الماضي الذي لا يراد به الحال ، فلم يجز أن يقع حالا ». [2]

بالإضافة إلى رفضهم قولهم : « إن الماضي يقوم المستقبل ،و إذا جاز أن يقوم مقام المستقبل جاز أن يقوم مقام الحال و اتهموه بالفساد ، لأن الماضي إنما يقوم مقام المستقبل في بعض المواضع عى خلاف الأصل و بدليل يدل عليه كقوله تعالى { و اذا قال الله يعيسى ابن مريم } المائدة 116. فلا يجوز فيما عداه ابقاءً على الأصل ، كما أنه يجوز أن يقع الماضي في بعض المواضع حالاً لدليل يدل عليه ، وذلك إذ دخلت عليه "قد" أو كان وصفا لمحذوف كقوله تعالى {اَو جآءُكم حصررت صدورهم} [النساء آ90]

---

[1]– التبين عن مذاهب النحويين ، المصدر السابق ،ص 387.

[2]– الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، المسألة (32)، ج1 ، ص 222.

فيكون التقدير :فيه" أو جاؤكم قوماً حصرت صدورهم" فوقع الفعل الماضي "حصرت" صفة لمحذوف مقدر"قومًا"، ولم يجز فيما عداه ». [1]

وهناك من ذهب إلى : « أنه يمكن أن يُحمل الماضي على المستقبل حتى كأنه مُشاهدُ ، كما إلحاق الماضي بالمستقبل جائز لاشتراكهما في الفعلية و باب الحال أن تكون اسما وإيقاع الفعل موقع الاسم أبعد من وقوع الفعل موقع الفعل ».[2]

رابعا : آراء العلماء في المسألة:

رأي أبي البقاء العُكبري (538، 616هـ) :

يذهب العكبري مذهب البصريين في هذه المسألة و كان له تعقيب على قياس الكوفيين ، فرأى إن وقوع الماضي صفة لا يلزم وقوعه حالا ؛لأن الماضي يوصف به على وجه نزول الصفة في الحال، و يكون الوصف بها ماضيا بخلاف الحال فإن بابها أن تكون مُقارنة للفعل نحو قولك : " جاءَ زيدُ راكبًا " أي :حال ركوبه أمّا قولهم بوقوع الماضي موقع المستقبل ، فهذا يدخل في وضع اللفظ موضع غيره من قبيل المجاز المخالف للأصل ، كما أنّ فيه تحويل لمدلول اللفظ إلى خلافه فمثلا : الفعل " ضربَ" موضوع للدّلالة على الزمان الماضي فوقوعه موقع المستقبل نقض للدلالة. [3]

رأي ابن يعيش (ت643 هـ) :

وافق هو الآخر مذهب البصريين في عدم جواز وقوع الفعل الماضي حالا ، و علق على رأي الكوفيين و حجّجّهم بأنّها فاسدة المعنى ، والأمر فيها بالعكس ، فكل ما يجوز أن يكون حالا يجوز أن يكون صفة للنّكرة ألا ترى أنّ الفعل المستقبل يجوز أن

---

[1]– الإنصاف في مسائل الخلاف ،المصدرالسابق ، ص 223، 224.

[2]– التبيين عن مذاهب النحويين العكبري ، المسألة (63) ، ص 390.

[3]– ينظر :المصدر نفسه ، ص 390.

يكون صفة للنكرة نحو : " هذا رجلٌ سيكتبُ "، و لا يجوز أن يقع حالاً إنما يقع حالا اسم الفاعل ، والفعل الماضي و المستقبل يختلفان عنه ، فلا يكون كل منهما حالا .[1]

[1]– ينظر : شرح المفصل ، موفق الدين ابن علي ابن يعيش النحوي تعليق ، مشيخة الأزهر،ادارة الطباعة المنيرية ، القاهرة مصر ، دت ،ج2 ، ص67.

المبحث الثاني :

مسألة القول في العطف على اسم " إنَّ " بالرفع قبل مجيء الخبر

أولا : رأي الكوفيين في المسألة :

ذهب "الكسائي" إلى :« أنه يجوز العطف على "اسم إنَّ" بالرفع قبل مجيء الخبر مطلقا ، سواء تبين فيه عمل " إن" أو لم يتبين نحو: "إن زيدًا و عمرو قائمانِ" ، و"إنّكَ وبكرُ منطلقانِ" ».[1]

و ذهب "الفراء" إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لا يتبين فيه عمل " إنَّ " ، حيث يقول في معانيه : « و لا أستحب" إنَّ عبد الله و زيد قائمان" لتبين الإعراب في "عبد الله" ، وقد كان الكسائي يجيزه لضعف "إنَّ" ». [2]

أدلة الكوفيين :

استدل الكوفيون على جواز العطف على اسم " إنَّ" بالرفع قبل مجيء الخبر « بقياسها على "لا" نحو قولنا "لا رجلَ و امرأةُ أفضلُ منكَ" و كذلك الأمر مع "إنَّ" لأنها بمنزلتها و إن كانت "إنَّ" للاثبات و"لا" للنفي ، فالشيء يحمل على ضده كما يحمل على نظيره ». [3]، فكما « يجوز العطف بعد تمام الخبر يجوز كذلك قبل تمامه » [4]، و ذهب الفراء إلى أن "الصّابئونَ" في قوله تعالى : { ان الذين ءامنوا و الذين وهادواو الصائبون والنصارى من امن بالله و اليوم الاخر و عمل صالحا فلا خوف عليهم ولاهم يحزنون} [المائدة آ96]

---

[1]- أسرار العربية ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، تحقيق ، محمد بهجت البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربية ، دمشق ، سوريا ، دط، دت، ص 152 .

[2]– معاني القرآن ، أبو زكريا يحي بن زياد الفراء ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط3،1983، ج1، ص311.

[3]– ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ،ابن الأنباري ، المسالة (2.3) ، ج1، ص 167.

[4]- التبيين عن مذاهب النحويين ، العكبري ، المسألة (52) ، ص71.

مرفوع على أنه عطف على "الذين" و"الذين" حرف من جهة واحدة في رفعه وخفضه ، فلما كان إعرابه واحدًا كان نصب "إنَّ" نصبًا ضعيفًا ». [1]

ثانيا : رأي البصريين في المسألة :

ذهب البصريون إلى : « أنه لا يجوز العطف على موضع "إنَّ" قبل تمام الخبر»[2]

أدلة البصريين :

يقول" سيبويه" في كتابه : « فأما ما حُمل على الابتداء فقولك:"إنَّ زيدًا ظريفٌ وعمرُو" ، "وإن زيدًا منطلقُ و سعيدُ" ، "فعمرُو و سعيدُ" يرتفعان على وجهين : فأحد الوجهين حسنُ و الآخر ضعيفُ فالحسنُ أن يكون محمولا على الابتداء ؛ للأنّ معنى "إنَّ زيدًا منطلقُ : زيدٌ منطلقُ ، و"إنَّ" دخلت توكيدًا ، والوجه الآخر الضعيف أن يكون محمولا على الاسم المضمر في "المنطلق"، و "الظريف" فإن أردت ذلك فأحسنُهُ أن تقول "مُنطلقٌ هو وعمْرُو" ، "وإنَّ زيدُ عمُرو"». [3]

و يتّضح من كلام سيبويه أنه لا يجيز العطف إلاّ بعد تمام خبر " إنَّ" .

يقول "ابن السراج" : « واعلم أنّك إذا عطفت اسمًا على "إنَّ" وما عملت فيه من اسم وخبر فلك أن تنصبه على الاشتراك بينه وبين ما عملت فيه "إنَّ" ، ولك أن ترفع فتحمله على الابتداء يعني _ موضع إنَّ_ فتقول " إنَّ زيد ٌمنطلقٌ وعمرو" ؛ لأنَّ معنى"

---

[1]– معاني القرآن ،الفراء،ج1،ص311.

[2]– شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، تعليق :يوسف حسن عمر، جامعة قاز بونسن ،بنغازي ، ليبيا، ط2 ، ج2، ص 354.

[3]– الكتاب ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبز ، تحقيق ، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط3،1988،ج2،ص 145.

إنَّ زيدٌ منطلقٌ" : "زيدٌ منطلقٌ"، ولك أن تحمله على الضمير وإن كان ضعيفًا فتقول : "إنَّ زيدٌ منطلقٌ هو وعمرو ».[1]

فيرى" ابن السراج" أنَّ الرفع على أساس العطف على موضع "إن" (الابتداء)، والنصب على أساس العطف على ماعملت فيه "إنَّ" .

ثالثا : موضع الخلاف :

يعود الخلاف بين البصريين و الكوفيين في هذه المسألة إلى اختلافهم في عمل " إنَّ" فالبصريون يرونها عاملة في المبتدأ و الخبر على عكس الكوفيين الذين يرون أنها تعمل في المبتدأ فتنصبه و يرتفع الخبر بما كان يرتفع به قبل دخولها .[2]

انطلاقا من هذا حكم الكوفيون على جواز العطف على موضع "إنَّ" قبل مجيء الخبر لأن الخبر عندهم لا يدخل تحت تأثير" إنَّ" ، لأنّ "إنَّ" إنما أُعملت لمشابهتها الفعل فهي فرع عليه ، والفرع أبدًا أضعف من الأصل » .[3]، «و كما يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع " لا" نحو: "لا رجلَ و امرأةٌ أفضل منك" » فكذلك مع " إنَّ. "[4]

ردَّ البصريون على الكوفيين : « بأنه لا يوجد في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب و لا يعمل الرفع ، فلقد أوجبنا تقديم المنصوب على المرفوع لضعف هذه الحروف وانحطاطها عن رتبة الفعل فما ذكرتموه يؤدي إلى ترك القياس و مُخالفة الأصول». [5]

---

[1]– الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق :عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط3، 1996 ،ج1،ص240.

[2]– ينظر : أسرار العربية، ابن الأنباري ، ص 150

[3]– المصدر نفسه ، ص 150.

[4]–الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، المسألة (23) ، ص 67

[5]– أسرار العربية ، ابن الأنباري، ص 150.

وذكر " ابن الفخّار " في "شرحه للجمل " : « أنَّ الذين ينكرون العطف على الموضع ،لأن العطف على الموضع إنما يكون حيث يتقدم عاملان أحدهما معلق باللفظ ، والآخر

بالموضع ، فإذا كان كذلك جاز أن يُحمل المعطوف على كل واحد منهما كقولك :" ليس زيد بقائمٍ و لا قاعدًا (معا)" ، فليس عاملةُ في الموضعِ و الباء عاملة في اللفظ ، و"إنَّ" تختلف عن ليس لأنها مُعاقبةٌ للابتداء ؛ لا تجامعه البتة ، فوجب ألا يكون العطف على الموضع إلاّ بشرط حضور صاحبه ؛ لأنه لا موضع إلاّ لذي موضع ، و صاحب الموضع هو الابتداء، وقد زال بدخول الناسخ ، فوجب زوال الموضع بزوالصاحبه » .[1]

"فإنَّ" تختلف عن "ليس" ، لأنها تأخذ حق الصدارة في الجملة، وبالتالي لا تجتمع هي والابتداء فإذا دخلت على الجملة زال الابتداء وأخذت مكانه.

إضافة إلى أن البصريين رفضوا العطف على الموضع قبل تمام الخبر : « لأن العامل في خبر المبتدأ عندهم هو : الابتداء ، والعامل في خبر إنَّ " إنَّ " فيكون "قائمان"في قولك : "إنَّ زيدٌ وعمرو قائمان" خبرا عن "زيد و عمرو" معًا، فيعمل عاملان مختلفان مستقلان في العمل رفعًا واحدا فيه، و ذلك لا يجوز ؛ لأن عامل النحو عندهم كالمؤثر الحقيقي ».[2] ،« ثم إنَّ الرفع فاسد لأن الخبر إذا ثُنِيَ كان خبرًا عن الاسمين ».[3]

أما فيما يخص قياسهم « العطف على اسم (لا) فالرفع لا يجوز ومن أجازه قال : (لا) و اسمها رُكبا ، وجُعلا كاسم واحد موضعه رفع و منهم من قال : (لا) لا تعمل في الخبر ؛ لأنها فرع ، فلم يلزم فيها ما يلزم في "إنَّ" » .[4]

---

[1]- شرح الجمل ، أ بو عبد الله محمد بن علي بن أحمد ابن الفخار ، تحقيق : روعة محمد ناجي، دارالكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1، 2013، م1، ص287

[2]– شرح الرضي على الكافية،الاستراباذي،ج2،ص345.

[3]- اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق غازي مختار طليمات ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، ط1،1995،ج1، ص 213.

[4]– اللباب في علل البناء والإعراب، المصدرالسابق ، ج1،ص214

و اتفق البصريون : « على جواز نصب المعطوف على اسم :"إنَّ" بعد الخبر على اللفظ ، ورفعه من ثلاثة أوجه : أحدهما أن يكون على معنى الابتداء، ومعنى ذلك أنك لو لم تأت ب " إنَّ " لكان الاسم مرفوعا بالابتداء، فجاء المعطوف على ذلك التقدير و لم ينقض رفعه معنى ، ومن قال هو معطوف على موضع "إنَّ" أو على موضع اسم "إنَّ" ، فهذا المعنى يريد لا(إنَّ) ، "فإنَّ" هنا كالعدم إذ فائدتها التأكيد فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع ، والثاني أن يكون المبتدأ و الخبر على الوجهين محذوف نحو:"إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرُو"،فيقدر الخبر: و"عمرُو قائمٌ" دلّ عليه المذكور،والثالث أن يكون معطوفا على الضمير في الخبر فيكون على هذا فاعلا و الأجود على هذا توكيده نحو قولك :"إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرُو"، فيكون التقدير:"إنَّ زيدٌ قائمٌ هو وعمرو"، فيعرب الضمير فاعلاً لاسم الفاعل "قائم" ويعطف عليه "عمرو" » .[1]

رابعا :آراء العلماء في المسألة :

رأي ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) :

ذهب مذهب البصريين في عدم جواز العطف بالرفع على موضع "إنَّ" قبل تمام الخبر يقول في "أوضح المسالك" :« و يعطف على أسماء هذه الحروف بالنصب قبل مجيء الخبر و بعده ، ويعطف بالرفع لشرطين : استكمال الخبر ، وكون العامل " إنَّ " و أكّدَ أن هذا الرأي عموما هو ما تفيده ظاهر عبارة "ابن مالك" في الألفية حيث يقول

وَ جَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى مَنْصُوبِ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَ

[1]– المصدر نفسه ، ص213

بل عبارته في "التسهيل" أن هذا ما أجمع النحاة عليه ، وذلك حيث يقول : " يجوز رفع المعطوف على اسم "إنَّ" و لكن ، بعد الخبر بإجماع لا قبله مطلقا ». [1]

رأي علي بن اسحاق الصُميري (ت 541 هـ):

يقول في "التبصرة و التذكرة" : « و تقول :"إنَّ زيدَا قائمَا و عمروُ" ، إن شئت و"عمرًا " ، فالرفع من وجهين : أحدهما : أن تعطفه على موضع (اسم إنَّ)لأن موضعه الابتداء ، والوجه الثاني : أن تعطفه على المضمر في " قائم" لأن فيه ضميرا يرجع إلى زيدًا ، وهذا لا يحسن إلا بتأكيد الضمير كقولك : إن زيدًا قائم هو عمروُ ، لما قدمنا في العطف على المضمر ... أمّا النصب ، فالعطف على المنصوب ولا خلاف في جوازه في الحروف كلها ،(...) و من زعم أنه عطف على الموضع فقد غلط ، لأنه حمل على التأويل ، والحمل على التأويل قبل التمام فاسد » .[2]

---

[1]– أوضح المسالك على ألفية ابن مالك ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ،منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان ، دت ، ج1، ص 353، 358.

[2]– التبصرة و التذكرة ، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصميري ، تحقيق : فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، ط1، 1982، ج1، ص208،211.

المبحث الثالث :

مسألة القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه

أولا : رأي الكوفيين في المسألة :

ذهب الكوفيون إلى « أنه يجوز تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها ، نحو : زيدًا عليك ، وعمرًا دونك ،و بكرًا عندك ».[1]

أدلة الكوفيين :

استدل الكوفيون على جواز تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها بقياسها على الأفعال ، فهم يرون : « إنها نائبة عن الفعل و تقوم مقامه فجاز أن تتقدم معمولاتها عليها كالأفعال إلحاقا للفرع بالأصل و هو الأقرب ».[2]

إضافة إلى : « أن اسم الفاعل ، واسم المفعول لما نابا عن الفعل جاز تقديم معموليهما عليهما فكذلك هنا ، هذا وجه ، والوجه الثاني أن هذه الأسماء واقعة موقع الأمر ، ومعمول الأمر يتقدم عليه فجاز أن تتقدم معمولات هذه الأسماء عليها ، فقولك : "زيدًا" في معنى "الزم زيدا" ، ولو قلت:" زيدًا الزم" جاز ذلك أيضا » .[3] فلما كان تقديم المفعول جائزًا مع الفعل فكذلك ما قام مقامه.

إلاّ أن "للفرّاء" له وجهة نظر تخالف وجهة نظر الكوفيين ، حيث يقول : « في قوله تعالى : ﴿ كتاب الله عليكم ﴾ [النساء : 24] ، كقولك : "كتابا من الله عليكم "،و قد قال بعض أهل النحو معناه :"عليكم كتاب الله "، والأول أشبه بالصواب ، و قلما تقول العرب :" زيدًا عليك أو زيدًا دونك" » .[4]

---

[1]– الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، المسألة (27) ، ص 200

[2]– التبيين عن مذاهب النحويين ، العكبري ، المسألة (59) ، ص 375.

[3]– المصدر نفسه ، ص 375.

[4]– معاني القرآن ، ج 1، ص 260 .

« و الفراء فيما ذهب إليه مخالف لمنهج الكوفيين في الاحتجاج بالقياس متأثرا بالبصريين ».[1]

ثانيا : رأي البصريين في المسألة :

ذهب البصريون إلى: « أنه لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه ». [2]

أدلة البصريين :

جاء في "الكتاب لسيبويه" : « و اعلم أنه يقبح" زيدًا عليك وزيد حذرك" : لأنه ليس من أمثلة الفعل ، فقبح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها ، إلاّ أن تقول : "زيدًا" فتنصب بإضمارك الفعل ثم تذكر "عليك" بعد ذلك ، فليس يقوى هذا قوة الفعل ، لأنه ليس بفعل و لا يتصرف تصرف الفاعل الذي في معنى يفعل ». [3]

ويرى "المبرد " : « أن هذه الأسماء وُضعت لتدل على الفعل فأُجريت مجراه ما كانت في مواضعها، و لا يجوز فيها التقديم و التأخير ، لأنها لا تتصرف تصرف الفعل كما لم تتصرف (إنَّ) تصرف الفعل ، فأُلزمت موضعا واحد ، وذلك كقولك : "صه" و" مه" ، فهذا إنّما معناه "اسكت و اكفف" » .[4]

و يذهب "ابن السراج" : « إلى أنه لا يجوز أن تتقدم معمولات هذه الأسماء من أجل أن مالا يتصرف لا يتصرف عمله ». [5]

---

[1]– آراء الفراء النحوية في خزانة الأدب ، مذكرة لنيل(شهادة الماجستير) ، علي محمد علي عبد الله صالح، قسم الدراسات العليا العربية ، جامعة أ م القرى ، 2011، ص 250.

[2]– الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، المسألة (27) ، ص 200.

[3]– الكتاب ، سيبويه ، ج1، ص 253.

[4]– المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق ، محمد عبد الخالق عظيمة ،لجنة إحياء التراث ، القاهرة ، مصر ، ط3، 1994، ج1، ص 202 .

[5]– الأصول في النحو ، ابن السراج ، ج1، ص 142.

و يتّضح من هذه النصوص أن وجه المنع عند البصريين هو عدم تصرف هذه الأسماء و جمودها فهي على صورة واحدة فكيف تجري مجري الفعل المتصرف في جواز تقدم معموله عليه .

« و الشيء إنما يتصرف عمله كما يتصرف هو في نفسه ، فإذا لزم طريقة واحدة ، لزم ما يعمل فيه طريقة واحدة ».[1]

و يؤكد "سيبويه" : « أن هذه الحروف التي هي أسماء الفعل لا تظهر فيها علامة المضمر ، و ذلك لأنّها أسماء ، وليست على الأمثلة التي أخذت منها الأفعال فيما مضى ، وفيما يُستقبل ، ولكن المأمور و المنهي مضمران في النية». [2]

فإذا قلت "دونك" أو "عليك" فقد أضمرت فاعلاً في النيّة فيكون التقدير:"عليك أنت" والكاف للمخاطبة ، ومن هنا رأى البصريون أنَّ هذه الأسماء شابهت الأفعال من جهة المعنى فقط.

ثالثا : موضع الخلاف :

يكمن الخلاف في هذه المسألة أنَّ الكوفيين أجازوا أن يتقدم معمول اسم الفعل عليه قياسًا على الفعل ، فالفعل يتقدم معموله عليه فكذلك هنا ، أما البصريون فيرفضون هذا : « لأن هذه الألفاظ فرع في العمل ،إنما أُعملت عمل الفعل لقيامها مقامه ،فينبغي أن لا تتصرف تصرفه ،إذ لو قلنا إنه يتصرف عملها ،ويجوز تقديم معمولاتها عليها لأدى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل ،وذلك لا يجوز ،لأن الفروع أبدا تنحط عن درجات الأصول ». [3]

---

[1]- المقتضب ، المبرد ، ج1 ، ص 142 .

[2]- الكتاب ، سيبويه ، ج1، ص 242 .

[3]- الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، المسألة (27)،ج1،ص201.

إضافة إلى : « أن اسم الفعل شابه الفعل معنًا و لم يشبهه لفظًا ، ولا يتصرف تصرفه ، ولا تتصل به ضمائر الرفع البارزة ، ولا تلحقه نون التوكيد ولا نون الوقاية ، ولا أداة من أدوات الفعل» .[1]

« فينبغي أن لا تحمل على الأفعال في جواز تقدم معمولاتها عليها ،و هناك من ذهب إلى أن " عليك " و "دونك " حروف في الأصل و ظروف و إنما استعيرت هاهنا فعملت عمل الفعل توسعًا ، و ما كان كذلك اقتصدَ به في العمل على وقوعه في موضعه ولا يجوز فيه التقديم ، لأن ذلك تصرف و هذه الأسماء لا تصرف لها فتجري في ذلك مجرى الحروف نحو " ما " النافية و " لات " مع الحين ، و"المصدر" فإنه لا يتقدم معموله عليه مع أن حروف الفعل فيه موجودة فمنْعُ التقديم أولى » .[2]

و الواضح أن الكوفيين أعطوا لهذه الأسماء خصائص الأفعال من تصرف و تقديم و تأخير : « لأنهم إعتبورها أفعالا حقيقية سواء من حيث الدلالة أو من حيث الاستعمال ».[3]

على عكس البصريين الذين اعتبروها أفعالاً من جهة الدلالة لا من جهة الاستعمال فمنعوا أن يتقدم معمولها عليها.

(1)– آراء الفراء النحوية في خزانة الأدب ، على محمد علي عبد الله صالح ، ص 251 .

(2)– التبيين عن مذاهب النحويين ، العكبري ، المسألة (59) ، ص 374 .

(3)– في النحو العربي نقد و توجيه ، مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ،بيروت، لبنان ، ط2، 1986، ص 202.

رابعا : آراء العلماء في المسألة :

رأي عبد القاهر الجرجاني (392هـ):

« اعلم أن هذه الأسماء يؤتى بها لضرب من الاختصار "فصَهْ" ، و"مَهْ" يقومان مقام "اسْكُتْ" و "اكْفُفْ "، وهذه الأسماء فروع على الأفعال فلا تتصرف تصريفها ، و لا يجوز تقديم مفعولها عليها نحو أن تقول :" زيدًا عليكَ" و "عمرًا دونك" ». [1]

فلما كانت فروعًا لم تقوَ قوة الأصل في جواز تقديم معمولها عليها.

رأي الرضي الاستراباذي (624- 686 هـ) :

يتّضح من كلام الرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب أنه يؤيد مذهب القائلين في عدم جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه ،حيث أكّدَ أن هذه الأسماء لا تتصرف تصرف الأفعال بالإضافة إلى ضعفها فهي لا تصل إلى مفعولها بنفسها بل تستعين بحرف عادته إيصال الازم إلى المفعول ، فكثيرا ما تزاد الباء في مفعولاتها نحو : "عليك به" فهذه الألفاظ وأمثالها ليست أفعالاً مع تأديتها معاني الأفعال ، فصيغها مخالفة لصيغ الأفعال، فالأفعال متصرفة وهذه الألفاظ جامدة . [2]

---

[1]- المقتصد في شرح الإيضاح ،عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق :كاظم المرجان ،دار الرشيد للنشر ، بغداد ، العراق ، دط، 1982 ، م1 ، 577 .

[2]- ينظر : شرح الرضي على الكافية ، الإستراباذي ، ج3، ص83 ، 88 .

المبحث الرابع :

مسألة المنادى المفرد العلم معرب أو مبني

أولا : رأي الكوفيين :

ذهب الكوفيون إلى : « أنّهُ معرب مرفوع بغير تنوين ».[1]

أدلة الكوفيين :

احتج الكوفيون لرأيهم بأنهم : « و جدوا المنادى المفرد العلم قد تجرد من الرافع و الناصب و الخافض ، إضافة إلى معنى المفعولية التي يحملها ، فتجنبوا خفضه لئلا يشبه المضاف، ونصبه لئلا يشبه ما لا ينصرف ، فرفعوه بغير تنوين للفصل بينه وبين المرفوع برافع ، أمّا المضاف فحَملوهُ على النصب ، لأنه أكثر استعمالا من غيره ».[2]

وتجنبًا لهذه الإشكالات قال الكوفيين أنه مرفوع بغير رافع ، فتجنبوا خفضه لئلا يشبه المضاف كقولك :"يا حام لاً كتاباً" ،وتجنبوا نصبه لئلا يشبه ما لاينصرف كقولك :"يا أحمدَ"، أما المضاف كقولك :" يا عبد الله" فحملوه على النصب لكثرة الاستعمال.

و يتبين أن علة الإعراب عندهم هي تجرد المنادى المفرد العلم من أي عامل قد يؤثر فيه فينصبه ، أو يخفضه أو يرفعه .

و الكوفيون في حكمهم هذا جمعوا بين حالتين للمفرد العلم ، حالة أصلية : و هي حالة المفرد العلم نحو : زيدٌ قائمٌ ، و حالة فرعية : وهي حالة نداء المفرد العلم نحو " يا زيدُ" فوجدوا أن الحالتين متعارضين في الحكم من حيث التنوين، حيث وجدوا أن العلم المفرد في النداء غير منون في حين أنه في كل في موضع غير النداء يُنونُ ؛ من

---

[1]- التبيين عن مذاهب النحويين ، العكبري ، المسألة (78) ، ص 438.

[2]- الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، المسألة (45) ، ج1 ، ص 277 .

هنا حكموا على أن العلم المفرد يصحبه عامل يؤثر فيه فيعمل فيه على عكس المنادى العلم الذي تجرد من أي عامل ».[1]

كما ذهبوا إلى: « أن الاسم المعرب منون قبل النداء ، غير منون بعد النداء فسقوط النداء حكم حادث ، والحكم الحادث لابد له من سبب حادث ولا حادث إلاّ حرف النداء ، فوجب أن يضاف الحكم إليه».[2]

ثانيا : رأي البصريين في المسألة:

ذهب البصريون إلى : « المنادى المفرد العلم مبنيٌّ على الضم ، و موضعه النصب لأنه مفعول ». [3]

أدلة البصريين :

يرى الخليل إن الاسم المفرد في النداء مرفوع كما رفع "قَبْلُكَ" و "بَعْدُكَ"* ، لأن موضعها واحد مع ترك التنوين في الاسم المفرد ، كما ترك فيهما فلما اطّرد هذا في كل اسم مفرد منادى صار بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو الفعل .[4]

---

[1]– ينظر: قياس العكس في الجدل النحوي عند أبي البركات الأنباري ، مذكرة لنيل الدكتوراه في اللغة العربية ،محمد بن علي بن محمد العمري ،قسم الدراسات العليا ، جامعة أم القرى ،ص409 .

[2] – التبين عن مذاهب النحويين ، العكبري ص 339

*– أسماء وغايات و تبنى على الضم عند قطعها عن الإضافة حيث أنها في أصل مضافة فإذا قطعتها عن الإضافة أصبحت هي الغاية

[3]– ينظر : الكتاب سيبويه ، ج2،ص 182، و المقتضب ،المبرد ، ج4 ، ص 204، و الأصول في النحو ، ابن السراج ، ج1، ص333.

[4]– ينظر : الكتاب ، سيبويه، ج2، ص182.

« ووجه الشبه بين المنادى المفرد و بين (قبلُ و بعدُ) هو أن المنادى إذا أُضيف أو نُكّرَ أُعرب ، وإذا أُفردَ بُنِيَ كما أن " قبلُ و بعدُ " تُعربانِ مُضافتين و مَنكُورتينِ وتُبنيانِ في غير ذلك فكما بُني " قبلُ وبعدُ" على الضم ،بني المنادى المفرد على الضم». [1]

و ذهب "المبرد" إلى أن كل منادى واحد مفرد معرفة يبنى على الضم و لا يلحقه التنوين ، وإنما فُعل ذلك به لخروجه من بابه و مضارعته مالا يكون معربا ، و ذلك أنك إذا قلت : "يا زيدُ" ، و "يا عمروُ" ، فقد أخرجته من بابه وأدخلته في باب ما لا يكون إلا مبنيا نحو : "أنتَ و إيّاكَ و التاء في قمتَ و الكاف في ضربتكَ "، فلما أُخرجَ من باب المعرفة و أُدخلَ في باب المبنية لزمه مثل حكمها ، و بُني على الضم ليخالف جهة ما كان مُعربا.[2]

أمَّا "ابن السراج " فقد أرجع علة بناء الاسم المفرد المنادى : « لوقوعه موقع غير المتمكن* ، ألا ترى أنه قد وقع موقع المضمرة و المُكنيات و الأسماء التي إنما جعلت للغيبة ، فلا تقول "قامَ زيدٌ" وأنت تحدث زيدًا عن نفسه إنما تقول: "قمت يا هذا" ،فلماوقع "زيدٌ" وما أشبه هبعد " يا " في النداء موقع "أنت و الكاف و أنتم" و هذه مبنيات لمضارعتها الحروف بُنيَ » .[3]

يتبين من خلال هذه النصوص الأسباب و العلل التي جعلت البصريين يحكمون على أن المنادى المفرد العلم مبني على الضم ، والتي يمكن إجمالها فيما يلي :

---

[1]– العلل النحوية في كتاب سيبويه ، أسعد خلف العوادي ، دار الحامد ، عمان ، الأردن ، ط1، 2009، ص 196.

[2]– المقتضب ، المبرد ، ج4، ص204.

*– هو الذي يشبه الحرف من حيث البنية كأن يكون مكون من حرف أو حرفين ، ومن حيث المعنى لأن الحرف ليس له معنى في ذاته إنما يشير إلى معنى في غيره مثل أسماء الإشارة و الأسماء الموصولة ،أما المتمكن فهو الاسم المعرب الذي يقبل التنوين

[3]– الأصول في النحو ، ابن السراج ، ج1، ص333.

- ضارع المنادى المفرد العلم " قبلُ " و "بعدُ" فبني كما بنيا.

- خروج المنادى المفرد و العلم من باب المعارف و دخوله في باب المبنيات.

- وقوع المنادى العلم موقع غير المتمكن فبُني كما بُني غير المتمكن ، و هناك من ذهب إلى : « أنه بني لأنه أشبه "كاف الخطاب" ، وذلك من ثلاثة أوجه : "الخطاب ، التعريف ، الإفراد "، لأن كل واحد منهما يتصف بهذه الثلاثة ، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه بُني كما أن كاف الخطاب مبنية ».[1]

- أمَّا بناءهُ على الضم « فلأن بناءُهُ عارضُ ، فحُركَ لينفصل عما بناؤُهُ لازم ، وحُرك بالضم لثلاثة أوجه : أحدهما : أنه قوي بذلك زيادة في التنبيه على تمكنه و الثانية أن المنادى يُكسر إذا أضيف إلى الياء و يفتح إذا أُضيف إلى غيرها ، فضم في الإفراد لتكمل له الحركات كما فعلوا ذلك في "قبلُ" و"بعدُ"، والثالث أنّهم لو فتحوه لالتبس بالمضاف فصاروا إلى ما ليس فيه ».[2]

- فالأصل في المنادى المفرد العلم أنّه مُعرب إنما بُني لدخول حرف النداء ، فكان بناءه عارضًا ولم يكن أصليًا.

ثالثا : موضع الخلاف :

يكمن الخلاف في هذه المسألة في اختلاف نظرتهم للمنادى المفرد العلم ، فالبصريون يرونه مبنيًا على الضم ، والكوفيون يرونه مُعربًا ، « لأنَّ المنادى المفرد العلم اسم معرب قبل النداء ، ولم يحدث بالنداء ما يُوجب البناء ، ألا ترى أن "المضاف و

---

(1)- أسرار العربية ، ابن الأنباري ، ص 224.

(2)- اللباب في علل البناء والاعراب ، العكبري ،ج1،ص331

المشابه له "معربان مع وجود حرف النداء فكذلك "غير المضاف" ، وإنما رُفع لأنَّ الأصل هو الرفع و لم يحدث ما يغيره عن الأصل و سقط التنوين بدخول النداء ». [1]

فلما كان "المضاف والمشابه له" مُعربان مع وجود حرف النداء نحو:"يا عبدَ الله" و"يا خيرًا من زيدٍ" ، دلَّ هذا على أنَّ حرف النداء لا يوجب البناء فلو كان يوجب البناء لبُنيا ، فكذلك المنادى غير المضاف أصله الرفع ولم يحدث ما يغيره عن الأصل أما سقوط التنوين بدخول النداء ؛ فلأنَّ العلم المفرد قبل النداء مُنوَّن نحو:"زيدٌ" فإذا دخل النداء سقط التنوين نحو:" يازيدُ".

ردَّ عليهم البصريون بأنَّ : « الأصل في المنادى المفرد العلم أن يكون مُعربا فلما أشبه "المكنيات" و" أسماء الخطاب" بُني كما هي مبنية ».[2]

و رفض البصريون قول الكوفيون : « بتجرد المنادى من عامل يؤثر فيه ، بأنه لا نظير له في كلام العرب ، فلا وجود لمعمول دون عامل ، أما قولهم :رفعناه بغير تنوين ، فإنما يرفع بغير تنوين ما هو صحيح الإعراب وذلك الاسم الذي لا ينصرف » . [3]

وترى الدكتورة "عفاف حسانين" : « أن البصريين قدّروا لبناء المنادى المفرد العلم وجْهًا و إن كان بعيدا إلى أنه أقرب إلى المنطق من قول الكوفيين أنه مرفوع

---

[1]– التبيين عن مذاهب النحويين ، العكبري ، المسألة (78) ، ص 439.

[2]– الإنصاف في مسائل الخلاف ابن الأنباري ، المسألة (45) ، ج1، ص 278.

[3]– التبيين عن مذاهب النحويين، المصدر السابق، المسألة (45) ، ج1، ص 280

بغير رافع ، كما ذهبت إلى أن الكوفيين يطلقون أحكاما فردية مرسلة و لا يهتمون باطّرادها حتى في بابها بل يهتمون بما يترتب على إطلاقها من مخالفة القواعد ال تي أخذت أصلا من كلام العرب، و أن يكون قد أتوا بما لا نظير له في كلام العرب »[1]

رابعا آراء العلماء في المسألة :

رأي جلال الدين السيوطي (ت911هـ):

يقول السيوطي في همع الهوامع : « و يُبنى العلم المفرد في النداء بخلاف "غير المضاف و شبهه "، و"النكرة المقصودة" على ما رفع به لفظًا وهو الضمة في المفرد ، والجمع المكسر ، وجمع المؤنث السالم : "يا زيدُ" ، "يا رجلُ" ، و"يا هنداتُ" أو تقديرا في المقصور ، "يا موسى" ،وما كان مبنيا قبل النداء نحو ،"يا سيبويه" و "يا خمسة عشر" ، وعلّة البناء ؛ الوقوع موقع "كاف الخطاب " و "قبلُ" ، وخُصَّ بالضم لئلا يلتبس "بغير المنصرف" لو فتح ، وب"المضاف للياء" لو كُسر فبُنيَ على الضم ». [2]

رأي أبو حيَّان الأندلسي (ت745هـ) :

يذهب أبو حيّان إلى أنّ المنادى إذا كان مبني الوضع أو محكيًّا بقي على حاله نحو :"رقَّاش" "وسيبويه"،وإنْ كان المنادى معرب في الأصل بُنيَ على ما يرتفع به

---

[1]– في أدلة النحو ، عفاف حسانين ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، مصر ،ط1،1996،ص 190.

[2]– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين عبد الرحمان السيوطي ، تحقيق ، أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ،بيروت ، لبنان ، ط1،1998،ج2،ص 29.

تقول :"يا زيدُ" و"يا رجلُ" "ويا زيدانِ"، و"زيدون"، "ويا مصطفون "،ولا ينادى ضمير متكلم ولا ضمير غائب فلا يقال :"يا أنا"و لا "يا هو" وحركة : " يا زيدُ " ، و"يا رجلُ"

حركة بناء لا حركة إعراب كما زعم "الكسائي" و "الريّاشي" ، وما كان علمًا نحو : (يا زيدًا) فهو باق على تعريفه بالعلمية ».[1]

[1]- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق ، رجب عثمان محمد مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط1،1998،ج4، ص2182.،2183.

المبحث الخامس :

القول في العامل في الخبر بعد " ما " النافية النصب

أولا : رأي الكوفيين :

ذهب الكوفيون إلى : «أنَّ " ما " في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر و هو منصوب بحذف حرف الخفض ». [1]

أدلة الكوفيين :

احتجَّ الكوفيون لمذهبهم بقولهم :إنَّ القياس في "ما" أن لا تكون عاملة البتة ، وهذا نظرا إلى أنها حرف غير مختص ، وإنما يعمل الحرف إذا كان مختصا ، كحرف الجزم ، وحروف الخفض لما اختصت أُعملت ، و "ما " تدخل على الاسم و الفعل ولهذا السبب أُهملت في لغة بني تميم قياسا على عكس الحجازيين الذين أعملوها لشبهها ب"ليس" من جهة المعنى و هو شبه ضعيف فلم يقوَ على العمل في الخبر كما عملت" ليس." [2]

وذهب "الفراء" من الكوفيين إلى :« أن علّة نصب الخبر بعد " ما" النافية هو سقوط حرف الخفض ، واحتجّ بقوله تعالى : ﴿ ما هذا بشرا﴾ يوسف 31 ، "فبشرا" منصوب بحذف حرف الخفض ، لأن "الباء" استعملت فيه فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء فلما حذفوها أحبّوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك ، و أما أهل نجد ومنهم بنو تميم فيتكلمون بالباء و غير الباء فإذا أسقطوها رفعوا». [3]

---

[1]– الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، المسألة (19) ، ج1، 151 .

[2] ينظر : المصدر نفسه ، المسألة (19) ، ج1،ص 151

[3]– معاني القرآن ، ج2، ص42 .

وذهب" ثعلب" إلى : « أن قولهم : "ما عبدُ الله قائمًا" هو قول أهل الحجاز ، و قد جاء القرآن به ، وبنو تميم يرفعون فيقولون: "ما زيدٌ قائمُ" ». [1]

و يتّضح من هذه النصوص أن "ما " النافية عند الكوفيين عاملة فقط في الاسم أما الخبر فلا تؤثر فيه .

ثانيا رأي البصريين :

ذهب البصريون إلى « أن "ما " النافية عاملة في الخبر و هو منصوب بها ». [2]

أدلة البصريين :

يرى البصريون أن : " ما " النافية شابهت ليس فأعطيت حكمها ، ويذهب "المبرد" أن قولك: "ما زيدٌ قائماً" هو قول: أهل الحجاز ، وذلك أنهم رأوها في معنى " ليس" ، تقع مبتدأة ، وتنفي ما يكون في الحال ، و ما لم يقع ،فلمّا خَلُصَتْ في معنى " ليس" دلّت على ما تدل عليه و لم يكن بين نفيّيْه ما فصل البتة حتى صارت كل واحدة تغني عن الأخرى فأجروها مجراها ». [3]

« ثم إن أصل العمل للأفعال بدليل أن كل فعل لابد له من فاعل إلا ما استعمل زائدا أو في معنى الحرف ، وما عمل من الأسماء فلشبه الفعل ، وأما الحرف فإنه إذا اختص بما دخل عليه ولم يتنزل منزلة الجزء منه عمل فيه ،فإن لم يختص أو اختص ولكن تنزل منزلة الجزء منه لم يعمل فيه ، و"ما" من قبيل غير المختص ، إلاّ أنهم شبهوها ب"ليس" في كونها للنفي ، وداخلة على المبتدأ والخبر ، كما أن" ليس" كذلك

---

[1]– مجالس ثعلب ، أبو العباس أحمد بن يحي ثعلب ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط2 ، 1950 ، ج21 ، ص 596 .

[2]– ينظر : الكتاب ، سيبويه ، ج1 ، ص 60، 61 ، و المقتضب ، المبرد ، ج3،ص 188، 189 .

[3]– المقتضب ، المبرد ، ج3، ص 188 .

فراع أهل الحجاز هذا الشبه فأعملوها عملها ، فرفعوا بها المبتدأ اسما لها ونصبوا بها الخبر خبرا لها ». [1]

انطلاقا من هذا رأى البصريون أن " ما " النافية عاملة في المبتدأ و الخبر لكنهم وضعوا شروطا لعملها :

1) ألا يقترن اسمها بإنْ الزائدة

2) أن لا ينقض نفي خبرها ب"إلاّ" فلذلك وجب الرفع نحو :"ما زيدٌ إلاّ قائمٌ"

3) أن لا يتقدم الخبر نحو:"ما مُسيئٌ من أعْتبَ"

4) ألاّ يتقدم معمول خبرها على اسمها

فان انتقض شرط من هذه الشروط بطل عملها .[2]

فلما كثر استعمال "ما" على لغة الحجازيين ونزل القرآن بها ، قاس البصريون عملها على هذا.

ثالثا : موضع الخلاف :

اختلف النحاة في عمل "ما" ومدى تأثيرها على ركني الجملة المبتدأ والخبر، فقال البصريون عملت " ما " النافية الرفع والنصب في الاسم و الخبر، وقال الكوفيون عملت في الاسم الرفع، أما الخبر فهو منصوب على حذف حرف الجر.

و راح كل فريق يدلي بحججه و يقدم تخريجا لتصوره

---

[1]– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السيوطي ، ج1، ص 389.

[2]– ينظر: أوضح المسالك على ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري ، ج1 ، ص 276، 279 ، 282 .

فذهب الكوفيون إلى أن القياس في " ما " ألاّ تعمل ، وأعملها أهل الحجاز لشبه ضعيف بينها وبين ليس و انطلاقا من هذا الشبه الضعيف لم تقو على العمل في الخبر

على عكس البصريين الذين رأوها عاملة في الاسم و الخبر؛ لأنها فرع على" ليس" فأجروها مجراها .

لا خلاف بين الفريقين على أن " ما " فرع في العمل على "ليس" ، إنما خلافهم حول عملها في الخبر .

ذهب "ابن جني" إلى أن : هناك حكمان في شيء واحد دعت إليه علتين مختلفين ، حكم بالإعمال لعلة المشابهة بينها و بين ليس و حكم بالإهمال لعلة حرفيتها و اشتراكها في الدخول على الاسم و الفعل ، فأهل الحجاز أعملوها للعلة الأولى و بنو تميم أهملوها للعلة الثانية و أجروها مجرى (هل)، وغيرها مما لا يعمل ، ورأى بنو تميم أنها حرفا داخل على الجملة المستقلة بنفسها و مباشر لكل واحد من جزأيها .[1]

أمّا قول الكوفيين أن الخبر بعد " ما " النافية منصوب بنزع الخافض فقد رفضه الكثير من النحاة من بينهم "الرضي الاستراباذي" الذي يرى : « إن الباء الداخلة على الخبر ليست بشيء ، لأن "الباء" زائدة فإذا لم تثبت لم يحكم أنها محذوفة.[2]

كما علّق "ابن يعيش" على قول الكوفيين بنصب الخبر بنزع الخافض و هو " الباء " بقوله : « إن ما ذهب إليه الكوفيون ليس بسديد ، وذلك أن " الباء " كان أصل دخولها

[1]- ينظر : الخصائص ، ابن جني ، ج1 ، ص 125.
[2]- شرح الرضى على الكافية ،الاستراباذي ج2، ص 190

على ليس و " ما " محمولة عليها لاشتراكهما في النفي فلا فرق بين الحجازية في ذلك و التميمية »[1]

والمعلوم أن " ما " من الحروف المشتركة بين الاسم و الفعل فحقها ألاّ تعم ل كما ذهب إليه الكوفيين ، فكيف زعم البصريون أنّها عملت الرفع و النصب ، إذن فهناك ما جعل "ما" تخرج عن القاعدة و هو شبهها ب "ليس" ، فهناك من يعتبر أن هذا قياس في اللغة ، والقياس في اللغة ممتنع ، فيرد المجيزون إن القياس يمتنع لو أنا نحن الذين قضينا لهذه الحروف بهذا العمل بوجود هذا الشبه ، ولكن الأمر على غير هذا ، والذي حدث هو أننا استقرأنا كلام العرب فوجدناهم يرفعون الاسم ينصبون الخبر ب"ما" كان يفعلون ب "ليس" ، ثم إن القياس يمتنع في اللغة في مدلولات الألفاظ و معانيها ، أما في الأحكام الإعرابية فلا ».[2]

اختلفت آراء الطرفين نظرا لاختلافهم في المقيس عليه ، فالكوفيون قاسوا الإهمال على لغة التميميين ، والبصريون قاسوا الإعمال على لغة الحجازيين.

رابعا : آراء النحاة في المسألة :

رأي ابن جني (ت392هـ) :

يرى ابن جني : « إن الشيء قد يشذ في الاستعمال و يقوى في القياس فيكون الأولى ما كثر استعماله و من ذلك اللغة التميمية في " ما " هي أقوى قياسا إن كانت الحجازية أسْير في الاستعمال و إنما كانت التميمية أقوى قياسا من حيث كانت عندهم ك "هل" في دخولها على الكلام مباشرة لصدري الجملة :الفعل والمبتدأ ، كما أن "هل" كذلك ، إلاّ أنك إذا استعملت أنت شيئا من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر

[1]– شرح المفصل ، ابن يعيش ، ج2 ، ص 116 .

[2]– ينظر : أوضح المسالك على ألفية ابن المالك ، ابن هشام الأنصاري ، ج1 ، ص 372 ، 373 .

استعماله و هو اللغة الحجازية ، ألا ترى أنّ القرآن نزل بها ، وأيضا إن رابك في الحجازية ريب من تقديم خبر أو نقض النفي فزعت إذا ذاك إلى التميمية .» [1]

رأي ابن الفخّار (ت 419):

يتّضح من كلام" ابن الفخّار" في "شرحه لجمل الزجاجي" أنه على مذهب البصريين في إعمال " ما " النافية عمل " ليس " حيث يقول : « إذا جئت بعد خبر " ما " باسمين ، وكان المرفوع منهما قبل المنصوب جاز ذلك مطلقا سواء كان المنصوب حقيقيا أو سببيا و لا فرق بين " ما " و " ليس " ».[2]

كما يرى "ابن الفخار " : « امتناع تقدم المنصوب "بما " على مرفوعها ، خلافا لباب " ليس " لأن الفرع لا يقوى قوة الأصل ». [3]

و هذا يدل على أنه يرى أن " ما " عاملة فتحتاج إلى مرفوع و منصوب .

---

[1]– الخصائص : ابن جني ، ج1 ، ص 125 .

[2]– شرح الجمل ، ابن الفخار ، م 1 ، ص 409 .

[3]– المصدر نفسه ، م 1 ص 410 .

الفصل الثاني :

مواضع الخلاف في مسائل القياس الصرفية بين الكوفيين و البصريين

المبحث الأول :مسألة القول في جواز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع مذكر سالم

المبحث الثاني :مسألة القول في كِلاَ و كلِتَا مثنيان لفظا ومعنى أو معنى فقط

المبحث الثالث : مسألة القول في أصل الاشتقاق الفعل أو المصدر

المبحث الرابع : مسألة القول في" أيمن في القسم " ، مفرد أو جمع

المبحث الخامس : مسألة القول في جواز التعجب من البياض و السواد دون غيرهما من الألوان .

المبحث الأول:

مسألة جواز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع مذكر سالم

أولا : رأى الكوفيين في المسألة:

ذهب الكوفيون إلى : « جواز جمع الاسم المؤنث بالتاء جمع مذكر سالم نحو : "طلحة" تجمع على "طلحون"» . [1]

أدلة الكوفيين:

احتجَّ الكوفيون على جواز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع مذكر سالم بقولهم : « إن هذا العلم المؤنث بالتاء عبارة عن لفظ فيه علامة تأنيث سُميَ به مُذكرٌ يعقل فيُجمع بالواو و النون كالذي آخره ألف التأنيث نحو : "موسى" و "عيسى" فإنك تقول في جمعه : "مُوسون" و"عيسون" فكانت العلّة في ذلك أن العبرة فيه بالمعنى ، والمعنى على التذكير ، فوجب أن يُذكّر بعلامة التذكير و هي الواو و النون كما في الألف» . [2]

كما أكدَّ الكوفيون على : « أنّه يجوز جمع "طلحة" و ما شابهه بالواو و النون ، فتقول في "طلحة" : "طَلْحُونَ" ؛ لأنه في التقدير جمع " "طَلْح " لأنَّ الجمع قد تستعمِلِه العرب على تقدير حذف حرف من الكلمة قال الشاعر :

"وَعُقْبَةُ الأَعْقَابِ في الشهْر اَلْأَصَمِ"

[1]-التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين ، أبو البقاء العكبري تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ط1، 1986، المسألة (26) ، ص 219.

[2]– المصدر نفسه ، ص 221.

فَكسروه على ما لا هاء فيه ، وإن كانت الهاء في تقدير الإسقاط جاز جمعه بالواو و النون كسائر الأسماء المجموعة بالواو و النون » . [1]

و الواضح من هذه النصوص أنَّ الكوفيين أجازوا الجمع بالواو و النون حملاً على المعنى ؛ لأنَّ هذا الاسم مذكر المعنى مؤنث اللفظ وأجمع الكوفيون على : « أنّك لو سميت رُجلا "بحمراء" أو "حبلى" لجمعته بالواو و النون فقلت : " حَمْرَاؤون " و " حُبْلُون " و لا خلاف أنَّ ما في آخره ألف التأنيث أشدُ تمكنًا في التأنيث مما في آخره تاء التأنيث ، لأن ألف التأنيث صِيغَتْ الكلمة عليها و لم تُخْرجْ الكلمة من تذكير إلى تأنيث ، و تاء التأنيث ما صِيغَتْ الكلمة عليها ، و أخْرَجَتْ الكلمة من التذكير إلى التأنيث و لهذا المعنى قام التأنيث بالألف في منع الصرف مقام شيئين بخلاف التأنيث بالتاء ، و إذا جاز أن يجمع بالواو و النون ما في آخره التاء كان ذلك من طريق أولى ». [2]

يوضح هذا النص عملية القياس التي قام بها الكوفيون حيث قاسوا" تاء التأنيث " على "ألف التأنيث" مع اقرارهم أنَّ "الألف" أشد تمكنا من "التاء" ن فكما يجوز جمع ما آخره ألف التأنيث بالواو و النون يجوز كذلك فيما آخره تاء التأنيث .

---

[1] -الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن ابن محمد بن أبي سعيد الأنبا ري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع ، القاهرة ، مصر ، 2009 ، المسألة (4) ، ج1 ، ص 52 .

[2]– المصدر نفسه المسألة (4) ،ج1،ص 52

ثانيا : رأى البصريين :

يذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع مذكر سالم[1]

أدلة البصريين :

ذهب "سيبويه" إلى : « أنَّك إذا سميت رَجلاً ب "طلحة" أو "سلمة" أو "جبلة" ثم أردت أن تجمعه جمعته بالتاء ، كما كنت جَامِعَهُ قبل أن يكون اسما لرجل على الأصل ، ألا تراهم وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا :" رَجلٌ رَبْعَةٌ" وَ جَمعُوهَا بالتاء فقالوا : "رَبْعَاتْ" ، و لم يقولوا "رَبعون" ، وقالوا: "طلحة الطلحات" و لم يقولوا: "طلحة الطلحين" فهذا الجمع على الأصل لا يتغير عن ذلك » . [2]

أما في حال سميت رجلا باسم ينتهي بألف التأنيث مثل: "حمراء" فيرى سيبويه : «إنه يُجمع بالواو و النون ؛ لأنَّ التاء تدخل على هذه الألفات فلا تحذفها و ذلك كقولك : "حُبْلَيْاتْ" فلما صارت تدخل فلا تحذف شيئًا أشبهت عندهم ؛ "أرضيات ودريهمات" »[3]

و يرى "المبرد " إنّك إذا سميت رجلا بشيء فيه ألف التأنيث ، وأردت أن تجمعه جمعته بألف ونون فقلت في "حمراء" – اسم رجل – "حمراوون" ، و ما كان بالهاء فإنك تجمعه بالألف و التاء فتقول في "طلحة طلحات"، والفصل بينهما أنَّ ما كان فيه ألف التأنيث

(1) - ينظر

(2) -

(3)-

مقصورة أو ممدودة فهي لازمة له ، فيجب أن يكونا علامتين لما هو لفظ ، ولفظ " طلحة" مؤنث فلا يجعل علامته الواو التي هي من علامات المذكر ، فلو سميت امرأة بـ " جعفر " لم تجمعها بالواو و النون بل بالألف والتاء ،وما كانت فيه علامة تأنيث وجب أن تراعى فلا تبدل بعلامة أخرى ».[1]

و ذهب "السيوطي إلى أن البيت الذي احتج به الكوفيون : « عقبة الأعقاب » شاذ لا يقاس عليه ، مع إمكان تأويله بجعل الأعقاب جمع عقبة بمعنى الاعتقاب لا العَلَمْ ».[2]

رفض البصريون أن يجمع العلم المؤنث بالتاء جمع مذكر سالم لأنَّ الأصل أن يجمع بالألف و التاء مراعاة لعلامة التأنيث التي يحْمِلُها.

ثالثا : موضع الخلاف :

يكمن الخلاف في هذه المسألة في إجازة الكوفيين جمع العلم المؤنث بالتاء جمع مذكر سالم في حين رفض البصريون هذا و ذهبوا إلى أنه يجمع بالألف و التاء .

اعتمد الكوفيون في حكمهم هذا على قياس التاء على الألف (ألف التأنيث) ، فرفض البصريون هذا القياس « لأنه يؤدي إلى اجتماع علامتين متضادتين (التأنيث و التذكير) في اسم واحد و ذلك لا يجوز ».[3]

و ذهب "الرضي" في" شرحه للكافية" إلى : «أنَّ قياس الكوفيين ليس بشيء ؛ لأنّ الألف الممدودة تقلب واوا فتتمحي صورة علامة التأنيث و إنما قلبوها واوا د ون ياء

---

[1]– التبيين عن مذاهب النحويين ، العكبري ، المسألة (26) ، ص 223

[2]– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق: أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، ط1 1998 ،ج1، ص 151 .

[3]– الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، المسألة (4) ، ص 53

لتشابهها في الثقل كما قيل في "صحراوات" و الألف المقصورة تحذف و تبقى الفتحة قبلها دالة عليها و إنما تحذف الممدودة والمقصورة نسبيا حذف التاء للزومهما الكلمة فكأنهما لامُها ».[1]

و ذهب البصريون إلى:« أنَّ تاء التأنيث من حكم الألفاظ، والواو و النون من علامات(الألفاظ) فلو جمع بالواو و النون لتناقض؛ لأنَّ تذكير اللفظ ضد تأنيثه ».[2]

كما ردّ البصريون على قول الكوفيين أنَّ العبرة بالمعنى، فيجب أن يجمع العلم المؤنث بالتاء جمع مذكر سالم؛لأنه مذكر المعنى ،بقولهم : بل العبرة باللفظ ، ألا ترى أنهم جمعوا "طلحة" على "طلحات" ، و العلّة في ذلك أن الواو و التاء لفظ لأنّها لا تدخل على بناء مذكر ، ألا ترى أنك تقول في جمع "حبلى" : "حبليات" ، فلو كانت الألف ثابتة لم يدخل عليها علم التأنيث الذي هو للجمع ، ولكنك تُبْدِلُ من الألف – إذا كانت ممدودة – واوًا ؛ فإنما تدخل علامة التأنيث و علامة التذكير على شيء مؤنث فيه ، و أمّا "طلحة" فلو قلت في جمعها "طلحتون" لَلَزْمك أن تكون أنّثته وذكّرَته في حال و هذا هو المُحال».[3]

أمّا "ابن السراج " فيوافق ما ذهب إليه" المبرد وسيبويه" في جمع ما آخره هاء التأنيث بالواو و النون. [4]

و يتجلى من النصوص السابقة أنَّ البصريين راعوا علامة التأنيث في آخر الاسم فجمعوه بالألف و التاء كما يُجمع الاسم المؤنث احتكامًا للّفظ، و احتكم الكوفيون للمعنى فجمعوه بالواو و النون فاختلفت آراؤهم و تحليلاتهم.

---

[1] – شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي ، تعليق : يوسف حسن عمر ، جامعة قاز بونسن ، بنغازي ، ليبيا ، ط2 ، 1996 ،ج3 ، 373

[2]– التبيين عن مذاهب النحويين ، العكبري ، المسألة (26) ،ص 373.

[3]– المقتضب ، المبرد ،ج4،ص7،8.

[4]– ينظر : الأصول في النحو ، ابن السراج ،ج2، ص 420.

رابعا : آراء العلماء في المسألة :

رأي أبي الحسن بن عبد الله الورّاق (ت 325 هـ) :

يقول ابن الورّاق : « واعلم أنَّ ما كان على (فَعْلَةٌ) و كان اسما فإنَّ جمعه بالألف و التاء ، و تحريك الحرف الأوسط منه للفصل بينه و بين الاسم و النعت ، وذلك كقولِكَ "جَفْنَةٌ "، و "صَحْفَةٌ" ، و" تَمْرَةٌ" ، تقول في جمعها : "جفناتُ" و "صَحْفاتٌ" ، و" تمراتُ" ثم يواصل حديثة : بأنَّ تحريك الأوسط إذا كان اسما ليفصل بين الاسم و النعت فتقول في "صَحْفَةٌ صَحَفَاتِ فتحرك الوسط و تقول في "عَبْلة : عَبْلاتِ" فلا تحرك الأوسط ، وإنما خصُّوا الاسْمَ بالتحريك ،و تركوا أوسط النعتِ على حاله لأنَّ الصفة أثقل من الاسم». [1]

رأي ابن عقيل (ت 769 هـ) :

يقول في كتابه "المساعد على تسهيل الفوائد" : و يجمع بالألف و التاء قياسا ذو تاء التأنيث مطلقا أي : علمًا " كطلحة و فاطمة" ، واسم الجنس " كفاطمة" ، والعلم المؤنث العاري من علامة التأنيث "كزينب" أو ملتبسا بها " كسَلَمَة "، وصفة المذكر الذي لا يعقل نحو :" دريهمات" ، وما كان على فَعْلَاء التي لا أفعل لها نحو : "امرأة عجزاء" ، و" نساء عجزاوات" وما سوى هذا فمقصور على السماع كقولهم في "سماء – سماوات" و في" أرض أرضات" فهذا فيحفظ و لا يقاس عليه. [2]

---

[1]– علل النحو ، أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق ، تحقيق ، محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، دط ، دت ، ص 225 ، 226 .

[2]– المساعد على تسهيل الفوائد ، بهاء الدين بن عقيل ، تحقيق : محمد كامل بركات مكتبة الملك فهد الوطنية ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ، ط2 ، 2001 ، ج1 ، 75 76 .

المبحث الثاني :

مسألة القول في "كلا" و "كلتا" مثنيان لفظا و معنى أو معنى فقط

أولا : رأي الكوفيين في المسألة :

ذهب الكوفيون إلى « أنَّ "كِلا " و " كلتا " فيهما تثنية لفظية ومعنويةٍ وأصل "كلا" " كُلٌّ " فخففت اللام ، وزيدت الألف للتثنية ، وزيدت التاء في " كلتا " للتأنيث ، والألف في " الزَّيدَان " و " العَمْرانِ" و لزم حذف النون منهما للزُومِهِمَا الإضافة ». [1]

أدلة الكوفيين :

ذهب الكوفيون إلى : أنَّ الألف في "كلا" و "كلتا" للتثنية ». [2] ، و يقول الفراء : في تفسيره لقوله تعالى﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [الكهف آية 33] ،فلم يقل آتَتَا، و ذلك أنَّ كلتا اثنتان لا يفرد واحدتها ، وأصله "كُلٌّ" كما تقول للثلاثة "كُلٌّ" فكان القضاء أن يكون للثنتين ما كان للجمع لا أن يفرد للواحدة شيء فجاز توحيده على مذهب "كُلٌّ" و تأنيثه جائز ، للتأنيث الذي ظهر في "كلتا" ، و كذلك فافعل " بكلتا" و" كلا" إذا أضفتهن إلى معرفة و جاء الفعل بعدهن فاجمع ووحدّ ، ومن التوحيد : قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ [مريم آ 95] ». [3]

إضافة إلى « أنَّ الضمير يعود إليهما بلفظ التثنية في بعض المواضع كقول الشاعر : [من البسيط]

---

[1]– الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، المسألة (62) ،ج2، ص13 .

[2]– أسرار العربية ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، ، تحقيق ، محمد بهجت البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي ، دمشق ، سوريا ، دط ،دت

[3]– معاني القرآن ، بأبو زكريا يحي بن زياد الفراء ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط3 1983، ج2 ، ص142

كِلَاهُمَا حِينَ جدَّ الجَرْيُ بينهُمَا قَدْ أَقْعَلَعَا كَلاأنفيهِمَا رَابَ »
(1)

فعاد الضمير " هما " في أنفيهما على" كلا" السابقة له ، « و تنقلب الألف في "كلتا و كلّا" إلى ياء في حالة النصب و الجر ، إذا أضيفتا إلى مضمر تقول : « رأيت الرجُلين كُليهما » « و مررتُ بالرجلين كليهما » و لو كانت الألف المقصورة لم تنقلب كألف "عصا" و" رحا "». [2] ، فدل هذا أنَّ فيهما إفرادا لفظيا و تثنية مَعْنَوية .

ثانيا : رأي البصريين في المسألة :

ذهب البصريون إلى " أنَّ "كلا " و " كلتا " مفردتان لفظا و مثنيان معنى ، و الألف فيهما كالألف في "عصا" و" رحا" .[2]

أدلة البصريين :

استدل البصريون على أنَّ "كلا " و " كلتا " مفردتان لفظًا ، مثنيان معنى بقولهم :

« بأنَّ الألف فيهما ليست للتثنية ، إذ لو كانت للتثنية ، لانقلبت في حال النصب و الجر إذا أضيفتا إلى المُظهر ؛ لأن الأصل هو المُظهر ، و إنما المُضمر فرعه تقول : " رأيت كلا الرُجلين " و " مررت بكلا الرجلين " ، و كذلك تقول في المؤنث ، و " رأيتَ كلتا المرأتين " ، و لو كانت للتثنية لوجب أن تنقلب مع المظهر كما تنقلب مع المضمر ، فلما لم تنقلب دلَّ على أَنَّها ألف مقصورة , ليست للتثنية ». [3]

---

(1)– اللباب، في علل البناء و الإعراب ،أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق ، غازي مختار طليمات ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، ط1 1995، ج1 ، 399 ، 394 .

2- أسرار العربية ، ابن الأنباري ، ص 88.

(2)- ينظر أسرار العربية ، ابن الانباري ،ص286 ، والإنصاف في مسائل الخلاف ابن الأنباري ، ج2،13، و اللباب في علل البناء الإعراب.

(3)– الإنصاف في مسائل الخلاف ،ابن الانباري ، المسألة (62) ،ج2،ص21.

إضافة إلى : « أن الضمير يعود على "كلا " و " كلتا " تارة بالإفراد اعتبارا باللفظ و تارة بالتثنية اعتبارًا بالمعنى يقول تعالى : ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [الكهف آ 33]، فرُدَّ الضمير إلى اللفظ » . [4]

كما احتج البصريون لمذهبهم : « بأنه لا يُنْطقُ بالواحد من " كلُ " بخلاف المثنى كما أنهما لا يُضافان إلى المثنى ، ولو كانا مثنيين للزم أن يضاف الشيء إلى نفسه وهو باطل ألا ترى أنك لا تقول : "مررت بهما اثنيهما ، كما لا تقول به واحده "». [1]

ثالثا : موضع الخلاف :

اختلفت رؤية كل من البصريين و الكوفيين ل "كلا " و "كلتا " ، فالبصريون يرون أنهما اسمين مفردين مقصورين فيهما إفراد لفظي و تثنية معنوية على عكس الطرف الآخر الذي يرى أنهما مثنيان لفظا و معنى .[2]

و يرى الشجري في أماليه : « أنَّ " كلا " و " كلتا " حُملا على حكم المفردات في إضافتهما إلى المظهر، و على حكم المثنيات في إضافتهما إلى المضمر ، وهذا نظرا ؛ لأنَّ الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف ، والاسم الظاهر ، أصل للمضمر فأعطيا الإعراب الأصلي في إضافتهما إلى الأصل الذي هو المظهر ، و أعطيا شكل إعراب التثنية الذي هو إعراب فرعي في إضافتهما إلى الفرع الذي هو المضمر ».[3]

---

[4]ـ أسرار العربية ، ابن الأنباري ، ص 286 .

[1]-اللباب في علل البناء و الإعراب ، العكبري ،ج1 ، 399 .

[2]-ينظر : أمالي الشجري ، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي ، مكتبة القاهرة ، مصر ، ط1،1992، ج1،ص290، وشرح المفصل ، مزفق الدين ابن على ابن يعيش النحوي ، تعليق : مشيخة الأزهر ، إدارة الطباعة المنيرية ،دب،دت،ج2،ص4

[3] -أمالي الشجري ، الشجري ، ج1،291 .

و رفض البصريون قول الكوفيين بأنَّ " كلا" مأخوذة من " كُلَّ" ؛ لأنَّ " كُلُ" للإحاطة و "كلا" لمعنى مخصوص فلا يكون أحدهما مأخوذًا من الآخر ». [4]

و يرى "ابن يعيش" إنَّ : « " ألف " " كلا" و "كلتا" تجري مجرى ألف "عصا" "رحا" وإذا أضيفتا إلى الظاهر في حال النصب و الجر و الرفع و هو القياس لأنَّ "كلا" و كلتا " اسمين مفردين مقصورين » .[1] ، فلو كانا مُثنين لوجب النطق بالواحد منهما .

و ذكر "سيبويه "عن" الخليل" : « جعْله " كلا " بمنزلة : "عليك" و "لديك" في الجر و النصب » .[2]

فهُم يقولون في الظاهر " مررت بكلا أخويك "و "رأيت كلا أخويكَ" فحملوا "كلاً" لمّا اتصل بالمكنى على (عليهما) و(لديهما) في حال النصب و الجر و قالوا: في حال الرفع "جاء أخواك كلاهما" شبهوا " كليهما" للزوم الإضافة بـ (عليهما) لما اجتمعا في لزوم الإضافة وإنما حملوه في الجر و النصب على (عليك) دون الرفع ؛ لأنَّ (عليك) ، و (لديك) و هذا (عليه) و (لديه) ظرفان يقعان في موضع الجر و النصب، و لاسبيل الى الرفع فيهما فَحَمْلَ " كلا" عليهما في الحالين اللتين يكونان لهما و ليست الألف في "كلا" ألف تثنية. [3]

---

[4] – الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ،ج2،ص 21 .

[1]– شرح المفصل ، ابن يعيش ،ج2،ص 4.

[2]– الكتاب ، سيبويه ، ج3،ص 413 .

[3]–شرح كتاب سيبويه ،أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي ،دار الكتب العلمية ، بيروت ،لبنان ،ط1،2008،ج4،ص 162.

و بناءً على هذا اختلفت نظرة الفرقين في الألف في "كلا" ، فالبصريون يرون أن الألف فيها أشبهت الألف في "لدى" و "على" ، والكوفيون يرون إنها أشبهت الألف التي في "الزيدان".

رابعا : آراء العلماء في المسألة :

رأي الشجري (ت546هـ) :

يرى الشجري إن الألف في" كلاهما "، والياء في " كليهما" ليستا بحرفي تثنية بل هما في موضع لام الفعل ، و نظرا للزومهما ، فقد تجاذبهما الإفراد و التثنية ، فكان لفظ اهما لفظ المفرد ، ومعناهما معنى المثنى ، و حُملتا بحكم لفظيهما على المفردات ، وبحكم معناهما على المثنيات ، فأعربا بالإضافة إلى المظهر بالحركات المقدرة فقيل :" كِلا غلاميك" و "كلتا جاريتيك" في الرفع و النصب و الجر. [1]

رأي ابن عصفور (669 هـ) :

يقول ابن عصفور في "شرحه لجمل الزجاجي" بعد أن تطرق للخلاف بين الكوفيين والبصريين في مسألة " كِلا " و" كلتا" و بعد عرضه لأدلة الفريقين :وكثيرا ما يخبر "بكلا" و " كلتا" إخبار المفرد ، مع أنَّ "كلا" و " كلتا" شابهت " على " و "لدى" في شدة اتصالهما

(1)- ينظر : أمالي الشجري ، الشجري ،ج1،ص290،291.

(2)-ينظر:شرح جمل الزجاجي،أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد ابن عصفور الاشبيلي،اشراف ايميل بديع يعقوب،دار الكتب العلمية،بيروت ،لبنان،ط1،1988،ج1،ص244،247،249.

بالمضمر ، ولهذا قلبوا ألف "كلا" ياءًا مع المضمر كما فعلوا ذلك في " لديه" و عليه" لشدة افتقار المضمر لما قلبه ، ولأنَّ "كلا " أيضا لا تستعمل إلاّ مضافة .[2]

المبحث الثالث :

مسألة القول في أصل الاشتقاق الفعل أو المصدر

رأي الكوفيين في المسألة:

ذهب الكوفيون إلى أنَّ المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه و الفعل سابق له وهو ثانٍ بعده. [1]

أدلة الكوفيين :

ذهب الكوفيون إلى :« أنَّ المصدر مأخُوذ من الفعل ، وأن الفعل أصل للمصدر ، والدليل أن المصدر يعتل إذا اعتلّ الفعل و يصّح إذا صّح فتقول :" قام زيدٌ قيامًا" فتعل "القيام" لاعتلال "قام" وكذلك تقول:"وعد يعد عدةً "فتعل عدّةً لاعتلال يعد "، فيصّح المصدر لصحة فعله ، فدلَّ هذا على أنَّ المصادر بعد الأفعال و تابعة لها وأن الأفعال هي الأصول التي أخذت منها، فلذلك تبعتها في التصحيح و الاعتلال » .[2]

كما أنَّ : « المصدر معمول الفعل ، ولا شك أن رتبة العامل قبل رتبة المعمول إضافة إلى أنَّ المصدر يذكر توكيدًا للفعل ، و رتبة المُؤَكّدِ قبل رتبة المُؤَكَّدِ فَدل هذا على أن المصدر مأخوذ من الفعل » .[3]

كما أنَّ« المصْدَرَ" مَفْعَلُ" بابه أن يكون صادرًا عن غيره ، و أمّا أن يصْدُرَ عنه غيره فلا » .[4]

---

[1]– ينظر: أسرار العربية ،ابن الأنباري، ص 173 و الإنصاف في مسائل الخلاف ،ابن الأنباري ، المسألة (28) ،ج1، ص206 ، و الايضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجاجي ، تحقيق : مازن المبارك ،دار النفائس ، بيروت ، لبنان ، ط3،1979 ، ص56.

[2]– الإيضاح في علل النحو ، الزجاجي ،ص60.

[3]– أسرار العربية ،ابن الأنباري ، ص 174 .

[4]– التبيين عن مذاهب النحويين ، العكبري ، المسألة(06)،ص147.

كما احتجوا : « بأنَّ المصدر لا يتُصور معناه ما لم يكن "فعلُ فاعلِ" والفاعل وضع له " فَعَلَ و يفعَلُ" ؛ فينبغي أن يكون الفعل الذي يُعرف به المصدر أصلا للمصدر» .[1]

و تعد هذه الحجج أهم ما احتج به الكوفيون في هذه المسألة .

ثانيا : رأي البصريين في مسألة :

ذهب البصريون إلى أنَّ الفعل مشتق من المصدر .[2]

أدلة البصريين

يقول " سيبويه " في كتابه : « و أمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ الأحداث و بنيت لما مضى ولما يكون و لم يقع و ما هو كائن لم ينقطع » .[3]

و يقصد سيبويه : « "بالأمثلة" الأبينة ، و أبينة الأفعال مختلفة فمنها على (فَعَلُ) نحو : "ظَرُف" ، أمّا قوله : و قد أخذت من المصادر التي تحدثها الأسماء ، وإنما أراد بالأسماء أصحاب الأسماء وهم الفاعلون ». [4] ، فسيبويه يقرُّ بأن الفعل مشتق من المصدر.

يذهب "ابن السراج" إلى« أنَّه لا وجود لفعل إلاّ وقد تقدمه مصدر، فإذا نطقت بالفعل فقد وجب المصدر الذي أُخذ منه ، ووجب اسم الفاعل ، ولو كانت المصادر مأخوذة من الفعل كاسم الفاعل لما اختلفت كما لا يختلف اسم الفاعل ». [5]

---

[1]– الإنصاف في مسائل الخلاف ،ابن الأنباري، المسألة (28) ،ج1،ص206.

[2]– ينظر : الكتاب سيبويه ، ج1، ص12، و الأصول في النحو ، ابن السراج ، ج3 ، ص85 .

[3]– الكتاب ، سيبويه ، ،ج1، ص 12

[4]– شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ،ج1،ص15،16

[5]– الأصول في النحو ، ابن السراج ،ج3،ص85

كما :« أنَّ الفعل يدل على حدث و زمان مخصوصين فكان مشتقا و فرعا عن المصدر كلفظ: "ضارب ومضروب و تحقيق هذه الطريقة أنَّ الاشتقاق يراد به تك‌ثير المعاني ، وهذا النوع لا يتحقق إلاّ في الفرع الذي هو الفعل ، و ذلك أن المصدر له معنى واحد وهو دلالته على الحدث فقط ، ولا يدل على الزمان بلفظه ، والفعل يدل على الحدث و الزمان المخصوص فهو بمنزلة اللفظ المركب فإنه يدل على الحدث والزمان المخصوص ، فإنه يدل على أكثر مما يدل عليه المفرد و لا تركيب إلاّ بعد الدلالة على الحدث وحده » [1].

فدل هذا على أنَّ المصدر أصل و الفعل فرع عليه .

و « سُمي المصدر مصدرًا لأنّه المكان الذي يَصدُر عنه ، و لو كان المصدر قبل الفعل مأخوذ منه لوجب أن يكون لكل مصدر فعل قد أُخذ منه لا محيص عن ذلك ولا مهرب منه ، فلما كان في كلام العرب مصادر كثيرة لا أفعال لها البتة مثل : "العبودية" و "البُنّوَةُ" وما أشبه ذلك مما يطول تعداده التي لم تؤخذ من الأفعال» .[2]

فدل هذا على أن المصدر هو الأصل إضافة إلى :« أنّ المصدر يقوم بنفسه و لا يحتاج إلى ذكر الفاعل ، والفعل لا يجوز أن نذكره خاليا من الاسم ، فوجب أن يكون المصدر لاستغنائه عن الفاعل أصًلا للفعل و لافتقار الفعل إليه » .[3]

انطلاقا من كل هذا كان المصدر سابقا للفعل و متقدمًا عليه وأصلاً له.

---

[1]– التبيين عن مذاهب النحويين ،العكبري ، المسألة ص 145 .

[2]– الايضاح في علل النحو ، الزجاجي ،ص 58 ،59 .

[3]– علل النحو ،ابن الورّاق ،ص360.

ثالثا:موضع الخلاف:

تعد مسألة أصل الاشتقاق الفعل أو المصدر « موضوع جدال بين البصريين والكوفيين فالبصريون يرو نَّ إن الاسم هو الأصل والفعل فرع عليه والكوفيون يخالفونهم في هذا ، ويرون إنَّ الفعل هو الأصل ،والاسم فرع عليه» .[1]

وأما قول الكوفيين «بـإنَّ الفعل يعمل في المصدر ومن شرط العامل أنَ يكون قبل المعمول فيه ،فيجب إذن أن يكون الفعل قبل المصدر،قيل :هذا ساقط ،لأنَّ الحرف يعمل في الأسماء والأفعال ولكنها ليست بأصل للأسماء والأفعال ». [2]

ورفض الكوفيون قول البصريين :« إن المصدر سُميَّ مصدرا لصدور الفعل عنه ،كما قالوا :« مُرْكِبُ فَاره ،وَمَشْربُ عَذبُ »أي "مركوب فاره" و"مشروب عذبٌ" ،والمُرَادُ المفعول، لا الموضع فلا تمسك لكم بتسميته مصدرا » .[3]

وردّ البصريون علي قول الكوفيين :« إن اعتلال الفعل يُوجب اعتلال مصدره ، بأنَّ اعتلال الأفعال ليس علّة موجبة لاعتلال المصادر ،وإنما يعتل من المصادر ما لزمه من الثقل ما لزم الفعل، وما لم يلزمه ذلك صح معناه فلم يجب من ذلك أن تكون المصادر مشتقة من الأفعال كما زعمتم لمفارقتها لها في الاعتلال الذي جعلتموه دَلِيلَكُم».[4]

فاختلفت حججهم وأدلتهم اختلافا لآراءهم وتمسك كل طرف بمذهبه .

---

[1]- في النحو العربي نقدو توجيه ، مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ،ط2، 1986 ، ص 103 .
[2]- علل النحو ، ابن الوراق ، ص 360 .
[3]- الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ،المسألة(28) ، ج1 ،ص206، 207 .
[4]- الإيضاح في علل النحو ، الزجاجي ، ص60 .

رابعًا :آراء العلماء في المسألة :

رأي أبي علي الفارسي (ت377هـ):

ذهب أبو علي الفارسي إلى :«أن الأسماء هي الأُوَلُ للأفعال ،لأنها مأخوذة من نوع منها هو المصدر ،والدليل على أنها مأخوذة منها أنَّ الأفعال إذا صيغت للأَبْنِيَة الثلاثة دل كل بناء على حدث مخصوص مع دلالته على الزمان ،والمصدر قبل أن يصاغ الفعل منه لا يخص حدثا بعينه لكنه يُعم بدلالة الأحداث الكائنة في جميع الأزمنة، وحكم الخاص أن يكون من العام فحكم الفعل إذن أن يكون من المصدر فهو أحد ما يدل على هذا » .[1]

رأي أبي القاسم الزجاجي (337هـ):

أكدَّ الزجاجي في الإيضاح أن ما ذهب إليه البصريون في هذه المسألة هو الصحيح ، وراح يناقش أدلة البصريين مثريا ومُدعمًا لها بالحجج والبراهين ثم ناقش أدلة الكوفيين مبينا فساد ما ذهبوا إليه ومدحضًا لحججهم وأدلتهم . [2]

[1]– المسائل المشكلة ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، تعليق : يحي مراد، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1،2003،ص18 .

[2]– ينظر : الإيضاح في علل النحو ، الزجاجي ،ص (56–63) .

المبحث الرابع :

مسألة القول في "أيمن في القسم" مفرد أو جمع

أولا:رأي الكوفيين في المسألة :

ذهب الكوفيون إلى أنَّ " أيمن في القسم " جمع يمين. [1]

أدلة الكوفيين :

استدل الكوفيون على :«أنَّ" أيمنُ" جمع يمين لأن وزنه " أفعُل "،وهو وزن يختص به الجمع ،ولا يكون في المفرد ، يدل عليه التقدير في قوله «أَيْمُنُ الله » أي :"عليَّ أَيْمُنُ الله" ،أي: "أيمان الله عليَّ فيما أُقسم به" » .[2]

ذهب "الفراء" إلى :أنَّ "أيمن" جمع يمين وهمزته همزة قطع، لكنهم يحذفونها لكثرة الاستعمال ، ويتضح أن همزة "أيمن" همزة قطع لكنها وُصلت لكثرة الاستعمال».[3]

والدليل على :«أنَّ همزة «أَيْمُنُ »همزة قطع أنَّها تأتي مفتوحة ولا تكون همزة الوصل مفتوحة » .[4]

علّل الكوفيون بقاء الفتح في همزة "أيمن" بأنّها :«بقيت على ما كانت عليه في الأصل ، ولو كانت كما زعم البصريون في الأصل همزة وصل لكان ينبغي أن تكون مكسورة على حركتها في الأصل، و الذي يدل علي أنها ليست همزة وصل أنها تثبت في قولهم :«أمُ لله لأفعلنّ» فتدخل الهمزة على الميم وهي متحركة ،فلو كانت همزة وصل لوجب أن تحذف لتحرك ما بعدها » .[5]

---

[1]– يُنْظر: اللباب في علل البناء و الإعراب ، العكبري ، ج1،ص380، وارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيّان الأندلسي ، تحقيق :رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ،ط1، 1998 ، ج 4، ص 1770 ، وهمع الهوامع ، السيوطي ،ج2 ، ص395 .

[2] – الإنصاف في مسائل الخلاف ،ابن الأنباري ، المسألة (59) ،ج1 ،ص345 .

[3]– ارتشاف الضرب ،أبو حيان الأندلسي ،ج 4 ،ص1770 .

[4]– همع الهوامع ، السيوطي ، ج2،ص395 .

[5]– الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، المسألة (59) ،ص346 .

ومن هنا حكم الكوفيون على أنَّ همزة "أَيمنُ "همزة قطع قياسا لها عل ى بقية أوزان الجموع .

ثانيا :رأي البصريين في المسألة :

ذهب البصريون إلى أنَّ «أيْمنُ الله »في القسم اسم مفرد مشتق من اليُمْن.[1]

أدلة البصريين :

احتجَّ البصريون لمذهبهم بكسر همزة " اِيمن" فلو كانت جمعًا لما كُسرت »[2]

وذهب "المبرد" إلى «أنَّ الألف (اَيمن) التي تدخل للقسم مفتوحة لأنه اسم غير متمكن وليس بواقع إلاّ في القسم تقول :« اَيْمُنُ الله لأفعْلَنَّ» ، و الذي يدل علىى أنّها ألف وصل سقوطها في الإدراج تقول :«وَيمُنُ الله لأفْعلَنَّ ». [3]

وجاء في" كتاب سيبويه" :«زعم يونس أن ألف « ايم » موص‌ولة ،وكذلك تفعل العرب ،وفتحوا الألف التي في الرُجَلَ وكذلك اَيْمُنُ ».[4]

ويتضح من كلام "سيبويه والم برد" بأنَّ «اَيمن »عندهم مفتوحة الألف وهمزتها همزة وصل .

ومما يدل على أنَّها اسم مفرد :«التصرف فيها بأنواع التخفيف فحذفوا نونه تارةً ، وقالوا :« ايْمْ الله » ومنهم من يكسر الهمزة حملا لها علي نظائرها من همزات الوصل

---

[1]– ينظر :مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،ابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد الخطيب ،السلسلة التراثية،الكويت ،دط، دت، ج2،ص111.

[2]– اللباب في علل البناء و الإعراب ، العكبري ، ج1،ص380.

[3]– المقتصب ، المبرد ، ج2،ص86

[4]– الكتاب ، سيبويه ،ج2 ، ص503

ومنهم من يحذف الياء ويقول :"اَم الله لأفعلنَّ" ، ومنهم من يبقي الميم وحدها فيقول :"اَمُ الله لأفعلنَّ" » .[1]

فدل هذا التصرف الكثير في «اَيمن » على أنها ليست بجمع وهمزتها همزة وصل قياسا على بقية نظائرها من همزات الوصل .

ثالثا :موضع الخلاف :

اختلف كل من البصريين و الكوفيين حول "أيُمنَ"في القسم مفرد هي أم جمع .فذهب الكوفيون إلى أنها "جمع يمين" وهمزتها همزة قطع قياسا عل ى أوزان الجموع وذهب البصريون إلى أنها مفرد مشتق من اليْمن وهمزتها همزة وصل.

رفض البصريون قول الكوفيين بأن "أيمن" جمع يمين وأنَّ همزته همزة قطع «لأنَ "أيمن" يجوز كسر همزته فيقال :اِيمن الله"، ولأن ما جاء على الجمع علي وزن "أَفْعُلْ" لا يجوز كسر همزته فلما جاز هنا كسر همزته دلَّ على أنها ليست همزة قطع ». [2]

لأنَّ ما جاء على الجمع على وزن "أَفعُلْ"لا يجوز كسر همزته فلما جاز هنا كسر همزته دلّ على أنَّها ليست همزة قطع .

كما استدل البصريون على أنَّ "ايمن" مفرد بأنها رُويت بعدة لغات فقيل :" "ايمن الله، وايم الله بفتح الهمزة ،وايمنُ الله وايمُ الله بكسر الهمزة ، وليْمُنُ الله" ، فدل هذا على أنّها كلمة مفردة و ليست جمعاً».[3]

أما قول الكوفيين أن الهمزة تثبت في قولهم "أمُ لله لأفعلنَّ" مع تحرك ما بعدها فردَّ عليه البصريون بقولهم :«إنما ثبتت الهمزة فيه من وجهين ؛أحدهما : أن الأصل في الكلمة

---

[1]– شرح المفصل ،ابن يعيش ،ج8،ص36 .

[2]– الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، المسألة (59) ، ج1 ، ص 348 .

[3]– الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل ، البطليوسي ، ص204.

"أيمن"، فالهمزة داخلة على الياء وهي ساكنة فلما حذفت وحذفها غير لازم بقي حكمها ، و الثاني أن حركة الميم حركة إعراب ، وليست لازمة وتسقط في الوقف ؛فلذلك ثبتت همزة الوصل ».[1]

ونظرا لاختلافهم في كلمة "أيْمنُ" بين الإفراد والجمع اختلفوا في همزتها همزة قطع هي أم همزة وصل .

رابعا :آراء العلماء في المسألة :

رأي محمد بن السيد البطليوسي (561هـ):

يقول البطليوسي :«ومِمَّا لا يكون من القسم إلّا مرفوعا قولهم :"اَيمن الله لأفعلنَّ" وألفه ألف وصل إلا أنها فتحت لدخولها على اسم غير متمكن كذلك يقول سيبويه » .[1] فدلّ هذا علي أنّه على مذهب البصريين ، ويقول في موضع آخر :« ولو كانت ألف" ايمن" ألف جمع لم تكسر ؛لأنَّ ألف الجمع لا تكسر».[2]

رأي البغدادي (ت1093):

يذهب البغدادي إلى أنَّه « إذا افترضنا أنَّ وزن" اِيمنُ إفْعُلاً" بكسر الهمزة وضم العين فهذا وزن غير موجود لا في الأسماء ولا في الأفعال ،وإن قدّرتها أصلية لزم أن يكون وزنه "فعْلُلاً" بكسرة الفاء وضم الاّم الأولى وهذا الوزن أيضا غير موجود كذلك فهو مُشكل عل كل اعتبار فلا يصح فرض كونها مكسورة في الأصل » . [1]

---

[1]– الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، البطليوسي ،ص 204

[2]– المصدر نفسه ،ص 204 .

(3)–خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ،عبد القادر بن عمر البغدادي ،تحقيق: عبد السلام محمد هارون،مكتبة الخانجي،القاهرة ، مصر ،ط4،1997،ج10،ص46.

ثم يعقب البغدادي عل ى كلامه بقوله :« ويجب أن تكون همزته همزة وصل أصلها السكون كما أصل كل همزة وصل ،فإذا احْتيجَ إلى تحريكها بأنْ يبتدأ في النطق حُركت بالكسرة لدفع أصل التخلص من التقاء الساكنين ،وكذلك همزة " أيمن" وضعت ابتداء ساكنة في الدَرْجِ ،ولمّا ابتدئَ بها حُرِّكت بالكسرة ،ثم عُرض لها بكثرة الاستعمال ففتحت تخفيفا ».[2]

المبحث الخامس :

مسألة القول في جواز التعجب من البياض و السواد دون غيرهما من الألوان

أولا: رأي الكوفيين :

ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز أن يستعمل «مَا أفْعَلهُ»في التعجب من البياض و السواد خاصة من سائر الألوان كقولك : "هذا الثوبُ ما أبيضه وهذا الشَّعْرُ ما أسودَهُ".[1]

أدلة الكوفيين :

احتج الكوفيون لمذهبهم بأن البياض والسواد أصلان لكل لون ،ومنهما يترتب سائر الألوان من حُمرة وصُفرة وخُضرة ، فإن كانا هما الأصلين للألوان كلّها جاز أن يثبت لهما مالا يثبت لسائر الألوان ،إذْ كانا أصلين لها ومُتقدمين عليها ،وأحكام الأصول أعم من أحكام الفروع وأقوى .[2]

كما روي عن "الكسائي" أنَّه سمع :مَا أسْوَدَ شَعْرَهُ " ، و روي من كلام "أم الهيثم" : "هُوَ أَسْوَدَ من حنكِ الغُراب " ، كما قاس الكوفيون الجواز على شواهد شعرية :منها قول الشاعر:

إذا الرجَالُ شتُّوْا واشْتَدَّ أَكْلُهُمْ فَأنْتَ أبْيَضُهُم سْربالُ طبَّاخٍ

[1]- ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، المسألة (16) ،ج1 ،ص137 و اللباب في علل البناء و الإعراب ، العكبري ،ج1،202، و التبيين عن مذاهب النحويين العكبري ، المسألة (53) ،ص393 .

[2]– ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، المسألة (16) ،ج1،ص139 ، و التبيين عن مذاهب النحويين ، العكبري ، مسألة (53) ، ص393 .

كما روي قولهم : أبيضُ من أخت إباضِ .

ووجه الإحتجاج هنا :"أبيضُهم : أفعلهم" ،و"أبيض :أفعلُ" ،وإذا جاز ذلك في "أفعلهم" جاز كذلك في" ما أَفْعَلَهُ وأفْعِلْ به" لأنهما بمنزلة واحدة .[1]

ومن هنا حكم الكوفيون علي جواز التعجب من الألوان فما دام صيغ " اسم التفضيل" من الألوان فكذلك "التعجب" قياسا على اسم التفضيل .

ثانيا : رأي البصريين :

ذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز التعجب من البياض و السواد كغيرها من سائر الألوان. [2]

أدلة البصريين :

عقد "سيبويه "في كتابه بابا أسماه : " هذا باب مالا يجوز فيه ما أفعله " و ذكر فيه : « وذلك ما كان" أفعْل" و كان لونا أو خِلقة، ألا ترى أنَّك لا تقول:" ما أَحْمَرَهُ و لا مَا أبيضَهُ" ، و لا تقول في الأعرج: "ما أعرجه" ، ولا في الأعشى : "ما أعشاه" إنما تقول : "ما أشدَّ حُمَرته ، و ما أشدَّ عشاه" » .[3]

---

[1]- ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، المسألة (16) ،ج1،ص137 .

[2]- ينظر : الكتاب ، سيبويه ،ج4،ص97، و المقتضب ، المبرد ،ج4،ص181 و المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل ، ج2،ص162

[3]- الكتاب ،سيبويه،ج4، ص97.

ثم يذكر سيبويه وجه المنع : « و إنّمَا دعاهم إلى ذلك أنَّ هذا البناء داخل في الفعل ألا ترى قلّته في الأسماء و كثرته في الصفة لمضارعتها الفعل فلما كان مُضارعًا للفعل موافقا له في البناء كُره فيه ما لا يكون في فعله أبدًا» [1]

كما ذهب "المبرد ": « إلى أنَّه لا يجوز التعجب من الألوان و العاهات فلا يقال: في الأعور و الأحمر "ما أعوره وما أحمره" و إنَّما يمتنع ذلك لأن أصلَ فعله أن يكون "افعلَّ و افعالَّ" نحو : "احْمرَّ و احْمارَّ" و دخول الهمزة على هذا مُحال » [2]

و جاء في" الكتاب لسيبويه" :« زعم الخليل أنَّهم إنما منعهم من أن يقولوا: في هذه "ما أفْعَلَهُ " لأنَّ هذا صار عندهم بمنزلة "اليد و الرّجل" ،وما ليس فيه فعل من هذا النحو ، ألا ترى أنك لا تقول: "ما أيداه وما أرجله "،إنما تقول :"ما أشد يده و ما أشدَّ رجلَهُ" و نحو ذلك »[3]

إضافة إلى أنَّ بناءه موافق لبناء الفعل إلّا أنَّ فعله غير ثلاثي كما أنّه يلزم المحلَّ فلا يقبل الزيادة والنقصان فمن هنا امتنع التعجب من السواد والبياض.

ثالثا : موضع الخلاف :

اختلف كل من البصريين و الكوفيين في جواز التعجب من البياض و السواد ، حيث أجازه الكوفيون في حين منعه البصريون .

اتفق العلماء على أنَّ القياس في بناء صيغة التعجب أن تبنى من :

- فعل ثلاثي مجرد تام

---

[1]– لكتاب ، مصدر السابق ،ص 98

[2]– المقتضب ، المبرد ، ج4، ص 181

[3]–الكتاب ، سيبويه ، ج4،ص 98

- متصرفٍ غير جامد
- مثبتٍ غير منفي
- أن يكون قابلا للتفاضل

-ألاّ يكون اسم فاعله على وزن أَفْعَلَ فَعْلاَءْ [1]

فالكوفيون في إجازتهم بناء صيغة التعجب من البياض و السواد يخالفون القياس ؛ لأنَّ أفعال هذه الألوان غير ثلاثية ، فهي على وزن " افعلّ" إضافة إلى أنها غير قابلة للزيادة والنقصان، أما احتجاجهم : « بأنَّ البياض و السواد أصلان للألوان فيجوز فيهما مالا يجوز في غيرهما فمردود لأنَّ هذا من الشذوذ الذي تناقضه الأصول ،لأن كل لون أصل بنفسه و ليس بمركب ولو قدّر أنه مركب و لكن هذا لا يمنع أن يكون أصلا ثم إنَّ العلة في امتناع بناء فعل التعجب من غيرهما موجودة فيهما وهو كونه على أكثر من أربعة أحرف و الأصل ألاّ يخالف مُقتضى العلّة » .[2]

بمعنى أن علّة المنع موجودة في جميع الألوان دون استثناء لأنَّ أفعالها غير ثلاثية فلماذا يتعجب من السواد والبياض دون غيرهما من الألوان.

أمّا فيما يخص ما احتجَّ به الكوفي ون من شواهد شعرية قاسوا عليها جواز التعجب من التعجب من السواد و البياض فهي « عند البصريين شاذة و الشاذ لا يقاس عليه ».[3]

---

[1]– ينظر :المساعد على تسهيل الفوائد ،ابن عقيل ،ج2،ص162،و ارتشاف الضرب ،أبو حيّان الأندلسي ،ج4،ص2077، وشرح المفصل ،ابن يعيش ،ج6،ص91.

[2]– التبيين عن مذاهب النحويين العكبري ،المسألة (53) ،ص394 .

[3]– ارتشاف الضرب ، أبو حيان الأندلسي ،ج4،ص2084

على الرغم أنَّ ما ذهب إليه الكوفيين يدّعمه الاستعمال اللغوي عند العرب ، يقول تعالى في كتابه العزيز ﴿ **وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا** ﴾

[الإسراء.آ 72]

فقد صيغ أفعل التفضيل (أعْمى) من العاهات على اعتبار أنَّ "التعجب" بمنزلة "أفعل التفضيل" ويجوز فيها ما يجوز فيه.

وذهب بعض الباحثين إلى : « أنَّ العلل التي ذكرها البصريون هي علل منطقية لا تكاد تنسجم مع الواقع اللغوي ،لأنَّ ما منعوه قد ورد في كلام العرب نثره و منظومه بل يكفي أنَّه جاء في كتاب الله سبحانه وتعالى ». [1]

و كتاب الله يمثل أعلى درجات الفَصاحة وأرقاها .

رابعا : آراء العلماء في المسألة :

رأي خالد بن عبد الله الأزهري (ت 905هـ) :

« يقول في "شرح التصريح على التوضيح" : « واختُلف في بناء التعجب مما هو على وزن "أَفْعَلَ فَعْلاَء " فقيل : أُنّها تبنى من الثلاثي المحض و أكثر أفعال الألوان و الخِلقْ إنَّما تجيء على وزن " افعلَّ" بتسكين الفاء و بزيادة مَثَّلُ ال لام نحو : "اخضرّ" فلم يُبن فعل التعجب مما كان منها ثلاثيا إجراءًا للأقل مجرى الأكثر ، كما قيل أنَّ بناء الوصف من هذا النوع مع "أَفْعُلُ" لم يُبن منه "أفعلُ التفضيل" لئلا يلتبس أحدهما بالآخر

[1]-الشاهد الشعري النحوي عند الفراء في كتابه (معاني القرآن) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، عبد الهادي كاظم كريم الحربي، قسم اللغة العربية ،جامعة بابل ،2005 ،ص 225 .

، ولما امتُنع صوغ "أفعل التفضيل" منه امتنع صوغ "فعل التعجب" منه لجريانهما مجرى واحدًا في أمور كثيرة وتساويهما في الوزن و المعنى » .[1]

و يفيد كلامه أنّه يؤيد مذهب المانعين لصياغة فعل التعجب من الألوان.

رأي ابن مالك (ت 672 هـ) :

يقول: في "تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد" أثناء حديثه عن بناء صيغة التعجب : « تبنى من فعل ثلاثي مجرد تام مثبت متصرف قابل معناه للكثرة ، غير مبني للمفعول ولا معبر عن فاعله ب"أَفْعَلْ فَعْلاء"،وقد تبنى من فعل المفعول إن أُمنَ اللبس ومن مزيد فيه فإن كان "أَفْعَلُ" قيس عليه وفاقا لسيبويه » .[2]

و يتّضح من قوله ولا "معبر عن فاعله بأفْعَلَ فَع لاء"، أنه لا يجيز التعجب من السواد و البياض و الألوان بصفة عامة ، وأفعال الألوان مُعبر عن اسم فاعلها ب"أفْعَل فَعْلاَء" .

[1]- شرح التصريح على التوضيح ،خالد بن عبد الله الأزهري ،تحقيق:محمد باسل عيون السود، دارالكتب العلمية،لبنان، بيروت،ط1،2000،ص72.

[2]- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،جمال الدين أبوعبد الله محمد ابن عبد الله بن مالك الطائي،تحقيق:محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي،القاهرة، مصر، دط،1968، ص132.

عُني البحث بالكشف عن مواضع الخلاف في مسائل القياس النحوية و الصرفية بين الكوفيين و البصريين ، وعَرْض حججهم و أدلتهم ، و قد خلص إلى نتائج نذكرها فيما يلي:

1-الخلاف بين البصريين و الكوفيين لم يكن خلافا حول الأصول بل كان خلافًا حول الفروع و الجزئيات ، أمّا الأصول فواحدة .

2-ساهم الخلاف النحوي بين الكوفيين و البصريين في تطور النحو العربي و في رقي الفكر و نضوجه كما أثرى الفكر العربي بالعديد من الآراء.

3- يُسجَّلُ تشدد البصريين في تطبيقهم شروط الفصاحة على المدونة اللغوية ، هذا ماجعلهم يرفضون الكثير من الاستعمالات اللغوية الراقية التي لم تتوافق مع قواعدهم فلجاؤوا إلى تأويلها ؛ حيث جاءت أدلتهم مضطربة أحيانا ومُتَكَلّفة أخرى، على عكس الكوفيين الذين قبلوا كل ما رُوي عن العرب ، فجاءت أدلتهم بسيطة مُنَسجمِةُ مع الواقع اللغوي .

4- كانت فكرة الأصل و الفرع والاطّراد والشذوذ المعيار المحتكم إليه في قبول القياس أو رفضه ، فقد يقبل القياس انطلاقا من أصلية المقيس عليه أو يرفض انطلاقا من فرعيته ، وقد يقبل القياس انطلاقا من اطراد المقيس عليه ، كما يمكن أن يرفض بالحكم عليه بالشذوذ .

5- اختلاف التعامل مع الأدلة سواء العقلية منها أم النقلية أدى إلى الاختلاف في وجهات النظر ، فالكوفيون يعتمدون في تفسير الظواهر اللغوية على الظاهر ، على عكس البصريين الذين حرصوا على خلق علاقات منطقية و عقلية .

6- تباين الأحكام النحوية بين الكوفيين و البصريين نظرا لاختلافهم في طرق الاستنباط و التعليل .

7 - لم تلق آراء الكوفيين الدعم و التأييد من العلماء المعاصريين لهم، على عكس الدرس المعاصر الذي بدأ يولي اهتماما بها و يحتكم إليها كثيرا.

والحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات .

يُعَدُ النص القرآني الباعث و المحرك للدراسات اللغوية العربية ، فكل ما أنتجه العرب من تراث لغوي كان منبعه و منطلقه القرآن الكريم ،حيث أسهم القرآن الكريم في ازدهار الدراسات اللغوية من صرف و بلاغة و تفسير وفقه ، فكان بمثابة المحرك للحركة العقلية العربية ، و كان من ثمار هذه الدراسات نشأة الدرس النحوي .[1]

وتجمع كتب النحو على أن النحو نشأ في بدايته بصريا ، فالبصريون هم الذين تعهدوه بالرعاية قرابة قرن ، كانت فيه الكوفة منشغلة عن كل هذا و منصرفة إلى قراءة القرآن و روايةالأشعار ، ثم تكاتف الفريقان على استكمال قواعده و استحثها التنافس الذي جد بينهما و استمر طوال مئات السنين. [2]

ساهم التنافس بين المِصْرَيْنِ (البصرة و الكوفة) في ازدهار الدراسات النحوية و تطورها ، كما أدّى هذا التنافس إلى بروز اتجاهين نحويين ، اتجاه تمثله مدرسة البصرة ، واتجاه آخر تمثله مدرسة ، مع العلم أن الاختلاف بين الفريقين اختلاف في الفروع فقط أمّا الأصول فواحدة .

مدرسة البصرة و أشهر أعلامها :

أ – نشأتها :

الحديث عن نشأة مدرسة البصرة هو الحديث عن نشأة النحو العربي والنحو العربي في بدايته نشأ من أجل غاية نبيلة هي فهم القرآن الكريم والدليل على هذا الثروة الضخمة في مجال الدرس النحوي الذي كان القرآن

[1]– ينظر : دروس في المذاهب النحوية ، عبده ألراجحي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط1، 1980، ص 10 .

[2]– ينظر : نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة ، محمد الطنطاوي ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر،ص 37 .

الكريم منطلقه الأساسي، وكانت مدرسة البصرة سباقة إلى وضع النحو منذ القرن الأول للهجرة و استمرت جهود المدرسة على أيدي أعلامها الأوائل :

"ابن أبي إسحاق الحضرمي" ، و "عيسى الثقفي" و" أبي عمرو بن العلاء" حتى كان "الخليل" و تلميذه "سيبويه" اللذان يعتبران بحق الواضعين للنحو العربي بصورته المعروفة. [1]

و استطاعت مدرسة البصرة أن تصوغ علم النحو صياغة دقيقة ، و انتهجت الاستقراء الدقيق ، و بحثت في اطراد القواعد ، حيث جعلت لكل قاعدة أصلاً مضبوطا تقاس عليه الجزئيات قياسا دقيقا ، و على هذه الشاكلة شيدت البصرة صرح النحو ، و رفعت أركانه ، بينما كانت الكوفة مشغولة عن كل هذا حتى منتصف القرن الثاني للهجرة. [2]

ب – أشهر أعلامها :

- الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ) : هو أبو عبد الرحمن احمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي ، عرف الخليل بذكاءه و قطنيته ، و هذا ما مكنه من استخراج المسائل النحوية و تصحيح القياس فيها إضافة إلي استنباطه لعلم العروض الذي لم يسبقه إليه أحد قبله و لا بعده ، كما ألف" كتاب العين" الذي استطاع من خلاله أن يضبط به اللغة العربية. [3]

---

[1]– ينظر الدروس في المذاهب النحوية ، عبده الراجحي ،ص10

[2]– ينظر :المدارس النحوية ، شوقي ضيف دار المعارف ، القاهرة ، مصر ط7، دت ص18

[3]– ينظر : طبقات النحويين اللغويين ، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط2، دت ، صر 51،، و أخبار النحويين البصريين ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ، تحقيق : طه محمد الزيني و محمد عبد المنعم خفاجي ، مطبعة مصطفى البابلي الحلبي و أولاده بمصر القاهرة ، مصر ، ط1، 1955، ص 30

إضافة إلى أنَّ : « الخليل أستاذ سيبويه و عامة الحكاية في كتابه ، وكل ما قاله سيبويه " و سألته " أو " قال " من غير أن يذكر ، فهو الخليل ». [1]

* **سيبويه:** (ت180 هـ) هو عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف" سيبويه" ، مولى بني الحارث ، أخذ النحو عن الخليل بن" أحمد الفراهيدي" و لازمه و تتلمذ عليه ، كما أخذ شيئا من النحو عن "عيسى بن عمر الثقفي" و عن "يونس بن حبيب" ، عمل كتابه المنسوب إليه في النحو وهو مما لم يسبقه إليه أحد » [2] حيث خصه بالنحو و مباحثه ، وظل النحاة إلى يومنا هذا يهتدون بما قدّمه سيبويه من قواعد نحوية و صرفية .[3]

* **المبرد** : (ت 180 هـ) : هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المبرَّد، عُرف المبرد بغزارة الأدب و كثرة الحفظ و حسن الإشارة و فصاحة اللسان ، وبلاغة المكاتبة و عذوبة النطق على ما ليس عليه أحد ممن تقدّمه أو تأخر عنه ». [4]

واشتهر له من الكتب : "المقتضب" و "الكامل في اللغة و الأدب."

مدرسة الكوفة وأشهر أعلامهما:

أ: نشأتها :

« تعد مدرسة الكوفة النحوية حديثة العهد و التشوء ، إذا ما قيست لمدرسة البصرة النحوية »[5] ، « فقد كانت البصرة سباقة في الدراسات النحوية و الصرفية في حين كانت للكوفة مشغولة برواية الأشعار ، وقراءة القرآن ، فحظيت بثلاثة من القراء :

---

[1]– : أخبار النحويين البصريين ، السيرافي ، ص 31.

[2]– : أنباه الرواى على انباه النحاة ، جمال الدين ابو الحسن علي بن يوسف القفطي ، تحقيق : أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، ط1، 1986 ، ج2 ، ص 346

[3]– المدارس النحوية ، شوقي ضيف ، ص 61

[4]– طبقات النحويين و اللغويين ، الزبيدي ، ص 104

[5]– مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة لغة والنحو ، مهدي المخزومي ، مطبعة مصطفي الباي و أولاده بمصر ، القاهرة ، مصر ، ط2، 1958 ، ص65 .

"حمزة" و "عاصم" و" الكسائي" ».[1]

ثم أخذت تستقل شيئا فشيئا حتى أصبح موضوع دراستها الكلام العربي سواء أكان قرآنا غير قرآن ، و سواء أكان شعرا أم نثرا و كانت الاتصالات بين الكوفة و البصرة مستمرة منذ تمصيرهما وكان التجاوب بينهما قائما فلا يحدث شيء في البصرة إلاّ وجدت صداه بالكوفة ن وما عرف شيء في الكوفة إلاّ و رأيت أثاره في البصرة».[2]

تؤكد كل كتب النحو أولية النحو البصري على النحو الكوفي و سبق المدرسة البصرية في الدراسات اللغوية و هذا نظرا لعدّة عوامل ساهمت في إعطاء مدرسة البصرة هذه الأسبقية .

أ -أشهر أعلامها :

« تذكر كتب التراجم أولية النحو الكوفي ممثلا في" أبي جعفر الرؤاسي" ، "ومعاذ الهرّاء" ، ويبدأ النحو الكوفي بداية حقيقية " بالكسائي" و تلميذه " الفراء" فهما اللذان رسما صورة هذا النحو ووضعا أسسه وأصوله» [3]

* **الكسائي (ت 189 هـ)** : هو علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان الإمام أبو الحسن الكسائي ، أمام الكوفيين في النحو و اللغة ، واحمد القراء السبعة المشهورتين ، أخذ النحو عن الرؤاسي ، وقيل انه تعلم النحو على كبر و لزم معاذ الهراء ثم توجه إلى البصرة فلقي الخليل و جلس في حلقته ، فأعجب به الخليل و سأله : من أين أخذ علمه هذا ؟ فقال له

---

[1]– مدارس النحوية ، شوقي ضيف ، ص153.

[2]– مدرسة الكوفة ، مهدي المخزومي ، ص 65 .

[3]– المدارس النحوية ،شوقي ضيف، ص154.

ملحق :

: من بوادي الحجاز و تهامه و نجد ، ثم عاد إلي الكوفة لينشر علمه ،ويعد الكسائي من أوائل المساهمين في إرساء دعائم المذهب الكوفي .[3]

***الفراء (ت207هـ):**هو أبو زكريا يحي بن زياد بن عبد الله الفراء كان ابرع الكوفيين علمًا تتلمذ علي الكسائي ،وتبحر في علوم مختلفة ،فكان فذا في معرفة أيام العرب وأخبارها و الطب والفلسفة والنجوم وتقصي أطراف النحو حتى قيل فيه :الفراء أمير المؤمنين في النحو. [1]

***ثعلب** (291هـ) :هو أحمد بن يحي بن يزيد المعروف "بثعلب" ولد ببغداد في عصرها الذهبي ،تتلمذ علي يد ابن الإعرابي ،وكان ثعلب حافظا للغة عالما بالمعان ي ، وكانت له عناية خاصة بالنحو من بين علوم اللغة ،حفظ كتب الكسائي والفراء ،كما قرأ كتاب سيبويه وهذا ما هيأله ان يتزعم رياسة النحو الكوفي في عصره ،وعاش ثعلب في فترة احتدم فيها التنافس بين البصريين و الكوفيين فقضي حياة حافلة في خدمة النحو واللغة والأدب .[2]

---

[3] ينظر : بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة ، جلال الدين عبد الرحمن السبوطي تحقيق: محمد أبو الفضل ، دار الفكر ،دب ،ط2،1979، ج2ن ص 163، و طبقات النحويين و اللغويين ،الزبيدي ،ص141 ، ونشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة ،محمد الطنطاوي ،ص 116

[1]- ينظر : طبقات النحويين و اللغوين ، الزبيدي ، ص141 ، و نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة ، الطنطاوي ،ص219

[2] ينظر : المصدر نفسه ، ص141 ، و مجالس ثعلب ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط2 ، 1956 ،ص9 .

قائمة المصادر و

والمراجع

*القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم بن أبي النجود

أولاً : المصادر و المراجع :

1: الأزهري (خالد بن عبد الله) شرح التصريح على التوضيح ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،ط1،2000

2: أسعد خلف العوّادي: ،العلل النحوية في كتاب سيبويه ، دار الحامد ،عمان ،الأردن ط1، 2009

3: الاستراباذي : (رضي الدين محمد بن الحسن) ، تعليق حسن عمر ، جامعة قاز بونسن ، بنغاري ،ليبيا ،ط2،دت

_ الأنباري : (أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد) :

4:الإغراب في الجدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ، تحقيق ، سعيد الأفغاني ،دار الفكر ، بيروت ، لبنان ،ط2،1971 .

5: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين تحقيق : محمد محى الدّين عبد الحميد ، دار الظلائع ، القاهرة، مصر ،دط،2009 .

6: أسرار العربية ، تحقيق ،محمد بهجت البيطار ،مطبوعات المجمع العلمي للعربية ،دمشق ، سوريا ،دط ، دت .

_ الأنصاري (أبو عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام) :

7:مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تحقيق محمد الخطيب ، السلسلة التراثية ، الفوليت ،دط، دت .

8: أوضح المسالك على ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد منشورات المكتبة العصرية ،بيروت لبنان ،دت .

9: البطليوسي (أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد) ، تحقيق : سعيد عبد الكريم سعودي ، دار الطليعة لطباعة و النشر ، بيروت ، لبنان ، دط ،دت

10: البغدادي (عبد القادر بن عمر) ،خزانة الأدب و لُب لُباب لِسان العرب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط4، 1997 م

11: تمام حسان الأصول ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، دط،2000

12: ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحي) ، مجالس ثعلب ، تحقيق : عبد السلام ،محمد هارون دار المعارف ، القاهرة ن مصر ،ط2،1950

_ الجرجاني : (عبد القاهر) :

13:العوامل المائة النحوية في أصول العربية ، تحقيق : محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة ، القاهرة ، مصر ، دط، دت

14: المقتصد في شرح الإيضاح ، تحقيق : كاظم المرجان ، دار الرشيد للنشر ، بغداد العراق ، دط، 1982

15: الجرجاني، (محمد السيد الشريف) : معجم التعريفات ، تحقيق : محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة ، القاهرة ، مصر ، دط،دت

16: ابن جنى : (أبو الفتح عثمان) ، الخصائص ، تحقيق: محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، دب ،دط ،دت

17: الجوهري : (إسماعيل بن حمّاد) ، الصحاح ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط4،1990

_ حسن حسين الملخ :

18: نظرية الأصل و الفرع في النحو العربي ، دار الشروق ، عمان للأردن ،ط1،2001

19: التفكير العلمي في النحو العربي ، دار الشروق ، عمّان ، الأردن ،ط1،2002

20: الحلواني (محمد خير) ،أصول النحو العربي ، إفريقيا الشرق ، الدار البيضاء المغرب ،ط1،2011

21:أبو حيان (الأندلسي) ، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق : رجب عثمان محمد المكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ،ط1، 1998 .

22:خان محمد ، أصول النحو العربي ، مطبعة جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ط1،2012

23: خالد بن سليمان الكندي ، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم و الحديث ، دار المسيرة ، عمان ، الأردن ،ط1،2007 .

24: الراجحي (عبده) ، دروس في المذاهب النحوية ، دار النهضة العربية بيروت ، لبنان ، ط1،1980 .

25: الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن) ، تحقيق :محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف ، القاهرة ، مصر ،ط2، دت .

26 : الزجاجي (أبو القاسم) ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ن لبنان ، ط3 1979

27: ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل) ، الأصول في النحو ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط3 ، 1988 .

28: سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) الكتاب ، تحقيق ، عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط3،1988 .

_ السيرافي: (أبو سعيد الحسن بن عبد الله) :

29: شرح كتاب سيبويه ، تحقيق أحمد حسن مهدلي و علي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،ط1،2008

30: أخبار النحويين البصريين ، تحقيق : طه محمد الزين ومحمد عبد المنعم خفاجي مطبعة مصطفى البابلي وأولاده بمصر ، القاهرة ،مصر ،ط1، 1955 .

_ السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن) :

31:بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة ،تحقيق: محمد أبو الفضل ، دار الفكر ،دب، ط2، 1979،

32: الاقتراح ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الصفا ، القاهرة ، مصر ، ط1،1999

33: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1، 1998.

34: الشجري (هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة) ، أمالي الشجري ، مكتبة ، قاهرة ، مصر ،ط1،1992 .

35: شوقي ضيف، المدارس النحوية ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط7، دت

36: الصُمَيْري (أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق) ، تحقيق ، فتحي أحمد مصطفى على ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، ط1،1982 .

37: الطنطاوي (محمد) ، نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط2 ، دت

38: ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي) ، شرح جمل الزجاجي .

39: عفاف حسانين: ، في أدلة النحو ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، مصر ، ط1، 1996

40: ابن عقيل (بهاء الدين) ، المساعد على تسهيل الفوائد ، تحقيق : محمد كامل بركات ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ، ط2، 2001 .

41: علي أبو المكارم ، أصول التفكير النحوي ، دار غريب ن القاهرة ، مصر ، ط1،2006

_ العكبري : (أبو البقاء عبد الله بن الحسين) :

42: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين ، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي بيروت ، لبنان ، ط1،1986 .

43: اللباب في علل البناء و الإعراب ، تحقيق ، غازي مختار طليمات ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، ط1،1995 .

44: ابن الفخار: (أبو عبد الله محمد بن أحمد) ، شرح الجمل ، تحقيق : روعة محمد ناجي دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1، 2013 .

45: الفراء (أبو زكريا يحي بن زياد) ، معاني القرآن ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط3،1983

46: ابن فارس (أحمد بن زكريا) ، مقاييس اللغة ، تحقيق ، عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ،دب،دط، 1979.

47: الفارسي : (أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار) ، المسائل المشكلة ، تعليق : يحي مراد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1،2003

48: الفيروزابادي: (مجد الدين محمد بن يعقوب) ، القاموس المحيط ، تحقيق ، مكتب تحقيق : التراث مؤسسة الرسالة ، ط8، 2005

49: القفطي: (جمال الدين أبو الحسن على بن يوسف) ،إنباه الرواة على أنباه النحاة ،تحقيق: أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، ط1، 1986 .

50: ابن مالك :(جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله) ، تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، مصر ، دط، 1968 .

51: المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد) ، المقتضب ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، لجنة إحياء التراث ، القاهرة ، مصر ،ط3،1994 .

52: محمد حسن عبد العزيز ، القياس في اللغة العربية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ،ط1،1995

محمد سمير نجيب اللبدي ، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية ، مؤسسة الرسالة ، عمان ، الأردن ،ط1،1985 .

53: محمد بن عبد العزيز العمريني ، الاستقراء الناقص و أثره في النحو العربي

_ محمد عيد :

54:أصول النحو العربي ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ،ط4،1989 .

55: الاستشهاد و الاحتجاج باللغة ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ،ط3،1988 .

56: ابن منظور (جمال الدين أبو الفضل بن مكرم بن علي) ، دار المعرف ، القاهرة ،مصر ، دط ، دت .

_ مهدي المخزومي :

57:مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة و النحو مطبعة مصطفى الباي و أولاده بمصر ، القاهرة ، مصر ، ط2، 1958

58 : في النحو العربي نقد و توجيه ، دار الجيل ، القاهرة ، مصر ، ط1، 2003

60: ابن الوراق (أبو الحسن محمد بن عبد الله) ، علل النحو ، تحقق ، محمود جاسم محمد للدرويش ، مكتبة الرشد ، الرياض ن المملكة العربية السعودية ، دط،دت .

61: ابن يعيش (موفق الدين ابن علي) ، شرح المفصل ، تعليق ، مشيخة الأزهر إدارة الطباعة المنيرة ، القاهرة ، مصر ، دت .

ثانيا : الرسائل الجامعية :

1: عبد الرحمن صالح البايلي ، مافات كتب الخلاف من مسائل الخلاف في همع الهوامع ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، قسم اللغة العربية ، الجامعة الإسلامية ، 2008 .

2: علي محمد عبد الله صالح ، آراء الفراء النحوية في خزانة الأدب ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، قسم الدراسات العليا العربية جامعة أم القرى ، 2011.

3: محمد بن علي محمد العمري ، قياس العكس في الجدل النحوي عند أبي البركات الأنباري ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية ، قسم الدراسات العليا ، جامعة أم القرى .

4: عبد الهادي كاظم كريم الحربي ، الشاهد الشعري النحوي عند الفراء في كتابه (معاني القرآن) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، قسم اللغة العربية ، جامعة بابل ، 2005 .

الموضوع **الصفحة**

-مقدمة: ..... (أ-ج)
مدخل : ماهية القياس.....
أولا : تعريف القياس: 6
1: لغة..... 7
2: اصطلاحا..... 7
ثانيا : أقسام القياس..... 7
1: الأصل و الفرع..... 9
1 1 -أ الأصل لغة..... 9
1 2 -ب الأصل اصطلاحا..... 9
2 : الاطراد و الشذوذ..... 10
2-أ- الاطراد و الشذوذ لغة..... 10
2-ب الاطراد و الشذوذ اصطلاحا..... 10
3- العامل والمعمول..... 11
3-1 مفهوم العامل لغة و اصطلاحا..... 11
3-1-أ العامل لغة..... 11
3-1-ب العامل اصطلاحا..... 12
3-2- أقسام العوامل..... 12
3-2-أ- العامل اللفظي..... 12
3-2-ب العامل المعنوي..... 12
4- التأويل..... 13
4-1- التأويل لغة..... 13

الموضوع **الصفحة**

4-2- التأويل اصطلاحا 13
5- الحذف والتقدير 14
5-1- مفهوم الحذف لغة و اصطلاحا ..... 14.
5-1-أ الحذف لغة..... 14
5-1-ب الحذف اصطلاحا 14
5-2 مفهوم التقدير لغة و اصطلاحا 14
5-2-أ التقدير لغة..... 14
5-2-ب التقدير اصطلاحا 14
6- الاستشهاد و الاحتجاج..... 15
6-1- الاستشهاد و الاحتجاج لغة 15
6-2- الاستشهاد و الاحتجاج اصطلاحا 15
الفصل الأول : مواضع الخلاف في مسائل القياس النحوية بين الكوفيين البصريين .
المبحث الأول : مسألة وقوع الفعل الماضي حالا
أولا رأي الكوفيين في مسألة..... 18
أدلة الكوفيين..... 19
ثانيا :رأي البصريين في المسألة..... 20
أدلة البصريين..... 20
موضع الخلاف..... 21
رابعا :آراء العلماء في المسألة..... 22
المبحث الثاني : مسألة القول في العطف على اسم " إنَّ " بالرفع قبل مجيء الخبر
أولا : رأي الكوفيين في المسألة..... 25

الموضوع **الصفحة**

أدلة الكوفيين..... 25
ثانيا: رأي البصريين في المسألة..... 26
أدلة البصريين..... 26
ثالثا : موضع الخلاف..... 27
رابعا : آراء العلماء في المسألة..... 29
المبحث الثالث : مسألة القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه .
أولا: رأي الكوفيين في المسألة..... 32
أدلة الكوفيين..... 32
ثانيا : رأي البصريين في المسألة..... 33
أدلة البصرين..... 33
ثالثا موضع الخلاف..... 34
رابعا : آراء العلماء في المسألة..... 36
المبحث الرابع : مسألة القول في المنادى المفرد العلم معرب أو مبنى .
أولا : رأي الكوفيين في المسألة..... 38
أدلة الكوفيين..... 38
ثانيا : رأي البصريين في المسألة..... 39
أدلة البصريين 39
ثالثا : موضع الخلاف..... 41
رابعا : آراء العلماء في المسألة..... 43
المبحث الخامس : مسألة القول في العامل في الخبر بعد " ما " النافية النصب.
أولا : رأي الكوفيين في المسألة..... 46

الموضوع **الصفحة**

أدلة الكوفيين..... 46
ثانيا :رأي البصريين في المسألة..... 47
أدلة البصريين..... 47
ثالثا : موضع الخلاف..... 48
رابعا : وراء العلماء في المسألة..... 50
الفصل الثاني : مواضع الخلاف في مسائل القياس الصرفية بين الكوفيين و البصريين
المبحث الأول : مسألة جواز جمع علم المؤنث بالتاء جمع مذكر سالم
أولا : رأي الكوفيين..... 54
أدلة الكوفيين..... 54
ثانيا : رأي البصريين في المسألة..... 56
أدلة البصريين..... 56
ثالثا : موضع الخلاف..... 57
رابعا : آراء العلماء في المسألة..... 59
المبحث الثاني : مسألة القول في "كلا" و "كلتا" مثنيان لفظا ومعنى أو معنى فقط
أولا : رأي الكوفيين في المسألة..... 62.
أدلة الكوفيين..... 62
ثانيا : رأي البصريين في المسألة..... 63
أدلة البصريين..... 63
ثالثا موضع الخلاف..... 64
رابعا : آراء العلماء في المسألة..... 66
المبحث الثالث : مسألة القول في أصل الاشتقاق الفعل أو المصدر

الموضوع **الصفحة**

أولا رأي الكوفيين في المسألة 68
أدلة البصريين 68
ثالثا : موضع الخلاف 71
رابعا آراء العلماء في المسألة 72
المبحث الرابع : مسألة القول في " أيمن في القسم " مفرد أو جمع .
أولا : رأي الكوفيين في المسألة 74
أدلة الكوفيين 74
ثانيا : رأي البصريين في المسألة 75
أدلة البصريين 75
ثالثا : موضع الخلاف 76
رابعا : آراء العلماء في المسألة 77
المبحث الخامس : مسألة القول في جواز التعجب من البياض و السواددون غيرهما من الألوان
أولا : رأي الكوفيين في المسألة ..... 80.
أدلة الكوفيين 80
ثانيا : رأي البصريين في المسألة 81
أدلة البصريين 81
ثالثا موضع الخلاف 82
رابعا : آراء العلماء في المسألة 84
خاتمة 87
الملحق : نشأة مدرستي البصرة و الكوفة و أشهر أعلامهما 90

الموضوع **الصفحة**

قائمة المصادر و المراجع..... 96
فهرس الموضوعات 105